الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: العلوم الإنسانية

صراع الحكومة الجزائرية المؤقتة وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني 1958- 1962

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

وفاء خوالدية

ولاء عمارة

الأستاذ المشرف:

د.عثمان زقب

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
عثمان زقب	أ.م.أ	مشرفًاومقررًا	جامعة الشهيد حمه لخضر
محمد حناي	أ.م.ب		جامعة الشهيد حمه لخضر
رضا ميموني	أ.م.ب		جامعة الشهيد حمه لخضر

السنة الجامعية : 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

المقدمة

المقدمة :

لقد فجرت قرارات مؤتمر الصومام 1956 خاصة مسألة أولويتي (السياسي على العسكري _الداخل على الخارج)_المثيرة للجدل _صدامات عنيفة في المسار الثوري ,ناهيك عن الطعن في شرعية وإرباك بعض القيادات في مسألة دعم الثورة في الخارج، حيث يتعلق الأمر باختلاف وجهات النظر حول قراراته , وكل هذا جعل قيادة الخارج تعتبره انقلاباً على قيادتها, وهذا ما أحدث بالفعل الوقوع في صدامات دامية بين قيادة المؤتمر والمعارضين له ليتطور لاحقا إلى صراع بين العسكريين والسياسيين.

وتعد بدايات هذا الصراع على السلطة الشرعية والأحقية لمن يمتلك ذلك خاصة (الباءات الثلاثة) بالقوة وتكريس مبدأ القيادة الفردية ,وهذا ما أقره اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الثانية أوت 1957,وذلك بعمله على إلغاء قرارات مؤتمر الصومام، ونظرا للصراعات الداخلية والتنافس حول تسليم السلطة تم تشكيل ما يعرف بلجنة العقداء العشر بين قادة المناطق ,لحسم الخلاف وإيجاد أنجع الوسائل والأساليب الممكنة إلا أن ما حدث في الواقع عدم التفاهم على كل المسائل فالمشكل بقي موجودا .

هذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية الآتية :

ما طبيعة الصراع بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وقيادة الأركان العامة ؟

ولفهم وتوضيح هذه الإشكالية يتوجب علينا حتما أن نمر على هذه التساؤلات :

- فيما تتمثل خلفيات وجذور هذا الصراع ؟
- كيف كانت الأسباب الحقيقة والخفية لهذا الصراع ؟

- كيف كانت حيثيات هذا الصراع؟ وهل توصل إلى حد التنافر النهائي والمواجهة المباشرة ؟ وهل كان للاجتماعات والمؤتمرات المنعقدة دور في زيادة حدة الصراع أم عكس ذلك ؟

– ما مظاهر هذا الصراع وما إذا كان صراع قيادي سلطوي أم صراع حول مصلحة الثورة وإيجاد حلول للتحديات القائمة ؟

– فيما تمثلت أهم تداعياته على المسار الثوري ؟

وحدود الدراسة تنحصر في الفترة الممتدة ما بين 1958–1962، وتاريخ بدايتها يمثل أطراف الصراع كهيئات قيادية في الثورة فالأول ذو طابع سياسي، والثاني عسكري.

أما 1962 فقد ظهرت فيه أزمة صائفة واجتماع طرابلس كنتائج للخروج من هذا الخلاف.

أما عن **أسباب إختيار هذا الموضوع** فتعود إلى جملة من المحفزات:

- الرغبة في التطرق لأهم العقبات التي عرقلت المسار الثوري .
- ارتباط هذا الموضوع بمرحلة حاسمة في تاريخ الثورة .
- تسليط الأضواء على جوانب خفية من هذا الموضوع .
- تزامن وتلازم طبيعة الموضوع مع الأحداث المعاصرة .
- تلاؤم الموضوع مع الميول الذاتي لهذا النوع من المواضيع التي تثير الجدل .

اعتمدنا ذلك **المنهج التاريخي الوصفي التحليلي** الملائم لموضوع دراستنا والذي اعتمدنا عليه في عرض الوقائع والأحداث التاريخية ووصفها وصفا كرونولوجيا مرتبا ,أما عن المنهج التحليلي فقد سلكناه في دراسة وتحليل المادة العلمية وذلك من خلال تحليل بعض الآراء والأقوال حول هذا الصراع باختلاف وجهات نظرهم.

لقد استندنا في بحثنا على جملة من **المصادر والمراجع** من خلال دراستنا في هذا الموضوع نذكر منها :

المصادر أولا :

- مذكرات علي كافي باعتبارها مصدرا مهما في صناعة هذا الحدث ولأنه يعد من أحد رواد ورموز الثورة.
- لخضر بورقعة من خلال مذكراته شاهد على إغتيال الثورة إذ يتمحور هذا المصدر على العديد من القضايا الحساسة التي وقعت إبان ثورة التحرير .
- سعد دحلب المهمة المنجزة من أجل الاستقلال يعد مصدر هام لكون صاحبه أحد أعضاء الحكومة المؤقتة .
- يوسف بن خدة و ذلك من خلال مؤلفاته التالية (شهادات ومواقف _ اتفاقيات إيفيان_جذور أول نوفمبر).
- محمد حربي من خلال جملة من مؤلفاته جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ,وكذلك كتابه باللغة الأجنبية les archives de la révolution algérienne، وكذا جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، ومؤلفات محمد عباس (نصر بلا ثمن _رواد وطنية ثوار عظماء واغتيال حلم)

أما عن المراجع فقد أفادتنا كثيرا نذكر من بينها :

- صالح بلحاج من خلال كتابيه " تاريخ الثورة الجزائرية " وأزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة " فهو مرجع هام محل الدراسة وخادم لموضوعنا بدرجة كبيرة، كذلك مرجع النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية لعمر بوضربة، وفي هذا الكتاب رصد لنا أبرز معالم نشاط الحكومة المؤقتة " .

وكل هذه الدراسات كان لها دورا بارزا ومهما في معرفة جوانب عديدة لهذا الموضوع وهذا لا يقلل من شأن المقالات والرسائل الجامعية بالخصوص نذكر:

- رسالة جمال بلفردي بعنوان " هيكلة وتنظيم جيش التحرير", والتي خدمت موضوعنا في فصل مهم لهذه الدراسة , إضافة لمقال الدكتورة شويحات مريم الحامل لعنوان" الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة "

هذا وقد قسمنا عرضنا:

مقدمة وأربع فصول أسبقناهم بفصل تمهيدي وأرفدناهم بخاتمة وملاحق ذات صلة مباشرة بالموضوع فتحدثنا في الفصل التمهيدي عن جذور الصراع وخلفياته بين الطرفين السياسي والعسكري .

ففي الفصل الأول جاء بعنوان تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة والتحديات التي واجهتها وقسمنا هذا الفصل الى ثلاث عناصر. أما الفصل الثاني يحمل عنوان قيادة الأركان العامة وذلك من خلال تقسيمه إلى أربع عناصر. أما بالنسبة للفصل الثالث فعالجنا فيه تصاعد الخلاف بين الطرفين , بداية من النشأة إلى القطيعة إلى السلطة المضادة .

فالفصل الرابع والأخير جاء بعنوان نتائج الصراع وأثره على المصار الثوري فإجتزنا فيه الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة جوان 1962 ,والذي أدى بدوره إلى تشكيل تحالفات سياسية وعسكرية , والتطرق إلى اجتماع آخر وهو اجتماع زمورة , أما بالنسبة للحدث الثاني فتطرقنا لأزمة صائفة 1962 ووقفنا على بعض أسبابها وتداعياتها ,وأخيرا محاولة التسوية والمساومة .

ولعل من **الصعوبات** التي واجهتنا في إنجازنا هذا:

- طبيعة الموضوع وحساسيته فهو يتناول مرحلة صعبة وحرجة من مراحل الثورة، بالرغم من طول الفترة المخصصة للدراسة فهذا الأمر جعلنا الأكثر تقيدا وإلزاما بما أشرفنا عليه.
- ضيق الوقت المخصص لإنجاح مثل هذه المواضيع الشائكة.
- اختلاف وجهات النظر في مسألة الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة.

وفي الأخير نرجو من الله أن وفقنا في عملنا هذا ،وأننا استوفينا الموضوع بكل قدر واستطاعة ،فإن أصبنا فمن الله وحده، وان أخطائنا فحسبنا أننا عملنا والله من وراء قصد . وأورد أن أنبه إلى أننا لا ندعي الكمال أو المثالية فيما كتبناه أو توصلنا إليه من نتائج ختامية لهذا الموضوع ،وإنما أقل بأنه مجرد عرض ،قابل للإثراء وزيادة في مراحل أخرى من الدراسة.

قائمــة المختصرات:

أ. باللغة العربية:

الرمز	معنـاه
ص	صفحة
د– ر– ط	دون رقم طبعة
د– س– ن	دون سنة نشر
ط	طبعة
تر	ترجمة
ج	جزء
د– م– ن	دون مكان النشر
تع	تعريب
مر	مراجعة
تق	تقديم
م– و– ث– ج	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
ح– ج– م	الحكومة الجزائرية المؤقتة

ب. قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

C.C.E	Comité de coordination et d' Exécution
C.N.R.A	Conseil National de la Révolution Algérienne
E.M.G	Etat – major général
G.P.R.A	Gouvernement provisoire de la république Algérienne
P	Page
Op, Cit	Opus citatun
O.A.S	Organisation secréte d’armée

الفصل التمهيدي: جذور الصراع بين السياسيين والعسكريين 1956- 1958

الفصل التمهيدي: جذور الصراع بين السياسيين والعسكريين من 1956-1958

لقد فتحت قرارات مؤتمر الصومام الباب على مصراعيه للازمات والصراعات داخل الثورة، بين السياسي والعسكري من جهة، وبين داخل والخارج من جهة أخرى[1]. وذلك نتيجة للمبدأين اللذين جاء بهما عبان رمضان وهما أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج[2].

لقد لقى هذا معارضة شديدة من طرف العديد من القادة، خاصة أعضاء الوفد الخارجي، وذلك لاعتقادهم بأن عبان وأعضاء لجنة الصياغة الذين كانوا معه وهم من السياسيين أمثال بن يوسف بن خدة[3] وسعد دحلب[4]، إنما يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها[5]. فضابط المخابرات المصري فتحي الذيب أورد في كتابه المعنون بعبد الناصر وثورة الجزائرية، أن السيد أحمد بن بلة أكد له بأن الصراع قد بدأ بين السياسيين والعسكريين، وهذا بعد انتشار نغمة سياسي وعسكري، في أوساط جيش التحرير الوطني[6].

ولقد تعددت الآراء واختلفت حول نغمة سياسي وعسكري، فالبعض وصف ذلك بالقرار الخطير، ونذكر هنا ما أورده مصطفى هشماوي في كتابه جذور نوفمبر 1954، بأن ذلك التصنيف ليس له مرجعية، ثم تساءل

---

[1]– رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، د–ر–ط، دار المعرفة، الجزائر، د–س–ن، ص17.

[2] Perre le Goyet, **la guerre d'Algerie, édperrim**, Paris, 1989, p68.

[3]– **يوسف بن خدة:** ولد في 23 فيفري 1920 بمدينة البرواقية بولاية المدية، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري 1942، انتخب عضوا في اللجنة المركزية ثم أمين عام مابين 1951–1954، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر أوت 1956، توفي سنة 4 فبراير 2003، للمزيد ينظر إلى راشدة موساوي و خديجة مش،" **المسار النضالي للرئيس بن يوسف بن خدة 1920–1962**" (رسالة ماستر)، زغيدي محمد لحسن، شعبة تاريخ، قسم علوم إنسانية، كلية علوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لونيسي علي البليدة2، 2016–2017، ص ص 10، 13.

[4]– **سعد دحلب:** ولد في 1919، انخرط في حزب الشعب الجزائري 1944، التحق بجبهة التحرير الوطني في بدايات 1955، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ثم أمين عام لوزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية، إذ لعب دورا بارزا في مفاوضات ايفيان، للمزيد ينظر إلى حمد عباس، **اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف**، د–ر–ط، دار هومة، الجزائر، 2001، ص173.

[5]– محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)**، ج2، د–ر–ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص55.

[6]– فتحي الذيب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**،ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص248.

كيف يمكن أنه يصنف هذا بأنه سياسي وذلك بأنه عسكري، فبمجرد أن يحلل وله فصاحة يقال أنه سياسي، وكذلك العسكري إن هو نجح في معركة أو يعرف يستعمل السلاح يعتبر عسكريا[1].

لكن السيد عمار بن عودة[2]، ذكر أن أولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو، لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على واحد من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من[3] باب المستحيلات تقريبا، هذا خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا فاعلا في منظمة الحلف الأطلسي[4].

ولقد أكد رابح لونيسي ذلك في كتابه "الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين" فقد ذكر بأن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وضع لأنه كانت هناك اتصالات جد متقدمة، مع السلطة الفرنسية، ولهذا لابد من إعطاء الفرصة للسياسيين لقيادة المفاوضات السياسية لأنهم الأقدر عليها، ومن جهة أخرى لابد من إعطاء، غطاء سياسي للعسكريين الذي يجب أن تتلخص مهمتهم التي تتكفل بالمهام العسكرية والعمليات الحربية التي هي أداة ووسيلة ضغط المفاوض، الجزائري على الفرنسي. كما أن هذا المبدأ يسمح بتحويل الصراع بين الثورة والاستعمار، من صراع بين العسكريين وبين السياسيين، ومن هنا تكتشف نوايا وطموحات عبان رمضان[5]في زعامة الثورة عند صياغة مبدأ أولوية الداخل عن الخارج، حيث

---

[1]– مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر 1954**، د–ر–ط، دار هومة، الجزائر، د–س–ن، ص25.

[2]– **عمار بن عودة:** ولد 27 سبتمبر 1925 بعنابة ممثل لجيش التحرير في اتفاقيات ايفيان، تقلد مناصب عديدة في عهد هواري بومدين في سفارات الجزائر والقاهرة وتونس وباريس، تولى مجلس الاستحقاق الوطني في عهد الشاذلي بن جديد، للمزيد ينظر إلى سعد بن البشير العمامرة، **دراسات وأبحاث في قضايا ثورة التحرير الجزائرية**، د–ر–ط، دار المعارف، ولايات الجنوب الشرقي، 2019، ص32.

[3]– محمد شبوب، **اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه، وانعكاساته على مسار الثورة**، ، (رسالة الماجستير)، بوعلام بلقاسمي ،قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2009–2010، ص7.

[4]- نفسه، ص7.

[5]– **عبان رمضان:** ولد سنة 1920 بقرية عزوزة بمنطقة القبائل الكبرى، انخرط سرا في حزب الشعب الجزائري ثم في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1946، عضوا في اللجنة المركزية للحزب، يعد من أبرز المساهمين في التحضير والإشراف لمؤتمر الصومام 1956، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، توفي 27 ديسمبر 1957، للمزيد ينظر إلى سعد بن البشير العمامرة، **شهداء من بلادي الجزائر**، د–ر–ط، مطبعة مزوار، د–م–ن، 2005، ص ص 69 – 70.

كان هدفه الحقيقي من وراء ذلك هو إبعاد الوفد الخارجي بزعامة أحمد بن بلة[1] عن قيادة الثورة، ونقل السلطة إلى[2] لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE[3]). التي يتزعمها عبان رمضان في الداخل، بإرسال لمين دباغين[4] إلى القاهرة وتكليفه بمهمة قيادة الوفد الخارجي هناك وإبعاد احمد بن بلة. وقابل بن بلة وأحمد محساس[5] وآخرون قرارات المؤتمر الصومام بالرفض لأنه لم تحضره في نظرهم كل قيادات الثورة ومناطق البلاد، كما أعطى القادة للسياسيين الممثلين في المركزيين وجماعة فرحات عباس والعلماء داخل هياكل الثورة وعلى رأسها المجلس الوطني للثورة الجزائرية (NRA[6])، ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، وإبعاد التاريخيين وأعضاء المنظمة الخاصة.

وتعمقت الخلافات والصراعات على السلطة بين عبان رمضان وبن بلة، وكادت أن تعصف بالثورة، لولا اختطاف سلاح الطيران الفرنسي للطائرة المغربية التي كانت تحصل بن بلة، بوضياف[7]، آيت أحمد[1]،

---

[1]- **أحمد بن بلة:** هناك تضارب في أراء المؤرخين حول تحديد التاريخ الأصلي لميلاد أحمد من بلة، فهناك من ذكر بأنه ولد بتاريخ 25 ديسمبر 1918، ولد بمدينة تلمسان، استدعى للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي سنة 1937، انضم إلى حزب نجم شمال إفريقيا في سنة 1932، للمزيد ينظر إلى بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989**، ج2، د-ر-ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص423.

[2]- رابح لونيسي، مرجع سابق، ص ص 15، 19.

[3]- **CCE:** تتكون من خمسة أعضاء وهم العربي بن مهيدي وعبان رمضان، ويوسف بن خدة، كريم بلقاسم، سعد دحلب، وفي مجلس الحرب الحقيقي وتمثل السلطة التنفيذية في ثورة التحرير، للمزيد إلى محمد زغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، د-ر-ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص139.

[4]- **لمين دباغين:** ولد محمد لمين دباغين بشرشال سنة 1917 من عائلة غنية وكان يمارس مهنة الطب انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم MTLD، عين عضوا دائم في CNRA، اشتغل منصب وزير خارجية في PRA، للمزيد ينظر إلى Acheur cheurfi, **la classe politique algérienne de 1900 à nos jours**, Ed casbah, Alger, 2001, p57.

[5]- **أحمد محساس:** ولد سنة 1923 بمنطقة بدواو بولاية بومرداس، بدا نظامه السياسي بعد سنة 1940م، داخل التنظيم السري لحزب الشعب الجزائري اعتقل عدة مرات من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية بتهمة النشاط السياسي، اعتقل سنة 1950م، وفر من السجن لبليدة رفقة احمد بن بلة. للمزيد ينظر إلى: احمد محساس: **الحركة الثورية في الجزائر من ح-ع-1 إلى ثورة مسلحة**، تر: حاج مسعود ومحمد عباس، د-ر-ط، دار تحية، الجزائر، 2003.

[6]- **CNRA:** تتكون من 34 عضوا، يجتمع مرة في السنة مدة وجود الحرب، فهو المسؤول عن إيقاف القتال أو مواصلته أو فتح المفوضات ويعد أعلى جهاز في الثورة، للمزيد ينظر إلى محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 174.

[7]- محمد بوضياف: ولد 23 جوان 1919 بمسيلة، تولي رئاسة المجلس الأعلى للدولة يوم 16 جانفي 1992 واغتيل بعنابة 29 جوان 1992، للمزيد ينظر إلى: سعد بن البشير العمامرة، **دراسات وأبحاث في قضايا ثورة التحرير الجزائرية**، مرجع سابق، ص31.

وخيضر[2] في 24 أكتوبر 1956، مما جعل القعيد عمار بن عودة يصرح بعد عقود أن فرنسا قد قدمت خدمة جليلة للثورة بإلقائها القبض على هؤلاء الزعماء، وأصبح عبان بعد هذا الحدث هو الزعيم الأوحد للثورة ليدخل فيما بعد في صراع ومواجهة مع حليفه بالأمس كريم بلقاسم[3] لينتهي مصيره بالإغتيال في ديسمبر 1957.

ومن هنا تفرغ عبان رمضان إلى قيادة الثورة وكلف بن مهيدي بالعمل الفدائي بالعاصمة[4] فكانت معركة الجزائر التي سيطر فيها المظليين على العاصمة هؤلاء الذين احتلوا القصبة، ومارسوا القمع بمختلف أشكاله،[5] وكان من نتائجها استشهاد العربي بن مهيدي، وانتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج،[6] وهناك دعت المجلس الوطني للثورة بالقاهرة إلى الاجتماع، فكان مؤتمر القاهرة 20 – 27 أوت 1957 م[7].

صادفت الدورة الثانية للمجلس الوطني في أوت 1957 م، هذا الاجتماع المزدوج كما وصفه أحد المشاركين فيه[8]، وجاء هذا نتيجة للصراع الذي نشب بين القادة السياسيين والعسكريين، فقد خرج هذا المؤتمر بعدة

---

[1]– **حسن آيت أحمد:** ولد عام 1926، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ووزير دولة في الحكومة المؤقتة 1958–1962، للمزيد ينظر إلى:

Acheur cheurfi , op cit, p134.

[2]– **محمد خيضر:** ولد سنة 1912، أنظم إلى حزب لشعب الجزائري، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة، كان عضو في المجلس الوطني للثورة ووقف إلى صف احمد بن بلة 1962 في صراع مع الحكومة المؤقتة، للمزيد ينظر إلى محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني**، الأسطورة الواقع، 1954–1962، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة، بيروت، 1983، ص335.

[3]– **كريم بلقاسم:** ولد في 14 ديسمبر 1922 بولاية تيزي ورو، التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري 1945، تولي منصف نائب رئيس ووزير القوات المسلحة لقيام الحكومة المؤقتة، شارك في اجتماع عقداء العشر بالخارج خلال سنة 1959، كما انخرط في المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في 20 أوت 1957 بالقاهرة، تقلد منصب نائب رئيس ووزير للداخلية خلال تشكيل الحكومة الثالثة، للمزيد ينظر إلى محمد علوي، قادة **ولايات الثورة الجزائرية 1954–1962**، ط1، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، بسكرة، 2013، ص ص 85، 89.

[4] – Patrik Eveno et Jean Planchais, **la guerre d' Algérie Dossier et temoignages**, ed laphnic, Alger, 1990, p 113.

[5] – Raphaelle Bramche, **la torture et l' armée, pendant la guerre d' Algérie(1954 – 1962)**, ed Gallimard, paris, 2001, p 213.

[6] – جريدة المجاهد، **العدد 09**، 20 – 08 – 7 – 19، ص 02.

[7] – محمد شبوب، مرجع سابق، ص 09.

[8] – أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، مذكرات مع ركب الثورة التحريرية**، ج 03، د – ر– ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، د– م– ن، 1988، ص 330.

قرارات تنظيمية عكست بوضوح ميزان القوى الجديد، وجاءت مطابقة لإدارة العسكريين عموما، وللوزن الفعلي الذي يملكه كل واحد منهم بوجه خاص، ومن تلك القرارات نذكر إلغاء أولويتي مؤتمر الصومام، أي ليس هناك أولولة للسياسي على العسكري، لا فرق بين الداخل والخارج، أما إلغاء أولوية الداخل على الخارج بتقرير المساواة بينهما فقد كان تبرير للاستقرار القيادة في الخارج وما تقرر عمليا ليس المساواة بل هو أولوية الخارج عن الداخل، هذا وقد تم حدوث أكبر انقلاب داخل القيادة العليا للثورة، بتغيير CCE التي انبثقت عم مؤتمر فأدخل أربعة عقداء فيها وهما[1]، بوصوف[2]، بن طوبال[3]، أوعمران[4]، محمود شريف[5]، إلى جانب كريم بلقاسم ، وأضيف إلى جانبهم كل من السياسيين فرحات عباس[6]، عبد الحميد مهري[7] محمد لمين دباغين إلى جانب عبان رمضان، وأبعد كل من بن خدة وسعد دحلب وخليفي عبان.

وخلال توزيع المهام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، اتضح لنا سيطرة العسكريين على أهم القيادات، حيث كلف كريم بلقاسم بالقوات المسلحة وبوصوف بالاتصالات والمعلومات، وبن طوبال

---

[1] – صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956 – 1965**، ط 01، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص 17.

[2] – **عبد الحفيظ بوصوف:** ولد خلال سنة 1926 بميلة، رقي إلى رتبة عقيد بعد مؤتمر الصومام، توفي يوم 31 ديسمبر 1979، انتخب عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، كما شارك في اجتماع عقداء العشر وعضوا في اللجنة الوزارية المشتركة للحرب CIR، للمزيد ينظر إلى سعد البشير العمامرة، **دراسات وأبحاث في قضايا ثورة التحرير الجزائرية**، مرجع سابق، ص 32، ومحمد العلوي، مرجع سابق، ص 152.

[3] – **لحضر بن طوبال:** ولد خلال سنة 1923 بميلة، عضوا في هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني توفي 22 أوت 2010، للمزيد ينظر إلى سعد البشير لعمامرة، نفسه، ص 32.

[4] – **عمر أوعمران:** ولد سنة 1919 بولاية تيزي وزو سيدي بالسرجان، وهو أحد أعضاء لجنة C.C.E، انضم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل مع كريم بلقاسم سنة 1954، وتوفي 1992، ينظر إلى محمد العلوي، المرجع السابق، ص ص 117، 119.

[5] – **محمود شريف:** ولد سنة 1914 بتبسة، كان عضوا في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وانضم إلى جبهة التحرير الوطني 1955، ثم عين قائدا للولاية الأولى الأوراس ثم تقلد منصب وزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة الأولى، للمزيد ينظر إلى شبوب محمد، مرجع سابق، ص 14.

[6] – **فرحات عباس:** ولد 1899 ولاية جيجل، انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1955، عين أول رئيس لـP.R.A، سنة 1958، للمزيد ينظر إلى Acheur cheurfe, op, cit.

[7] – **عبد الحميد مهري:** ولد يوم 03 أفريل 1926 بالخروب، كان عضوا للجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية والثقافية، للمزيد ينظر إلى **الذاكرة مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة**، السنة الثانية، العدد الثالث، 1995، ص 240.

بالداخلية[1]، وأوعمران بالتسليح ومحمود الشريف بالمالية، في حين كلف السياسيون عبان رمضان بالأخبار ومهري بالشؤون الاجتماعية ولمين دباغين بالشؤون الخارجية، وعباس بالدعاية الدولية[2]، وهنا نجد أن رد فعل السياسيين كان ضعيف[3]، حين لم يظهر بن خدة ودحلب أي معارضة للأفكار القادمة الجديدة، إلا أن عبان رمضان بذل كل ما في وسعه للتصدي لها، وهنا يذكر لنا سعد دحلب أن عبان حاول التمرد لكن لم نمد بأي دعم[4]، ولكن الظروف تغيرت فلم يعد هو الأمر النهائي، ولم يعد منبهر بشخصيته الفذة، وتبين أن حساباته التي جعلته يختار بن خدة ودحلب في عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ كانت خاطئة[5]، وهذا ما يؤكده سعد دحلب بقوله " إن هدف كريم بلقاسم من خلال المؤتمر، كان وضع عبان رمضان في حجمه الحقيقي، وإقصاء دحلب وبن خدة" [6]، ولكن عبان لم يهضم هذه الهزيمة التي نزلت به من منسق لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مجرد عضو فيها مكلف بالإعلام والدعاية[7].

وبالرجوع إلى قضية تصفية عبان رمضان بالاغتيال، ورغم المحاولات بقي السياسيين خاصة فرحات عباس لتهدئة الوضع إلا أنهم فشلوا أمام إصرار عبان رمضان على المواجهة، فانفتحت بذلك جولة جديدة من الصراع بين السياسيين والعسكريين لتتطور المواجهة فيما بعد، وتؤدي إلى تصفيته في نهاية المطاف في ظروف شابهها الغموض[8]. ونجد هنا أن الآراء تعددت واختلفت حول خلفيات وأسباب تصفية عبان، فهناك من يرجعها إلى العسكريين الذين تخلصوا منه، لأنه أراد أخذ الحكم بدفاعه المستميت عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وهذا حسب رابح لونيسي[9]. أما رياض الصيداوي فقد أرجعها إلى

---

[1] – Benyoucef Benkhedda, **l' Algérie à l' indépendance, la crise de 1962,** ed Dahlab, Alger, 2000, p 134.

[2]– ينظر الملحق رقم 01

[3] – Benyoucef Benkhedda, op cit, p 134

[4] – Saad Dahlad, **Mission Accomplie, pour l'indépendance de l' Algérie**, ed Dahlab, Alger, 1990, p84.

[5] – إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 – 1962**، د– ر– ط، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 17.

[6] - Saad Dahlad, op cit, p 83.

[7] – محمد عباس، **فرسان الحرية شهادات تاريخية**، د– ر– ط، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 99.

[8] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 22.

[9] – رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 20.

طبيعة الثورة الجزائرية المسلحة التي خاضت حرب العصابات والمخابرات اليومية ضد الاحتلال الفرنسي، فلم يعد هناك للديمقراطية والشفافية، واستمرت هذه السرية وهذا الصراع في الخفاء[1].

وبعد أكثر من أربعة أشهر من اغتياله نشرت صحيفة المجاهد في عددها 24 بتاريخ 29 ماي 1958، ظروف وفاة عبان في ساحة أوميدان الشرف، جاء على النحو التالي وكتبت " لقد أصيب عبان بجروح في معركة دامت عدة ساعات ..... وأن جروحه ليست خطيرة .... كنا نتمنى .... انقطعت عنا أخباره طيلة أسابيع .... فقد أصيب عبان بنزيف خطير أودى بحياته ... إننا نبكي أخا من أخوة المعركة، وسوف ذاكرة مرشدا لنا!" [2].

وإلى الرجوع مرة أخرى، إذن تعود وترجع خلفيات هذا الصراع من اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ديسمبر 1959 جانفي 1960، بعد إنشاء هيئة الأركان العامة وإلغاء وزارة القوات المسلحة، وتعويضها بلجنة وزارية للحرب تتشكل وتتكون من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف والأخضر بن طوبال، وأسندت مهمة قيادة الأركان إلى هواري بومدين[3]. وتتكون من علي منجلي[4] وعز الدين زاراري[5].

ويؤكد هواري بومدين أن تصرفات اللجنة لم تكن إلا لتحقيق رغبة أعضاءها في الاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن، وقد كان هؤلاء يعتقدون أن دخول قياد الأركان إلى الجزائر سيؤدي إلى إلغائها عمليا، إما أثناء اجتياز الأسلاك المكهربة وحقول الألغام أو بواسطة تكتل الولايات التي لن توافق على الانطواء تحت لوائها لهذا كله لم تقم قيادة الأركان بتطبيق أوامر اللجنة[6].

---

[1] - رياض الصيداوي، " **صراعات النخب دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**"، ص ص11-12.

[2] – جريدة المجاهد، **العدد 24**، 29 ماي 1958، نقلا عن صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956 – 1965، ص 23.

[3] – **هواري بومدين:** اسمه الحقيقي بوخروبة محمد إبراهيم، ولد في 23 أوت 1932 بمشتة بالقرب من قالمة، قاد هيئة الأركان الغربية والعامة وأصبح وزير دفاع ثم أول رئيس للجمهورية الجزائرية، للمزيد ينظر إلى Acheur cheurfi, op cit, p 123.

[4] – **علي منجلي:** ولد في 07 ديسمبر 1922 بولاية سكيكدة، التحق بجبهة التحرير الوطني في 20 أوت 1955، عين مسؤلا على المنطقة الثالثة بالولاية الثانية، ثم عضوا في هيئة الأركان الموحدة سنة 1960، للمزيد ينظر Acheur cheurfi, Ibid, p283.

[5] – **عز الدين زراري:** ولد في 08 أوت 1923 ببجاية، كان عضوا في C.N.R.A وعين عضوا في هيئة الأركان الموحدة، للمزيد ينظر إلى Acheur cheurfi, Ibid, p 45.

[6] – إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 96.

وفي الوقت نفسه كانت قيادة الأركان تقوم بتعزيز القوات التي تتوفر عليها في الحدود، وكانت تنوي أيضا توسيع سلطتها إلى الولايات بالداخل، وهنا اصطدمت قيادة الأركان برفض من اللجنة الوزارية المشتركة للحرب، ولما كان الباءات الثلاثة.[1] يتمتعون بسلطتهم داخل الحكومة المؤقتة، وتساندهم وتؤيدهم الولايات في ذلك التي نصبوا على رأسها قادة موالين لهم، فإنهم كانوا يفكرون في صلاحيات قيادة الأركان على الوحدات المتومقعة في الخارج فقط، وقد كان يخدم الصراع في هذا الشأن بين اللجنة الوزارية وقيادة الأركان على مدى الشهور. وكانت رغبة اللجنة الوزارية هي أن تبقى دائما سيدة الوضع سياسيا، حيث تتمتع بدعم ح ج م. وبدأ الصراع من جديد، واللهجات تتصاعد بينهما، وهكذا أخرجت اللجنة الوزارية المشتركة للحرب قيادة الأركان وذلك بأمرها بدخولها للجزائر، حيث كانت وضعية هيئة الأركان في حالة متناقضة من جهة، إذ نجد سلطتها محصورة في جيش التحرير في الخارج دون ولايات، وتلقت إنذارا موجها للالتحاق بمواقع المقاومة وقيادة جيش التحرير من داخل البلاد من جهة أخرى.

كان الفخ المنصوب من طرف الأركان كبيرا، وهكذا بدأت حجج القوة بين الطرفين، فأبقت قيادة الأركان مقرها غارديما على حدود الجزائرية التونسية، وقد كان السباق نحو السلطة قد انطلق بين أعضاء قيادة الأركان العامة، وقيادة الباءات الثلاث.والخلافات بينهما بدأت تتصارع، فالأمر يتعلق هنا برفع القدرة العسكرية لجيش التحرير في الداخل وعلى الحدود، وكذلك التموين بالسلاح وحجم المساهمات المالية المخصصة لجيش التحرير، وأشكال توزيع المساعدة الدولية الموجهة للاجئين الجزائريين الموجودين في الخارج أو المناطق الحدودية، فعموما إن الخلافات بين الهيئتين كانت تمس الشكل، فالأمر يختص بتطبيق قرارات المجلس الوطني قوة الجيش وتدعيم الثورة.[2]

وهذا ما يجلينا للحديث مرة أخرى عن مبدأي أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج، فإن هذين المبدأين قد خلقا أزمة حقيقية، بدأت بمعارضة الوفد الخارجي الذي لم يؤمن بهما، وقد أدى كل من المبدأ الأول والثاني إلى تجسيد هذا الوفد الذي وجد نفسه خارج اللعبة والإطار، وهو الذي لم يحضر المؤتمر لأسباب غامضة أو لأسباب أمنية، وهذا ما يؤكده سعد دحلب في قوله عن المبدأين « ... وفي الحقيقة يتأكد على هذه المبادئ لم تقم إلا بإعادة تأكيد الحقيقة الملموسة فمهما كانت القرارات في اتجاه أو في آخر للحرب أو السلام فالقرار لا يمكنه أو يطلق أو يرفض إلا في الداخل ومن طرف الداخل .... »،

[1] – المقصود بالباءات الثلاثة هم (بن طوبال، بلقاسم، بوصوف).

[2] –عبد الحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958 – 1999**، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص ص 52 – 53.

ونأتي الآن للحديث عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، هو بدوره قد نستنج العلاقات القائمة بين قادة الثورة، وخلق نوع من الصدام الذي كان له أثر سلبي على الثورة بصفة عامة، وعلى عرقلة خط سير قرارات المؤتمر، وإن جل الآراء في هذا الشأن كانت تصب حول أن لا فرق بين السياسي والعسكري، وكذلك الداخل والخارج، ولا يكاد يتعارض هذين المفهومين في الثورة الجزائرية لأن المجاهدين كلهم تخرجوا من مدرسة واحدة وفي مدرسة النضال الثوري، فالتكوين واحد والغاية واحدة، ونظرا إلى كل ما تقدم من تفاصيل عن جذور ونشوب الخلاف بين السياسيين والعسكريين، فإننا سنرى أن الوفد الخارجي كان ضلعا أو طرفا في تغذية هذا الخلاف الذي أخذ أبعادا خطيرة بعد الإعلان عن نتائج مؤتمر الصومام.[1]

ولذلك نجد فتح الباب على مصراعيه بين (CCE) بالداخل وبين أعضاء الوفد الخارجي، وكاد أن يحدث انقسام خطير في القيادة والفضل في قيادة الزعامة هل تكون بالداخل أو بالخارج، نتيجة لسجن القادة في الخارج بعد اختطاف الطائرة الزعماء الخمس من طرف السلطات الفرنسية، ولم لم يحدث ذلك لوقع خلاف مرير في القيادة كان سيضر حتما بمصلحة الثورية.[2]

وفي سنة 1956 تزايدت حدة الخلافات بين قادة الثورة، فكان لزاما عليها عقد مؤتمر لوضع حدة التناقضات، وتقوية الثورة بمؤسسات تحمل اسمها، تكون على فرض سلطتها على القادة، لوضع حد لكل الزعامات التي ترد الاستحواذ على الثورة، وعرف المؤتمر نفسه صراعات بين بن عبان وبن مهيدي من جهة، وبين القادة العسكريين بن طوبال وكريم، ومساعدة العقيد العميروش[3] من جهة أخرى، واشتد الخلاف بعد أن أقدم أن أقد عميروش المعروف بصرامته وشدته على تصفية سكان القرية بأكملها بتهمة الولاء للحركة المصالية، ويعتقد محمد حربي أن الصراعات التي ظهرت في مؤتمر الصومام تعبر في العمق عن وجود تصورين مختلفين للثورة، الأول يدعمه عبان وبن مهيدي، ويدعم التصور الثاني القادة العسكريين

---

[1] – يمينة عون، **« الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة 1954- 1962 الولاية السادسة التاريخية أنموذجا»**، ، (رسالة ماستر)، شلبي شهرزاد، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 – 2013 م، ص ص 33– 34.

[2] – خليل حيزية،**« الاغتيالات أثناء الثورة الجزائرية 1954 – 1960 م»**، (رسالة ماستر) علي آجقو، ، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 – 2017م، ص 57.

[3] – **العقيد عميروش:** ولد في 31 أكتوبر 1926 بقرية تاسفت أقمون بولاية تيزي وزو، وفي سنة 1956 تكفل بحماية منطقة وادي الصومام للمؤتمر، انخرط في حزب حركة MTLD للمزيد ينظر إلى محمد العلوي، مرجع سابق، ص ص 98، 99.

وبالأخص بن طوبال، وترجع أصول الخلاف على مقررات المؤتمر وإلى وجود شخصيات سياسية إصلاحية تنتمي إلى الأحزاب القديمة في مؤسسات الثورة التي استحدثها المؤتمر إذ كانت تضم فرحات عباس ، أحمد فرنسيس[1]، أحمد توفيق المدني[2]، بن خدة وسعد دحلب، وذلك لم يكن يرضي ثوار أول نوفمبر الذين اعتبروا عضوية السياسيين القدامى في مؤسسات الثورة خيانة عظمى لروحها[3].

ونتيجة لما قلناه وما توصلنا إليه يمكننا تحديد أهم النقاط التي دار حولها الخلاف في قرارات مؤتمر الصومام وفي مبدأي أولوية السياسي عن العسكري، وأولوية الداخل عن الخارج، مبدأ العلمانية عدم حضور وتمثيل بعض الأطراف والأخص بالذكر غياب الوفد الخارجي والولاية الأولى (الأوراس)، والولاية الخامسة، ناهيك عن بعض الانتقادات الموجهة له، إضافة إلى ردود أو مواقف من طرف المستعمر فقد أخذ في طريقه مجموعة أساليب وفي المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر 31 أكتوبر 1956، بهدف الاحتفاظ بالجزائر، ودخول الثورة في مرحلة جديدة وفي إستراتجية حرب المدن ديسمبر 1956، وإن فشلت في مرحلة ما، إلا أنها كثفت من عملياتها الفدائية والعسكرية، وذلك للمزيد من التأييد وإسماع صدى صوتها في الخارج.

[1] – **أحمد فرنسيس:** ولد عام 1914 بتبسة، كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وعين وزيرا للتسليح والتموين بالحكومة المؤقتة الأولى سنة 1958، للمزيد ينظر إلى الذاكرة، مرجع سابق، ص 240.

[2] – **أحمد توفيق المدني:** ولد سنة 1899 بتونس، عين وزير للشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة 1958، ورئيس تحرير جريدة البصائر، توفي في 18 أكتوبر 1983، للمزيد ينظر أكثر الذاكرة، مرجع سابق، ص 239.

[3] – عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، د– ر– ط، دار المعرفة، الجزائر، د– س– ن، ص ص 171، 175.

الفصل الأول: تأسيس الحكومة المؤقتة والتحديات التي واجهتها

1. ميلادها
2. مبادئها وأهدافها
3. الصعوبات التي واجهتها

الفصل الأول: تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة والتحديات التي واجهتها

شهدت الفترة الممتدة من سنة 1954 م إلى 1962م تطورات عديدة شملت جوانب وميادين مختلفة لتساير تطور السياسة الفرنسية في محاولة التضييق على الثورة ولمعالجة هذه العراقيل عمدت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء جهاز حكومي لإدارة الثورة وتشير شؤونها وتمثلت هذه الأخيرة في الحكومة الجزائرية المؤقتة ومن هنا سنقوم باستعراض ظروف إنشائها والأهداف التي سطرتها في قيادة الثورة.

1.ميلادها

1.1 ظروف نشأة الحكومة المؤقتة

- **داخليا:**

بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م تم تشكيل أول جهاز تنفيذي للثورة الجزائرية ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ[1]، سعت هذه اللجنة إلى_تنظيم الثورة غير أنها اعترضتها أوضاع أجبرتها على مغادرة الجزائر ومعالجة مشكلة الجزائر الداخلية من الخارج[2]، وأدى هذا إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957 م ولكن بفضل اللجوء إلى الوساطة تم حل الأزمة والاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957 م [3] فقام عبان رمضان باتهام كريم بلقاسم برغبته في الاستحواذ على السلطة، هنا طالب كريم فرحات عباس بإقناع عبان بالعدول عن ذلك إلا أن هذا الأخير كان متمسكا بأفكاره مصمما على

[1] – محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1952 – 1962 م**، د– ر– ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2006 م، ص 88.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م**، د– ر – ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005 م، ص 74.

[3] – محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة**، المصدر السابق، ص 89.

مواجهة العسكريين، هذا ما بدوره سيؤدي إلى اغتياله في 27 ديسمبر1957[1] وقد أنجز عن هذا الاغتيال الذي كان في حق عبان رمضان آثار سلبية على نفسه أعضاء لجنة التنسيق.[2]

يضاف إلى ذلك المناورات السياسة والمشاريع الاقتصادية الخادعة والتي تجسدت في مشروع قسنطينة الذي بدأت بوادره بالحديث عن سياسة الإصلاحات بهدف تحسين ظروف معيشية السكان الجزائري وقد بدأ ديغول منذ 1958 م وفي ظل هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف لتحويلها الحكومة المؤقتة الجزائر بهدف مواجهة ديغول ديغول داخليا وإيجاد جهاز شرعي.[3]

أما عسكريا فقد كانت هذه الفترة جد حرجة سنة 1958 م سجلت بصورة ملحوظة منعطفا حاسما ساير العمليات العسكرية داخليا وخارجيا،[4] فقد تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الاستعماري بمختلف وحداته حين أصبحت المناورة من جانب العسكرية الفرنسية وقد عم الإرهاق في الداخل جراء الإستراتجية العسكرية وبدأ الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها بالتناقص[5].

وفي هذا السياق تلقى جيش التحرير خسائر فادحة في الأرواح جراء المعارك والاشتباكات داخل الوطن وعلى الحدود المكهربة خلال سنتي 1958 م – 1959 م، وكان 80 بالمئة من عناصر الجيش يستشهدون وسط أسلاك شائكة[6].

---

[1]– عبد القادر حميد، مرجع سابق، ص ص 178 – 179.

[2] – عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958 م – جانفي 1960 م)**، دار الحكمة، الجزائر، 2012 م، ص 24.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: «**مشروع قسنطينة 1958م**»، جريدة الشعب، العدد 8999، ص 07.

[4] – عمار بوضربة، المرجع السابق، ص 25.

[5] – محمد لحسن ازغيدي مرجع سابق، ص 167.

[6] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 26.

كما ازدادت أزمة شح التسليح من جراء إقامة خط موريس على الحدود ومصادرة سفينة تشيكوسلوفاكيا المحملة بالأسلحة والذخيرة إلى جيش التحرير الوطني[1].

وقد تميزت أوضاع الشعب الجزائري بأنها كانت امتدادا للظروف التي عاشها الشعب قبل اندلاع الثورة لذا يعتبر تعزيز للسياسة العامة إلا أن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء تلبية لمطالب الشعب المستعجلة[2].

وكان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثراً كبيراً على الوضعية الاقتصادي للشعب الجزائري خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة والمحتشدات قصد عزل الشعب عن جيش التحرير على عكس ما عاشته الأقلية الأوروبية من رغد، فالجهاز الاقتصادي الاستعماري أغرق الشعب في بؤسٍ كبيرٍ بسياسة تعتمد على الاستغلال والتفقير الاجتماعي[3].

- **خارجيا:** كان للظروف الخارجية دورًا في دفع قيادة الثورة للتفكير في مسألة إنشاء الحكومة المؤقتة.

- الضغوط التي تعرضت لها الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى خاصة بعد ارتفاع عدد عناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود وارتفاع الضغط الفرنسي على هاتين الدولتين وتخوفهما من القتال إلى أراضيها[4].
- سقوط الحكومات الفرنسية نتيجة تأثير القضية الجزائرية حكومة بيرماندیس من نوفمبر 1954 م إلى 05 فيفري 1955 م، ثم حكومة إدغارفور فيفري 1955 م إلى جانفي 1956 م، لتخلفها حكومة غي موللي من جانفي 1956 م إلى 21 أفريل 1957 م، ثم جاءت حكومة بورجيس مونوري من مارس 1957 م إلى 30 ديسمبر 1957 م،

---

[1] – جمال قندل، **خطا موريس وشال على الحدود التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة 1957 – 1962 م**، ط 01، دار الضياء، الجزائر، 2006 م، ص 99.

[2] – عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص 28. 29.

[3] – محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية**، مصدر سابق، ص 94.

[4] – عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، د– ر– ط، دار هومة، د– م– ن، ص 189.

لتليها حكومة بيبرفيلمان من أفريل إلى ماي 1958 م، ثم قامت حكومة ديغول اثر الانقلاب العسكري، وبهذا سقطت أربع حكومات وقامت الجمهورية الخامسة[1].

- قيام الوحدة المصرية السورية 22 فيفري 1958 م [2].
- مشاركة جبهة التحرير الوطني في شهر أفريل في مؤتمر أكرا للدول الإفريقية المستقلة فتلقت تأييدا حارا من المؤتمر لقضية الجزائر، وقد وعدت الدول الإفريقية بالعون الدبلوماسي وإرسال وفد إفريقي مشترك يتولى الدعوة للقضية الجزائرية[3].
- دعوة عمر أو عمران لجنة التنسيق والتنفيذ إلى ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية كخطة هجومية دبلوماسية قصد الاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية[4].

2.1 تأسيس الحكومة المؤقتة:

تختلف المرجعيات التاريخية في بداية فكرة تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، فهناك من يرى أنها لم تكن وليدة سنة 1958 م بل كانت كفكرة موجودة قبل هذه السنة، فقد تبلورت فكرة إنشائها منذ سنة 1956، وقد تكون سابقة لذلك في أذهان قادة الثورة منذ اندلاعها في نوفمبر 1954[5]، وقد كانت الصعوبات التي واجهتها لجنة التنسيق والتنفيذ والغموض الذي اكتنف سياسة ديغول وحقيقة المقاومة التي خاضها جيش التحرير الوطني، بالإضافة إلى الحملة الإعلامية العالمية التي حضيت بها جبهة التحرير دافعا

---

[1] – عمر سعد الله، « **الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الأساسي**»، مجلة المصادر، العدد 14، الجزائر، 2006 م، ص ص 74، 76.

[2] – بشير العظمة، **جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال**، ط 01، رياض ريس، لندن، 1991م، ص 191.

[3] – بسام العسلي، **جبهة التحرير الوطني**، ط 02، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 142.

[4] – عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 76.

[5] – جمال قنان، **دراسات في المقاومة والاستعمار**، د– ر – ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د– س– ن، ص 138.

أساسيا لقادة الثورة لطرح قضية تأسيس الحكومة[1]، إلا أنها لم تطرح بجدية إلا بعد حل لجنة التنسيق والتنفيذ بتفويض من المجلس الوطني للثورة في اجتماعه بالقاهرة 20 أوت1957 [2]، إذ يعد تأسيس ح. م. ج أحد الردود الحاسمة التي تصدت بها الثورة للدعاوي الفرنسية التي تلغي وجود الشعب الجزائري كأمة لها مقوماتها وشخصيتها المنفصلة عن الشخصية الفرنسية، حيث كان قادة الجمهورية الفرنسة الرابعة يرفضون التفاوض مع الثورة بحجة خارجة عن القانون، إضافة إلى تطور الصراع مع فرنسا قد أوجبت تشكيل حكومة لتكون بمثابة الرأس المسير للثورة والناطقة باسمها في جميع المحافل الدولية والمحلية[3]، وقد نوقش مبدأ الحكومة الجزائرية أثناء مؤتمر طنجة المنعقد في 27 أفريل 1958[4].

وقد قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ تقارير مشجعة على فكرة الإنشاء منها تعزيز كريم بلقاسم في 05 ماي 1958، الذي بحث فيه على إنشاء ح .م. ج، وقد أبدى الأمين دباغين تحفظاته وعارض بن طوبال وبوصوف مطلب كريم بلقاسم في رئاستها[5]. وفي 09 سبتمبر 1958 حددت الاجتماع في القاهرة وترأسه فرحات عباس[6] بعد مناورات اتخذت قرار تشكيل حكومة دون استشارة الداخل ولا حتى استدعاء المجلس.

وفي سبتمبر 1958 تم الإعلان الرسمي عن تأسيسها بالقاهرة وقد ضمت معظم الحساسيات السياسية لجبهة التحرير الوطني ووجوه بارزة من جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وانتخب فرحات عباس رئيسا لها مصرحا « إن الحوادث

[1] – محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بوينون، د– ر– ط، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 187.

[2] – عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954 – 1962**، ط 01، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 428.

[3] –عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 02، د–ر–ط، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص ص 155، 157.

[4] – محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 189.

[5] –عمار بوحوش، مرجع سابق ص 274.

[6] –علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة**، ط 02، منشورات الأبيار، الجزائر 2009، ص 07.

متوالية وظروف سياسية وضعتني على رئاسة الحكومة ، لم أطلب هذا الشرف ولم أطمع فيه »، حيث قرأ إعلان تشكيلها بالفرنسية ثم تلاه عبد الحميد مهري بالعربية[1].

3.1 تشكيلات الحكومة المؤقتة

1. الحكومة المؤقتة الجزائرية الأولى 19 سبتمبر1958.

بعد حل لجنة التنسيق والتنفيذ عوضت بالحكومة المؤقتة المعلن عنها في سبتمبر 1958 ضمن أول حكومة جزائرية شخصية الذي يقول " ... وتم الأمر بعد موافقة جميع رجالتنا على خلق الحكومة، كانت الإشكالية حول رئاسة هذه الحكومة، واقترحت أنا للترشح كلا من بلقاسم ولمين دباغين، وهكذا تم ترشيحي وتزكيتي بكل سلاسة لأصير رئيسا، وما إن دار الحديث صوب تشكيل الحكومة حتى اقترحت أن تحوي على ممثلين من مختلف الكتل المتمثلة لجبهة التحرير الوطني[2].

2. الحكومة الجزائرية المؤقتة الثانية 18 جوان 1960 :

عرفت هذه الحكومة بعض التغيرات والتطورات، ويمكن الاطلاع على تشكيلتها من خلال [3]وتمثلت هذه التغيرات في تقلص عدد الوزارات في ح ج م الثانية 18 إلى 12 وزارة ودامت مدة هذه الحكومة من 08 جوان 1960 إلى 08أوت 1961، وتلخصت مهامها في تعزيز نشاط جيش التحرير وتعبئة الجماهير وتمديد عمل الثورة في نطاق عدم الانحياز

---

[1] – صالح فركوس، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي (المقاومة المسلحة 1930 – 1962)**، د– ر– ط، دار العلوم، عنابة – الجزائر، د – س– ن، ص 440.

2– ينظر الملحق رقم 02.

3 Ferahat Abbas, **Autopsie d' une guerre éd Gainer frères,** Paris, 1980, p 113.

[3] – ينظر الملحق رقم 03.

للحصول على الإعلانات والدعم السياسي والدبلوماسي، وقد ضبط المجلس الوطني للثورة محور الكفاح، وخلال هذه الفترة ازدادت الخلافات بين رجالات الثورة[1].

3. الحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة سبتمبر 1961:

تميزت هذه الحكومة باختلاف في حين تنقلت من فرحات عباس إلى يوسف بن خدة[2]، وقد تعزز تشكيلتها إثر قيام المجلس الوطني للثورة بتعيين لجنة في فرنسا واقتراح حكومة جديدة[3]، وواصلت الحكومة المفاضاوت التي بدأتها الحكومة السابقة إلى غاية إعلان رئيسها يوم 08 مارس 1962 إيقاف القتال عبر كافة التراب الوطني[4].

1- المواقف من التأسيس:

1. الرأي العام الجزائري:

كان تشكيل الحكومة الجزائرية بمثابة انتصار معنوي للشعب حيث عزز ثقته بقادته، فقد كان لهذا الحدث صدا عميقا في نفوس الجزائريين وهو ما تمثل في الموقف الشعبي المؤيد لتأسيس الحكومة في سلسلة واسعة من العمليات في مختلف أنحاء الوطن، رغم العقوبات التي توعدتهم بها فرنسا قبل تشكيلها في الجزائر بين الشعب الجيش والقادة روحا جديدة في تحقيق الاستقلال كما نصبت الرايات فوق رؤوس الجبال وازدياد انضمامهم إلى الجيش مما أدى بالقيادة الفرنسية إلى التخوف[5].

---

[1] – علي زغدود، **صفحات من ثورة التحرير الجزائرية**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2006، ص 86.

[2] – ينظر الملحق رقم 04.

[3] – سعد دحلب، **المهمة المنجزة من أجل الاستقلال**، د–ر– ط، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 136.

[4] – بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**، تع: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، د– ر– ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د– س – ن، ص 38.

[5] – إدريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 – 1962**، ج 02، د– ر– ط، دار الغرب، الجزائر، 2005، ص 270.

2. موقف الهيئات السياسية والعسكرية:

وفي هذا الجانب نذكر رأي بعض المسؤلين والقادة حيث يذكر فرحات عباس بأن الاعلان بعث حماس شعبي وأمل في جلب دعم للثورة على الصعيد الخارجي[1]، أما علي كافي الذي كان يعتبر من أكبر المعارضين لقرار التأسيس حيث يقول : " رغم المآخذ فإن التشكيلة اعتبرت حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج "[2]، أما كريم بلقاسم فقد اعتبر أن هذا التاريخ هو مجد يوم في ثورتنا بعد الفاتح من نوفمبر 1954".

رغم هذا التأييد من الشعب ومسؤوليها والقادة البارزين إلا أنها وجدت معارضة من قادة الولايات[3] لعدم استشارتهم وأن تشكيلها لم يتم بطريقة قانونية[4].

كما أن بعض القادة عارضوا الحكومة ليس لذاتها انما بسب رئيسها الذي لم يلتحق بالثورة إلا بعد اندلاعها وكونها أداة للسيطرة من الخارج[5].

أ- المواقف الدولية:

اختلفت المواقف الدولية بدورها إزاء الاعلان عن تشكيل الحكومة والتي كانت كالتالي:

1. موقف الدول العربية:

توالت الاعترافات بها، ومن بينها العراق التي اعترفت بها في نفس يوم الاعلان عن تأسيسها، أما المغرب فقد اعترفت في بيان 22 سبتمبر 1958 إضافة إلى تونس وليبيا،

---

[1] – عمر بوضربة،مرجع سابق، ص 50.

[2] – علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946- 1962)**، د- ر- ط، دار القصبة، الجزائر، 2000، ص 225.

[3] – محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية**، مصدر سابق، ص ص 111_112.

[4] – علي كافي، المصدر السابق، ص 225.

[5] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 53.

والمملكة العربية السعودية، كما بعث وزير الشؤون الخارجية اللبنانية إشعار شرف الاعتراف القانوني[1].

2. موقف الدول الشيوعية:

أدلت هذه الدول بتعاطفها مع الثورة والشعب إذ تعددت أشكال ذلك من مساعدات مادية ومعنوية، وما أن تأسست سارعت للاعتراف بها[2]، من بينها: الصين الشعبية في 22 سبتمبر 1958، كوريا الشمالية والفيتنام يوم 26 سبتمبر 1958[3].

3. موقف الدول الرأسمالية:

لم تعطي أي اهتمام لهذا الحدث باعتبارها حليفة فرنسا، إلا أن بعض المؤرخين يحاولون ابراز موقف الحياد البشير هورن قائلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والإنجليز كانت تلعبان دورا مزدوجا فهي لم تعترف بالحكومة المؤقتة ولمم تساند سياسة فرنسا[4].

2.مبادئ الحكومة المؤقتة وأهدافها

2.1المبادئ:

- الوفاء للماضي: رغم احتلال الفرنسي للجزائر إلا أن هذه الدولة بقيت ذكرى استطاع الثوار بعثها من خلال الحكومة الجديدة.
- التعهد بتحقيق الحرية والعدالة مع وضع أسس المفاوضات مع فرنسا.[5]

---

[1] – عمر بوضربة,مرجع سابق, ص 53.

[2] – مصطفى طلاس وبسام العسلي، **تاريخ الثورة الجزائرية**، ط 01، دار الشورى، لبنان، 1982، ص 372– 373.

[3] – محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 119.

[4] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 60– 61.

[5] – نبيل بلاسي، **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، د– ر– ط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990، ص 201.

- الايمان المطلق بالقضية الجزائرية والقناعة شرعية الاختبارات السياسية

كوسيلة لتحقيق أهداف الثورة مع التمسك بمبدأ الوحدة وعدم تجزئتها إلى قضايا فرعية[1].

- الايمان بالوحدة الفيدرالية المغربية وبعروبة الجزائر باشارتها إلى أن الجزائر

جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وتحديد سياستها فيما يتعلق بتسوية القضية الجزائرية مع فرنسا والأقليات الأوروبية والتعهد بمنحهم حقوقهم[2].

- الالتزام بعدم التنازل عن أي جزء تحت إكراه مادي أو معنوي.
- امتلاك القدرة والجرأة السياسية والشعبية على تبليغ رسالة الثورة للرأي العام

مع تمييز المواقف الدولية[3].

2.2 الأهداف:

- القضاء على مشكلة القيادة وزرع الاندماج والتوازن الذي لطالما افتقدته لجنة

التنسيق والتنفيذ.[4]

- تكذيب الادعاءات والوقوف في وجه الحكومة الفرنسية الهادفة إلى قهر الثورة

بأنه لا يوجد ممثل رسمي للجزائريين للتفاوض معه من أجل الوصول إلى حل القضية الجزائرية.[5]

---

[1] – عمار بن سلطان، **الدعم العربي للثورة الجزائرية**، د– ر– ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، الجزائر، 2007، ص 20.

[2] – نبيل بلاسي، مرجع سابق، ص 201.

[3] – عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 20.

[4] –عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 38.

[5] – عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 413.

- تحقيق حكومة وطنية شرعية هدفها كسب الدعم الداخلي والخارجي بإقناع الرأي العام العالمي بحق الشعب في الاستقلال وبث روح التفاؤل لدى الشعب الجزائري[1].
- محاولة حل مشكلة السلاح التي تعتبر من أخطرر المشاكل التي واجهتها الثورة خاصة بعد إقامة خط شال وموريس[2].
- الرد على الحكومة الفرنسية واستراتيجيتها الظالمة التي ألقت بها في وجه الشعب على المشاركة في استفتاء 28 ديسمبر 1958 الذي يدور حواره حول دستور جديد، ومع مجيء الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا مثلت خطوة لإعطاء نفس للثورة في ظروف تطور الصراع الفرنسي الجزائري[3].
- محاولة الاستفادة من الوضع الدولي المتمثل في الصراع الايديولوجي بين المعسكريين الشيوعي " الاتحاد السوفياتي " والمعسكر الغربي " الولايات المتحدة الأمريكية "، أي الاستفادة من الجانب المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع الحفاظ على الاستقلالية للقرار السياسي[4]، إضافة إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة وإعادة بعث الدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي ذلك أن هذه الشخصية لم تهتم بسيطرة الاستعمار الفرنسي ما وضع عواصم الدول أمام تحدي الاعتراف بها[5].

---

[1] – عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 38.

[2] – محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية**، مصدر سابق، ص 102.

[3] – أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، ط 01، دار التنوير، الجزائر، 2008، ص 99.

[4] – Mohamed Hardi, **Les archives de la révolution algérienne**, p p 118, 193

[5] – محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون، 1960 – 1961، ط 02**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 118.

3.الصعوبات التي واجهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية:

مرت الحكومة المؤقتة بمجموعة من الصعوبات واجهتها منذ أول وهلة واصطدمت بالعديد من المشاكل التي جعلتها تعرقل مسارها السياسي والهدف من انشاءها.

أولا:أزمة القيادة

حين ظهر خلاف حول من يقود بين ما يسمى بالخارج ممثلا في تنظيمات الثورة خارج الجزائروفي الداخل، وكانت الحكومة ترى ضرورة للتسليم الكامل لها بالقيادة كهيئة سياسية عامة مسؤولة أمام المجلس الوطني وأن يخضع الجيش لها، إلا أن قيادة الجيش يرى أنه أقدر على تحمل المسؤولية مع الجبهة وأن الحكومة ليست في حقيقتها سوى واجهة دولية لتأمين السلاح[1]، ومن مؤشرات رفض قيادن الداخل مؤامرة لعموري، وتعتبر أول أزمة تعرضت الجكومة حيث كان كثير الانتقادات لكريم بلقاسم، وفي سبتمبر صدرت عقوبات على قائد لجنة العمليات العسكرية ونوابه ومن بينهم محمد لعموري[2]، فرفض الامتثال للاحكام الصادرة في حقه وشرع للتخطيط لانقلاب عسكري ولجأ لطلب المساعدة من مصر للإطاحة بالحكومة المؤقتة وسانده في ذلك قيادة القاعدة الشرقية وقيادة الولاية الأولى، ونظرا للاستياء الشديد لعبد الناصر من قيادة الحكومة خاصة فرحات عباس واعتباره بعيدا عن الطروحات العربية الاسلامية، وفي 16 سبتمبر 1958 ترأس محمد العموري اجتماعا سريا إلا أنه تم اكتشافه ونقل خبره إلى كريم بلقاسم فقام بطلب مساعدة من الرئيس بورقيبة فقام بمحاضرة الإجتماع وإلقاء القبض على المجتمعين، وقدموا للمحكمة التي قضت بإعدام العقيد العموري وأحمد

---

[1] – لطفي الخولي، **عن الثورة بالثورة في الثورة، حوار مع بومدين**، د– ر– ط، منشورات التجمع الجزائري البومدينيي الإسلامي، الجزائر، 1975، ص 32.

[2] – **محمد لعموري:** ولد يوم 14 جوان 1929 بوادي سيدي على باتنة، مناضل في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عين قائد للولاية الأولى برتبة عقيد وعضو لجنة العمليات العسكرية بالشرق، قام بمحاولة انقلاب ضد ح ج م ألقي القبض عليه وإعدام 16 مارس 1959، ينظر محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا**، د– ر– ط، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007، ص 484.

نواورة قائد الولاية الأولى أي أن المحاكمة كانت صورية فقط ما دامت الأحكام اتخذت مسبقا حسب الطاهر الزبيري، وقد أثرت هذ الأزمة بشكل كبير على ثورة التحرير، حيث أدى إلى تعكير صفو العلاقات بين الجزائر وتونس، وبين الجزائر ومصر، واستعانة ح ج م بالتونسيين جعل القيادة بالداخل يفقدون الثقة بها وهذا ما أثر على هيبتها وسمعتها[1].

وما إن استطاعت الحكومة المؤقتة من احتواء أول أزمة تواجهها حتى وجدت نفسها أمام أزمة أخرى.

ثانيا: أزمة عميرة علاوة 10 فيفري 1959

وحسب الروايات فقد قيل أن عميرة علاوة قد انتحر بإلقاء نفسه من الدور الخامس لمبنى الحكومة المؤقتة بالقاهرة، أين حدث خلاف بينه وبين بوصوف فأمرهه بالسفر إلى مراكش فصد التحقيق غير أنه لم يمثل لأوامره[2]، وقد بعث تقرير يشتم فيه وزراء الحكومة المؤقتة ويتهم رئيسها بالانحراف [3] ، ففي 10 فيفري حول فرحات عباس التقرير إلى بوصوف، ووصل عميرة لمبنى الحكومة واتجه مع رجال بوصوف إلى الدور الخامس، وقد سمع المتواجدون شجارا وأصواتا عالية، وفوجئ الجميع بجسم عميرة ملقى أمام المبنى وقد شكلت حادثة مقتله أزمة حادة أثرت بشكل كبير على الحكومة[4]، حيث تأزمت العلاقة بين لمين دباغين وفرحات عباس، فاتهم فرحات عباس باغتيال عميرة علاوة، وأعلن استقالته التي تولدت عنها أزمة أخرى.[5]

---

[1] – محمد حربي، مصدر سابق، ص 189.

[2] – فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 423.

[3] – عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 122.

[4] – فتحي الذيب، المصدر السابق، ص 424.

[5] – عبد الله مقلاني، تاريخ **الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1950– 1962**، د– ر– ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د– م– ن، 2012، ص 126.

ثالثا: استقالة لمين دباغين مارس 1959 م

بعد الصراع الذي نشب بين الأمين دباغين وفرحات عباس بسب مقتل عميرة علاوة، قام دباغين بتقديم استقالته رسميا يو 15 مارس 1959، وأورد أسباب ذلك في رسالة أهم ما جاء فيها خلافات بينه وبين أعضاء الحكومة المؤقتة حول مختلف القضايا والإشكاليات[1]، ومع توالي الأزمات اجتمع مجلس الوزراء بالقاهرة 29 جوان 1959، بين فيها كريم بلقاسم أن الحكومة منسقة وغير متجانسة، وبذلك فإن استقالة دباغين أفقدت الثورة الكثير لحنكته وشعبيته.[2]

وتواصلت الأزمات داخل الحكومة المؤقتة قضية صالح زعموم[3] 1960 – 1961، تعود حيثياتها إلى 10 فيفري 1959 حيث عرض ديغول على قادة الثورة التفاوض لبعث إنهاء شروط القتال[4]، حيث جرى اللقاء يوم 10 جوان 1960 في قصر الإيليزيه اطلع شارل ديغول على محتوى خطابه، واتفق الطرفان على مبدأ تقرير المصير، وبناءا على اتفاق الإيليزيه أرسل زعموم 19 جوان 1960 رسالة إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية يطلب منها رد إيجابي على عرض ديغول ويهدد بالتفاوض المنفرد[5]، وبهذا تم إقالة زغموم عن مهامه والقبض على المشاركين معه في المفاوضات[6] وبقي تحت الحراسة مع حرية التنقل إلى أن جاء أمر

---

[1] – علي كافي، مصدر سابق، ص 237.

[2] – أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 437.

[3] – **محمد زعموم:** ولد في 29 نوفمبر 1928 بعين طاية بالعاصمة، شارك في التحضير للثورة بالقبائل، عين قائد للولاية الرابعة سنة 1959، استشهد يوم 21 جويلية 1961، للمزيد ينظر إلى محمد تقية، مصدر سابق، ص 563.

[4] – محمد لحسن ازغيدي، مرجع سابق، ص 262.

[5] – الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري**، د– ر– ط، الشروق، 2011، ص 263.

[6] – لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط 10، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 77.

محاكمته إلا أنه استشهد وهو في طريقه إلى تونس يوم 21 جويلية 1961 بمنطقة مشدالة شرق البويرة، وباستشهاده انتهت القضية[1].

خلاصة الفصل :

ومما سبق نستخلص أن الحكومة الجزائرية المؤقتة كان لها دوراً كبيراً في تطور العمل السياسي من خلال تحقيق الأهداف التي قامت لأجلها، فاعلانها يعتبر بعثاً للدولة الجزائرية والمتحدث الرسمي باسم جبهة التحرير الوطني، لا يصل صوت الشعب للعالم، وكسب تأييد ودعم الشعوب ومواجهة السياسات التي كان هدفها القضاء على الثورة الجزائرية.

[1] – الطاهر الزبيري، **آخر قادة الأوراس التاريخي 1929 – 1962**، د– ر– ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 263.

الفصل الثاني: قيادة الأركان العامة

1. الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة
2. إنشاء هيئة الأركان
3. الهيكل التنظيمي لهيئة الأركان
4. أداء هيئة الأركان

الفصل الثاني: قيادة الأركان العامة

يعد الإعلان عن تأسيس ح ج م، ومواجهة ما قام به الباءات الثلاثة لمحاولة التصدي ورأب الصدع داخل الحكومة ذاتها، خاصة بالذكر مبدأ الزعامة على السلطة الشرعية، فكان لزاما على الثورة أن تقتضي المصلحة سواء كان عسكريا أو سياسيا (داخليا أو خارجيا) أن تقوم بإنشاء منظمة أو هيئة تكون تابعة لجبهة التحرير الوطني في جناحيها العسكري لتدخل فيما بعد في صراع مرير مع الحكومة الجزائرية.

1. الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة 16- 12 – 1959 إلى 18 – 01- 1960 وتعديل القيادة:

تمثلت الخطوات الحاسمة في التطوير التنظيمي لجبهة التحرير الوطني بالخارج في إنشاء قيادة الأركان العامة ونجاحها في التوحيد التام لمجمل القوات المسلحة خارج الحدود الجزائرية (تونسية ومغربية)، وكانت الدورة الثالثة للمجلس الوطني محطة أساسية في تطور الجبهة وجيش التحرير بوجه عام، وسنتناول وقائعه ونتائجه وقراراته المتعلقة بإعادة تنظيم الجيش بوجه خاص[1].

1-1.ظروف انعقاده:

توفرت عدة ظروف وعوامل ساهمت في الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع يمكن تلخيصها في ما يلي:

- انعقاد مؤتمر طنجة من 27 – 30 أفريل 1958 وتوصيته بضرورة إنشاء

[1] – مبارك الميلي، **مواقف جزائرية**، ط 01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 79.

ح. م. ج، فيما يتصل بحرب الجزائر، الأول يتصل بتأكيد كون جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، والثاني المتعلق بصياغة التوصية بتأسيس ح.ج.م، ذلك أن الاتجاه الذي كان سائدا لدى أعضاء الوفد التونسي والمغربي قد يلح على ربط ذلك بالموافقة المسبقة لتونس والمغرب على ذلك، لأن قيام مثل تلك الحكومة كان سيدخل عنصر توتر جديد في علاقة كل من البلدين مع فرنسا في حالة اعترافهما بها، أم عدم الاعتراف فقد كان من شأنه أن يدفع شعبي البلدين إلى طرح تساؤلات يصعب الإجابة عنها، لكن الحاضرين اتفقوا في النهاية على أن يكون إعلان ح. ج. م قرارا جزائريا تتخذه جبهة التحرير باستشارة تونس والمغرب[1].

– استخدام جماعة الخارج على الداخل، وذلك لأن هذه الأخيرة تفاجأت بتشكيل الحكومة المؤقتة.

– اجتماع العقداء العشر الذي فسر من قبل السلطات الفرنسية أنه محاولة انقلاب للعقداء على ح. ج. م، وذلك من أجل تشويه صورة الثورة أما الرأي العام، وتبيين بأنها تعيش حالة من الفوضى[2]، إذ توصل هذا الاجتماع بعد أكثر من 100 يوم من المناقشات والمساومات والدسائس إلى عدة قرارات نذكر منها تعيين مجلس وطني جديد، وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة التي تقرر أن تكون في طرابلس ابتداء من منتصف شهر ديسمبر لعام 1959، وذلك من أجل الحل النهائي للأزمة[3]، هذا ومن قرارات الاجتماع كذلك ضرورة تعين قيادة جديدة وإعادة تنظيم الجيش وضرورة تعيين قيادة جديدة وإعادة تنظيم الجيش، وضرورة التفكير في تحطيم الخطوط المكهربة على الحدود، ونقل العمل المسلح إلى

[1] – مبارك الميلي، مصدر سابق، 80.

[2] – راضية قوفي وهدى والي، **« تطور نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 – 1962 »**، (رسالة ماستر)، صالح لميش، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014 – 2015، ص 47.

[3] – محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 02، مصدر سابق، ص135.

الخارج، وإعادة جبهة التحرير الوطني إلى الجزائر، وكذا حث على ضرورة مناقشة مشكلة التصفيات والتعذيب داخل جيش التحرير الوطني[1]، وبهذه القرارات المجملة قد يكون اجتماع العقداء العشر من أهم الظروف والدوافع التي دعت إلى ضرورة قيام مجلس ثالث للثورة الجزائرية.

- حدوث انقلاب 13 ماي 1958 ووصول الجنرال ديغول[2] إلى الحكم، وذلك

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة نتيجة لعدة أزمات أهمها انعكاس جدة الثورة على الساحة السياسية الفرنسية التي تركت فرنسا في حالة من الفراغ السياسي المرعب للفرنسيين، وجاء ديغول على أمل وضع حد لمأساة فرنسا، وإخراجهما من الوحل، حيث قام الجنرال ديغول بتقديم جملة من الإصلاحات منها مشروع قسنطينة 13 أكتوبر 1958 ، حيث عرض فيه 400 منصب شغل جديد ووعد بتوزيع 250 ألف هكتار[3] من الأراضي الجديدة على الفلاحين الجزائريين، وهو مشروع موجه لفائدة بعض الجزائريين الذين فتحت لهم أبواب التمدرس والتوظيف العمومي.

محاولة فرنسا فصل الصحراء عن الجزائر، وهذا جزء من مخطط ديغول الرامي إلى عزل جبهة التحرير الوطني والنهوض بالاقتصاد الفرنسي المنهار[4].

- مشروع سلم الشجعان (La paix des braves)[1]، والذي دعا إليه الجنرال

---

[1] – محمد شبوب، مرجع سابق، ص ص 66 _67.

[2] – **شارل ديغول:** رجل دولة فرنسي ومن أبرز رجالات فرنسا، ولد في مدينة ليل بالشمال الفرنسي سنة 1890 شارك في الحرب العالمية الأولى، أسس المجلس الوطني للمقاومة CNR داخل فرنسا والذي اعترف بديغول كرئيس لفرنسا الحرة، وانضم ديغول إلى الحلفاء إلى أن تم النصر على النازية، فعاد إلى فرنسا وبقي رئيسا للحكومة المؤقتة إلى أن استقالت سنة 1964، للمزيد ينظر إلى عبد القادر خليفي، **سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته**، تر: سموحي فوق العادة وأحمد عويدات، ط 01، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 219.

[3] – بسام العسلي، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط 01 – ط02، دار النفائس، بيروت، 1984–1986، ص 75.

[4] – راضية قوفي وهدى والي، مرجع سابق، ص 48.

ديغول في رسالة وجهها لقادة الثورة، وهذا معناه تشجيع على الانفصال بين الداخل والخارج وبين قادة الثورة.

- دعوة ديغول لقادة الثورة في الخارج إلى مشروع مناقشة وقف إطلاق النار.
- زيادة الطوق العسكري والسياسي والدبلوماسي على الثورة التحريرية بسب

سياسة ديغول الجهنمية وسمعة ديغول الدولية.

- ازدياد الاعتداءات على الدول الشقيقة والصديقة كالاعتداء على ساقية سيدي

يوسف 08 فيفري 1958.[2]

1-2.انعقاد الاجتماع وقراراته:

حري بنا قبل انعقاد هذا الاجتماع بشكل رسمي لابد من معرفة الوضعية قبيل انعقاده حيث كانت الوضعية في الداخل والخارج مقلقة ومخيفة من خلال أن جيش التحرير معزول ومهمل في الداخل، المسئولون تنهشهم الطموحات الشخصية تصفية الحسابات والتحالفات العابرة[3].

وبعد 05 أشهر من الاجتماعات المتقطعة في تونس العاصمة، اتفق العقداء العشر على التركيبة الجديدة للم. و. ث. ح ودعوة الهيئة العليا للثورة إلى الاجتماع بطرابلس في منتصف ديسمبر 1959، وبالفعل فقد عقد مجلس الثورة دورته الثالثة بالعاصمة الليبية بطرابلس في إطار من السرية التامة والتكتم الشديد.

---

[1] – **سلم الشجعان:** وهو مشروع لجأ إليه ديغول بعد فشله في الانتصار على جبهة التحرير، وهو يهدف إلى استسلام الثوار بوضع السلاح وزرع الانقسام وسط الحكومة المؤقتة حتى يضعفها، ويخلق البلبلة والصراع وسط جبهة التحرير، للمزيد ينظر إلى عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، د– ر– ط، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 132.

[2] – راضية قوفي وهدى والي، مرجع سابق، ص ص 48_49.

[3] – محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، د– ر– ط، دار المعاصرة، الجزائر، الجزائر– المحمدية، 2009، ص 282.

وبعد مرور أكثر من شهر أي 33 يوما من المداولات الساخنة انتقد خلالها قادة الجيش لاسيما الثلاثي بومدين، سليمان (قايد أحمد)، منجلي بشدة تصرفات الحكومة المؤقتة بصفة عامة، مع توجيه سهام خاصة إلى الباءات الثلاثة صاحب السلطة الفعلية، فجاءت النتائج التي خرج بها المجلس في غير صالح كريم بلقاسم، فزيادة على كونه لم يفز برئاسة الحكومة المؤقتة للمرة الثانية، فتم إبعاده على القوات المسلحة إلى وزارة الخارجية التي قبلها على مضض[1].

وعن الجو العام الذي ميز ذلك الاجتماع يقول محمد تقية أنه كان بمثابة نضال أصم من أجل الحيازة على مناصب الحكم، فقد اتضح من خلال العلاقات التي أفرزها هذا الاجتماع الذي سجل تطورا ملحوظا ومفاجئا في المزايدة والتهديدات الأكثر والأقل حدة[2].

ويعد هذا الاجتماع[3] من أبرز الاجتماعات السابقة واللاحقة، وربما يكون الفضل في ذلك إلى العمل التحضيري الذي قام به أحد أعضاء اللجنة التحضيرية التي ضبطت محاور النقاش الكبرى والتي تمحورت حول عدة قضايا على رأسها تشكيلة ح.ج.م، وكذلك توحيد أركان الجيش الذي كان الخلاف فيه شديدا إضافة إلى قضايا أخرى[4]، بدأت المناقشات في صعود وهبوط لتصل أحيانا إلى حد والتهجم[5].

ومن القرارات الهامة التي صادق عليها أعضاء م. و. ث.ج في دورته هذه، وأقسموا بالمصحف الشريف على الالتزام بها والعمل على تطبيقها، ومن هذه القرارات ما يلي:

---

[1] – عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص ص 443– 444.

[2] – عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 – 1980**، د– ر– ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، 1993، ص ص 76– 77.

[3] – ينظر الملحق رقم 05.

[4] – راضية قوفي وهدى والي، مرجع سابق، ص 49.

[5] – محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 02، مصدر سابق، ص 135.

1. إنشاء ح. ج. م جديد، يترأسها فرحات عباس ونائبه ووزير الشؤون الداخلية كريم بلقاسم.
2. إنشاء هيئة أركان عامة للجيش.
3. تشكيل لجنة وزارية للحرب.
4. بذل الجهود لفك الحصار على خط موريس، وتموين ولايات الداخل بالسلاح

والذخيرة، وكلفت (MALG) بهذه المهمة.

5. حق ح.ج.م في الدخول في التفاوض حول مبدأ تقرير المصير مع الرجوع

إلى م. و. ث. ج إذا تعلق الأمر بوقف إطلاق النار، ولها حرية المبادرة في اتخاذ أي موقف تراه مناسب فيما يتعلق بفتح المفاوضات مع الحكومة الفرنسية[1].

6. هيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا.
7. التسيير السليم للميزانية مع التقشف وتقليص عددا من الموظفين في البعثات الخارجية وإدخالهم ليلتحقوا بالحدود.
8. إدخال الأموال إلى الداخل مع تكوين لجنة المراقبة والمحاسبة المالية.
9. دخول قيادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر[2].

10.تحديد السياسة العامة التي ستتبعها ح. م. ج في الميدان الداخلي والخارجي[3].

1-3. مناقشة قراراته:

تعتبر دورة م.و. ث.ج، مرحلة خاصة ومميزة في مسيرة الثورة بحيث خرجت بقرارات هامة وصارمة حيث يقول علي كافي: « إنها كانت هامة حيث نجحت في جمع الصفوف من

[1] – راضية قوفي وهدى والي، مرجع سابق، ص ص 50– 51.

[2] – محمد بلعباس، مرجع سابق، ص 282..

[3] – سعد البشير العمامرة، **دراسات وأبحاث في قضايا ثورة التحرير الجزائرية**، مرجع سابق، ص 83.

جديد أمام الأخطار الخارجية الداهمة وقدمت علاجا مؤقتا لمسألة عويصة وشائكة هي مسألة القيادة في الثورة»، أبقت فرحات عباس رئيسا ح. ج. م، لم يبقى كريم بلقاسم المسيطر على وزارة القوات المسلحة، فقد انضم إليه بوصوف وبن طوبال جيش شكلوا ما يعرف بـ: اللجنة الثورية للوحدة الوزارية للحرب (CIG).

- كما تمكنت و. ث. ج من تأدية مهمته، حيث أعاد الاتصال مع فرنسا، وبدأت المفاوضات بصفة جديدة ورسمية في مدة قصيرة بعد أن وجه وفد رسمي لذلك.
- تعميق علاقة الجزائر بالكتلة الشرقية والصين والعالم الغربي والإفريقي.
- أصبحت الجزائر ذات مكانة محترمة بين كثير من الدول والهيئات الدولية[1].

كان الضحية الرئيسية لهذا التعديل الحكومي هو كريم بلقاسم الذي كان المسؤول الأعلى على القوات المسلحة، فتم تكليفه بوزارة الشؤون الخارجية، فبعد تثبيت فرحات عباس على ح. ج. م تم إدخال بعض التعديلات على تشكيلتها الأولى فتمثلت في تقليص عدد أعضائها من 19 إلى 13 عضو فقط، وبقي عبد الحفيظ بوصوف وزير للعلاقات العامة والأمن، وبن طوبال وزير للداخلية، وأحمد يزيد وزير الإعلام وأحمد فرنسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية، لكن التعديل الذي لم يكن في صالح كريم بلقاسم، فتمثلت في تكليفه بوزارة الخارجية ونائب الرئيس لمجلس الوزراء فرحات عباس هذا بعد أن كان مسئول عن وزارة التسليح.

أما عبد الحميد مهري فكلف بوزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية وأقصي بن خدة وتوفيق المدني، كما تم تعيين أحمد بن بلة كنائب رئيس الوزراء، واعتبار الزعماء المسجونين: حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر وزراء دولة، وأقصي محمود الشريف من

[1] – راضية قوفي وهدى والي، مرجع سابق، ص 53.

مسئولية التسليح والتموين، ليدخل للمجلس الوطني عسكري آخر وهو محمد السعيد بصفته وزير دولة[1].

أما بالنسبة لإعادة تثبيت فرحات عباس على رأس الحكومة يقول سعد دحلب أن كريم كان منذ بداية الاجتماع ضد إعادة تنصيب فرحات عباس معتبرا أن الرئاسة تقول إلى أحد المؤسسين التاريخيين (يقصد نفسه)، أما إقصاء بن خدة فإن محمد حربي أرجعها للأسباب إصرار هذا الأخير على عودة القيادة إلى الداخل واستقرارها هناك[2].

وهكذا فقد كانت تلك الدورة قد مثلت بحق، مرحلة خاصة في مسيرة الثورة، كما كانت بمثابة بداية لنوع جديد من العلاقات بين مختلف التنظيمات جبهة التحرير الوطني، احتل فيها الجيش موقع الصدارة في تسيير شؤون الثورة ومقاليد التأثير والحكم الفعلي، ويبقى أن نضيف بأن المجلس قد استدعى في الحقيقية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التناقضات التي بدأت تظهر بصفة جلية بين بعض القادة العسكريين و ح. ج. م من جهة، ودراسة الوضعية العامة للثورة من جهة أخرى[3].

2.إنشاء هيئـة الأركان EMG

2-1.ظروف تأسيسها (إنشائها)

عكس الإستراتجية الجهنمية الفرنسية نتائج تطبيق مخطط شال[4]، للقضاء على الثورة ولاحتواء الوضع على الحدود، إذ شهدت هذه الأخيرة عدة تحركات تمردية رغم أنها فشلت

[1] – نفسه، ص 54.

[2] – محمد حربي، مصدر سابق، ص 211.

[3] – أحمد بن شريف، **فجر المشاتي أو لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير**، ط 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د– م– ن، 1977، ص 97.

[4] – **مخطط شال:** نسبة للجنرال شال والذي سمى المخطط باسمه، يمتد من الشمال إلى الجنوب على غرار خط موريس حيث يقترب منه حينا ويبتعد عنه حينا آخر، للمزيد ينظر إلى جمال قندل، مرجع سابق، ص 90.

على الحدود الشرقية والغربية، بمؤازرة مع دخول لجنة العقداء العشر[1] ما بين 11 أوت 1959 – 16 ديسمبر 1956 للإصلاح هياكل، وإيجاد إطار تنظيمي لمؤسسات الثورة خاصة العسكرية منها، من أجل إعطاء دافع جديد للكفاح المسلح على الحدود، وذلك لتمكن من أداء عملية الإمداد والعبور إلى الداخل بالسلاح والإطارات، وكذا العمل للتنسيق وربط الاتصال بين قادة الداخل والخارج لتفعيل حركية الكفاح المسلح[2].

إذ شهدت القاعدة الشرقية اضطرابات متتالية وحركات مناهضة منذ تأسيس العمليات العسكرية، وعلى غرار حادثة العموري[3]، تمردت وحدات الشعامبي[4]، التي لم تستسلم لأمر ح.ج.م إلا بمجيء العقيد هواري بومدين على رأس هيئة الأركان العامة أما فيما يتعلق بعمليات العبور واجتياز خط الموت، وكذا ربط علاقته الغير مباشرة[5]، بمؤامرة الضباط السبع خاصة بقضية العموري، الذي كان يقدر أعمالهم الثورية على مستوى الولاية الأولى (الأوراس)، والقاعدة الشرقية فكان فكان رد فعل جيش التحرير الوطني على الحدود عنيفا ومدعوم بفيلقين تونسيين ما بين 15- 16 جانفي 1960، وفي سنة 21 – 03 – 1960، التحق علي حمبلي[6]، بالجيش الفرنسي برفقة 150 من رجاله، وقام بتصريح

[1] – هم الباءات الثلاثة وهواري بومدين ومحمدي السعيد، وخمسة عقداء للولايات كانوا موجودين في تونس وهم حاج لخضر (الولاية الأولى)، علي كافي (الولاية الثانية)، يازرون المدعو سعيد (الولاية الثالثة)، سليمان دحليس المدعو صادق (الولاية الرابعة) والعقيد لطفي (الولاية الخامسة)، للمزيد ينظر محمد شبوب، مرجع سابق، ص ص 46، 52.

[2] – مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 170.

[3] – هي حادثة وقعت في جانفي 1959، وكان من المعارضين لتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة، وأمام ذلك اضطر الأمين دباغين إلى إبعاده للتقرب وإرساله إلى بيروت لتنته في الأخير برميه من الطابق الخامس أمام مقر الحكومة المؤقتة، للمزيد ينظر إلى صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 34.

[4] – هي وحدات من الجيش التحرير الوطني على الحدود لتكوين إطارات الثورة الجزائرية وبعد نهاية مرحلة التكوين ما لبث بالخروج إلى الميدان والعودة إلى مواقعها في الجبال، للمزيد ينظر إلى عثمان السعدي، **مذكرات عثمان السعدي**، ط 01، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 132.

[5] – مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص 170.

[6] – **علي حمبلي**: من مواليد عام 1933 بمدينة مداوروش التاريخي، كان ضابط الجيش الفرنسي، التحق بصفوف الثورة ثم أصبح قائدا للمنطقة الخامسة، قام باجتياز الخطوط المكهربة مع رجاله باتجاه تونس سنة 1958، وعندما استقر في المعسكرات الحدودية شرع في انتقاد القادة هناك، فتم اعتقاله لبضعة أشهر، ولما أطلق سراحه طلب منه الدخول إلى التراب

للإعلام الفرنسي منددا بالمواقف المعادية لسياسة ديغول، ومؤيدا له في إطار ولاء مطلق زاد في تغذية الانقسام بين الداخل والخارج، ولم تكن القاعد الغربية بمنأى عن تلك التمردات التي شهدتها القاعدة الشرقية، ولكن لوقت متأخر.

وفي هذا الإطار تدخل الحركة الاحتجاجية للنقيب محمد العرباوي المتكون في مدرسة أشبال الثورة بشرشال، وواحد من المجندين في صفوف الجيش الفرنسي بالهند الصينية، والذي طرح مشكلة الكفاءة وتسبب قيادة الولاية، وكذا المحاولة التمردية للنقيب الزبير،[1] من أجل تسوية الخلاف مع مسئوليه، وذلك باستخدام السلاح بسب رفضه للعبور إلى أن تلتحق كل الجماعة التي تعيش بالوحدة المغربية وعلى رأسها عبد الغني عقبي،[2] وتزامن مطلبه مع اقتراح لجنة العشر، وتشبثها بدخول القيادة الذي طبقه فيما بعد العقيد لطفي،[3] إلى جانب الرائد مبارك فراج اللذان سقطا في ميدان الشرف يوم 27 – 03 – 1960 بالقرب من بشار، بعد ما شارك في اجتماع لجنة العقداء العشر في اجتماع م و ث ج الثابت للثورة الجزائرية ديسمبر 1959 جانفي 1960، هذه العملية زادت من مخاوف

الوطني، فتمرد واشترط دخول جميع القادة والوحدات الماكثة وراء الحدود، للمزيد ينظر إلى عبد النور خيثر، **« تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954– 1962»**، (أطروحة دكتوراه)، حباسي شاوش، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005– 2006، ص 364.

[1] – **النقيب الزبير:** ولد 04 أفريل 1929 بولاية سوق أهراس، عين قائدا بالقاعدة الشرقية في أواخر 1957 بالحدود التونسية، فقد ذكر الرائد مختار بوعيزم سي الناصر، أن النقيب الزبير تمرد على قيادة الولاية الخامسة لأنه رفض الالتحاق بالداخل واشترط أن يدخل كل الضباط في قواعده وجدة، بعيدا عن جنودهم وميادين المعارك، حيث تعتبر قضية الزبير أخطر أزمة واجهت هيئة الأركان في بداية نشاطها، للمزيد ينظر إلى محمد العلوي، مرجع سابق ص 59، 61 وعبد النور خيثر، مرجع سابق، 361.

[2] – **عبد الغني عقبي:** ولد في 20 مارس 1933، تولى قيادة الناحية الثامنة للولاية الخامسة بالقطاع الوهراني أثناء الثورة، عين وزيرا للسياحة 1977 في حكومة هواري بومدين، عين سفيرا للجزائر في روما، للمزيد ينظر إلى سعد البشير لعمامرة، **مسيرة حياة رؤساء الجزائر وحكومتها 1962 – 1998 والحكومات الجزائرية وأعضائها 1962 – 2012**، د– ر– ط، دار هومة، الجزائر، 2014، ص ص 123– 124.

[3] – **العقيد لطفي:** ولد في ماي 1937 بتلمسان، وفي سنة 1958 عين عقيدا وشارك في أعمال المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد بطرابلس خلال 1959– 1960، توفي سنة 1960، للمزيد ينظر إلى سعد البشير لعمامرة، شهداء من بلاد الجزائر، مرجع سابق، ص ص 189_ 190.

القيادة في الخارج وتمسكهم بفكرة البقاء هناك، في المقابل ازداد النقيب الزبير تصلبا في موقفه، مما اضطرت ح. ج. م في بداية 1960إلى إرسال مندوبين عنها وهما لخضر بن طوبال ومحمدي السعيد[1] للتباحث معه وزاده ذلك إصرارا على موقفه وبطلب من الحكومة لدى الملك المغربي لتدخل هذا الأخير، وأعطى الضوء الأخضر لتدخل القوات الملكية التي فاق عددها 3 ألاف جندي[2]، وحاصرت النقيب الزبير وجنوده، بناءا على الضمانات التي اشترطها الملك بإبقاء النقيب ورفاقئه أحياء، وقام النقيب بوضع نفسه تحت سلطة هيئة الأركان العامة وأثناء المحاكمة من طرف هذا الأخير طلب منه قائد الأركان هواري بومدين أن يقدم له أسماء الأشخاص الذين ساعدوه على التمرد لكنه رفض ذلك، فنفذ في حقه حكم الإعدام من طرف بومدين، والنقيب محمد علاهم[3].

2-2.تأسيسها:

تم تشكيل هيئة الأركان العامة في جانفي 1960، واختيار بومدين لمساعدته قايد سليمان[4] وعلي منجلي وعز الدين زراري، وهم من قادة جيش الحدود الطامحين لإنهاء سطوة الثلاثي (بلقاسم، بن طوبال، بوصوف) على قيادة جيش التحرير الوطني، وكان مشروع قائدهم يمتد بعيدا ويهدف إلى التحكم في زمام القيادة العسكرية للثورة بالخارج والداخل، وأمام المهام

[1] – **محمدي السعيد (سي الناصر)**: ولد 1912 بقرية آيت فراح بولاية تيزي وزو، عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقائدا للجنة العمليات العسكرية الشرقية C.O.M، وشارك في لجنة العقداء العشر، للمزيد ينظر محمد العلوي، مرجع سابق، ص ص 90، 92.

[2] – جمال بلفردي، " **هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958 – 1962** "، (رسالة ماجستير)، مسعودة يحياوي، قسم الماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة – الجزائر، 2004 – 2005، ص 98.

[3] – نفسه، ص 99.

[4] – **قايد سليمان:** ولد 17 ماي 1921 بتيارت، التحق FLN سنة 1955، عين نائبا لهوراي بومدين، ثم عضوا في هيئة الأركان العامة، للمزيد ينظر .Acheur cheurfi, op cit, p 135

الموكلة لهيئة الأركان العامة علنا فتمثلت في إعادة النظام وتحسين القدرات القتالية، وتمثيل الكفاح العسكري على الحدود بالتفاهم مع الدولتين تونس والمغرب[1].

لقد تركز اهتمام هيئة الأركان العامة على تنظيم وتنشيط جيش الحدود، (والحصول على الأسلحة الحديثة ومواصلة تجنيد الجزائريين في القواعد الخلفية، تضاعفت أعداد الجنود بالحدود التونسية من 15 ألف سنة 1960 إل 23 ألف عام 1961، و 34 ألف جندي سنة 1962لانتيجة تجنيد أعداد معتبرة من اللاجئين ومن أبناء الجالية الجزائرية بفرنسا، وخاصة الطلبة والمثقفون الذين دعموا إطارات الجيش)، حيث بادر بومدين إلى تشكيل مكتب تقني من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وكلفه بوضع خطة لإعادة تنظيم الجيش الفرنسي وانتشاره في شكل فيالق ووحدات للأسلحة الثقيلة، إذ نظمت الوحدات العسكرية بشكل رمزي ومنصهر، واعتمدت في قيادتها على الأساليب الحديثة في التسيير[2].

وفي 01 أكتوبر 1958 تم تشكيل لجنتي العمليات العسكرية، واحدة في الشرق حيث اتخذت من غارديما وبتونس قاعدة لها، وهي قريبة من الحدود الجزائرية – التونسية، وتكفل بقيادتها العقيد محمدي السعيد، أما لجنة العمليات العسكرية الغربية فكانت بزعامة العقيد هواري بومدين، فقد اتخذت من الناظور بالمغرب الأقصى قرب الحدود الجزائرية – المغربية مقرا لها، وأوكلت لهاتين اللجنتين مهمة ضمان التموين، وقيادة العمليات العسكرية، غير أن الولاية الثانية بقيادة علي كافي[3]، رفضت هذا القرار واعتبرته إهانة للثورة ولجيش التحرير الوطني مؤكدة أنها من وجهة نظر ثورية لا نستطيع أن نتصور، كيف يمكن لهيئة أن تدير من خارج البلاد عمليات عسكرية تجري داخله، واشترطت للقبول بها أن تستقر هاتين الهيئتين

[1] – محمد حربي، مصدر سابق،ص 213.

[2] – عبد الله مقلاتي وطافر جنود، **الإستراتجية العسكرية للثورة الجزائرية**، ج 01، د– ر– ط، دار سحنون، د– م – ن، 2013، ص 111.

[3] – **علي كافي:** ولد سنة 1928 بحروش ولاية سكيكدة، هو أحد المهندسين لهجومات 20 أوت 1955 مع قائده زيغود يوسف، وشارك في مؤتمر الصومام، وعضوا في مجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A، للمزيد ينظر محمد العلوي، مرجع سابق، ص ص 76– 78.

داخل الجزائر وأرسل مجلس الولاية بقيادة علي كافي رسالة إلى ح. ج. م يوم 19 أكتوبر 1958ضمنها موافقة هذه القضية ومن قضايا أخرى، والواقع أن هذه الهيئة العسكرية لم تفلح في أداء مهمتها على وجه حسن، نتيجة لعدم الانسجام بين أعضاءها، في الوقت الذي بدأ فيه الجنرال شال تنفيذ مخططه[1].

وحسب ما ورد في كتاب لطفي الخولي فإن جيش التحرير الوطني يتكون من حوالي 30 ألف مقاتل معظمهم من أصول ريفية يتمتعون بكفاءة عالية وتسليح حدي إذ أشرف على تدريبهم الكولونيل هواري بومدين بعد أن ترك قيادته للولاية الخامسة ليتولى مذهب القائد العام لجيش التحرير عام 1959، وهناك إجماع عام على أن هذا الجيش بعد ما تولى بومدين قيادته، إذ تحول إلى تنظيم عسكري وسياسي يضم أهم وأقوى مؤسسات الثورة[2].

ويغلب على هذه الإستراتجية (جيش الحدود) الطابع العسكري وتثمين التحالفات الخارجية عكس إستراتجية ح. ج. م التي تراهن في سياق السلطة على قوى الداخل وإرادة الشعب، وما إلى ذلك من المفاهيم والشعارات، وليس مستبعد أن يكون دعاة هذا الطريق إلى السلطة، درسوا جيدا تجربة الصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية، وكيف انتصرت الجبهة بفضل تحالفاتها الخارجية رغم أن أنصار مصالي في بداية الثورة كانوا أقوى عددا وتنظيما بين المناضلين سوءا بالجزائر أو فرنسا، حيث كانت الخطوة الأولى في نجاح هيئة الأركان العامة منذ بداية 1960 في تكوين وتأسيس جيش نظامي من مختلف الوحدات التابعة للولايات والتي أصبح خط موريس 1957 ثم خط شال 1959، عقبة في سبيل عودتها إلى قواعدها، ويقول بوضياف عن ظاهرة جيش الحدود « إن السلاح المتراكم كان سببا في إنشاء قوة ما لبث أن أخذت تفكر في الحكم»[3].

---

[1] – رمضان بورغدة، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول سنوات الحسم والخلاص 1958 – 1962**، ط 01، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012، ص 288.

[2] – لطفي الخولي، مصدر سابق، ص 31.

[3] – محمد عباس، **اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف**، مصدر سابق، ص 873.

لقد أنشأت هيئة الأركان (E.M.G) يوم 18- 01- 1960، وشرعت في أداء مهامها منذ الثالث والعشرين من نفس الشهر في الاستقلال، وأسندت قيادتها في هذه الفترة إلى العقيد هواري بومدين كما ذكرنا سابقا، وطبعا فالأمر معروف أن هذه الهيئة كانت تحت مراقبة وتوجيه اللجنة الوزارية للحرب (C.I.G) والتي بدورها خاضعة للحكومة المؤقتة وفق للمخطط التالي[1].

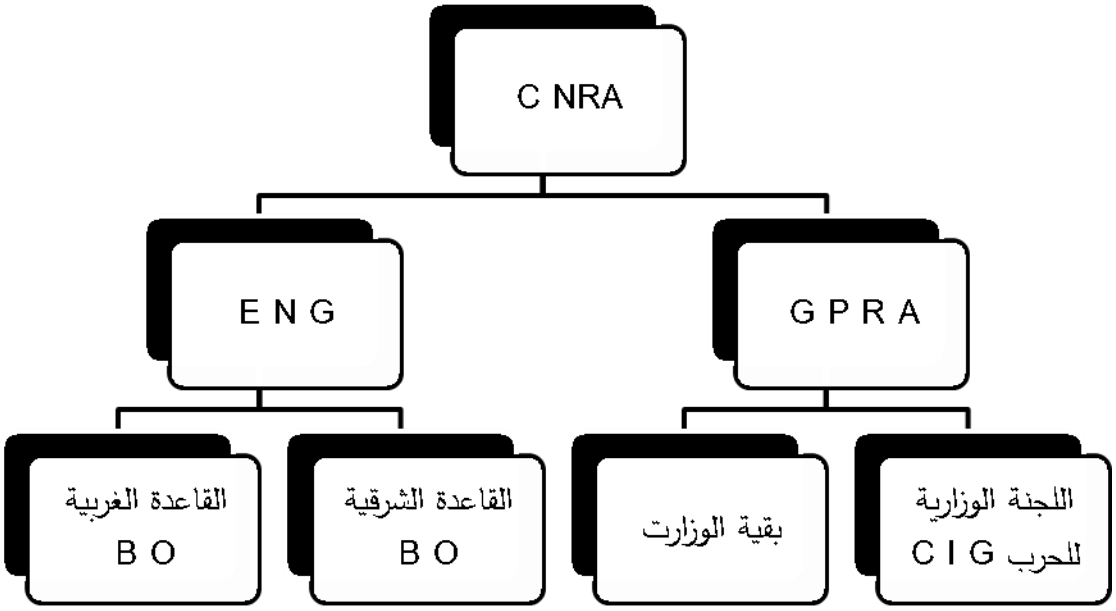

مخطط 01 يوضح إنشاء هيئة الأركان العامة[2]

نلاحظ من خلال المخطط أعلاه أن هيئة الأركان أبقت على القاعدتين تبين الشرقية والغربية اللتين اعتبرتهما قاعدتين رئيسيتين لجيش التحرير الوطني على الحدود وبعلاقات مباشرة معها، كما هي مبنية في المخطط، ولتحقيق الأهداف الرئيسية من إنشاء E.M.G وبالأخص منها، إعادة تنظيم وحدات التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية والتونسية

[1] – سهام ميلودي،"**علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني سبتمبر 1958 – مارس 1962**"، (رسالة ماجستير)، سيفو فتيحة، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2010 – 2011، ص 39.

[2] – جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 104.

وتنسيق عمل جيش التحرير على مستوى الولايات، والعمل على اجتياز خطي شال وموريس للتدعيم والتموين[1].

إن إنشاء هذه الهيئة كان من اقتراح العقداء العشر وكان الهدف منها هو هيكلة الجيش ماديا وبشريا، حيث كانت مهمتها تتمثل في إعادة تنظيم أمور الجيش[2]، والعمل على رفع معنوياته، كما أنها تقوم باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية من أجل إدخال قيادة الثورة وقادة الولايات إلى الداخل، وعليه فالعمل الأساسي من وراء إنشاءها هو تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين بشرق وغرب البلاد[3].

ويرى رابح لونيسي أن تشكيل هيئة الأركان الموحدة كان بمثابة ضربة قاضية لابن طوبال، وكذا بوصوف الذي اعتقد في البداية أن صعود بومدين إلى قيادة أركان الجيش سيكون في صالحه، لأن بومدين صنيعته، فيكون بذلك أداته للوصول إلى السلطة بعد الاستقلال، وخفي على بوصوف مبدأ أن كل صنيعة تتمرد على صانعها، خاصة إذا كانت الصنيعة شخصية قوية وذكية كبومدين، ويضيف قائلا بأن اجتماع العقداء العشر عام 1959، شكل نقطة تحول هامة في مسيرة الثورة، والجزائر عموما، لأنه حسب رأيه أضعف الباءات الثلاثة، وأدى إلى صعود جيل عسكري، الذي اكتشف في هذا الاجتماع ضحالة وضيق أفق السياسيين فاقتنع بأنهم لا يستحقون قيادة الثورة، وقد أشار بومدين إلى ذلك في تقرير لقيادة الأركان العامة بتاريخ 15 جويلية1961 الذي جاء فيه " إن اجتماع العقداء العشر سمح إلى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السرطان الذي ينخر ثورتنا"[4].

3.الهيكل التنظيمي لقيادة الأركان:

---

[1] – نفسه، ص 105.

[2] – مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 183.

[3] – زهير إحددان، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954– 1956**، ط 01، مؤسسة إحددان، الجزائر، 2007، ص 68.

[4] – رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 44.

اختتمت أشغال م. و. ث. ج بالمصادقة على تأسيس هيئة الأركان العامة لتكون ممثلة لجيش التحرير على الحدود الوريثة الشرعية للجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية، ومن هذا المنطلق كان لزاما عليها أن تأخذ شكلا تنظيميا مهيكلا يحدد موقعها على مستوى القيادة والقاعدة وبنية المصالح التابعة لها.

3-1.البنية العمودية لهيئة الأركان العامة:

بمجرد تعيين وتنصيب هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين، وبمساعدة قايد أحمد الرائد سليمان عن غرب البلاد، والرائد علي منجلي عن الشرق، والرائد رابح زراري عز الدين عن الوسط ولم يعين عن الجنوب أي ممثل، لأن الولاية السادسة لم تكن ممثلة على مستوى جيش التحرير على الحدود[1].

ويراعى في البنية العمودية لهيئة الأركان موقع صلاحيتها ضمن هيئات الثورة بموجب نشأتها وبداية ممارسة عملها في 29 جانفي 1960 تحت مراقبة وتوجيه اللجنة الوزارية الحربية. لعبت قيادة الأركان العامة دورا بارزا في التنظيم وتسير الجهة الغربية في عهد لجنة العمليات العسكرية C.O.M معتمدة في ذلك على التنظيم العسكري المميز بدقة وظلت المسألة في تعيين العضو الرابع معلقة بين الأخذ والرد حوالي شهرين إلى أن تم اختيار الرائد عز الدين رابح زراري باقتراح من القائد هواري بومدين.

3-2.البنية القاعدية أو الأفقية لهيئة الأركان العامة:

نظمت هيئة الأركان العامة في القاعدة على أساس البنية الأفقية التي أوجدها مؤتمر الصومام، سواء في الرتب أو التقسيمات ولكنه أعيد تنظيم الجيش الوطني على الحدود ضمن فيالق واستحداث كتائب الأسلحة الثقيلة، وتتولى هيئة الأركان العامة قيادة جيش التحرير في

[1] – محمد العربي الزبيري، مصدر سابق، ص 194.

الداخل وفي الداخل وفي الحدود الشرقية والغربية[1]، ويمكن أن نمثل العلاقة التي تربط هيئة الأركان العامة بهياكل الثورة التابعة لها أو التي تشرف عليها وفق المدرج آخر الفصل.

4.أداء هيئة الأركان

أدركت قيادة هيئة الأركان العامة المسؤولية الملقاة على عاتقها من خلال السعي إلى عادة هيكلة وتنظيم العمل المسلح على الحدود وإتباع إستراتجية تسمح لها بزعزعة الجيش الاستعماري، وجعله يعيش حالة استنفار قصوى، حيث أول عمل قامت به:

- إفراغ سجون دندن، باجة وتيجروين من الجنود المسجونين واشتراط عودة الإطارات الراغبة في الالتحاق بصفوف الجيش.
- إطلاق سراح الضباط المسجونين في قضية العموري، وهم الرواد عبد بلهوشات وأحمد شريف، وأرسلوا مع سي عبد القادر عبد العزيز بوتفليقة إلى الحدود المالية، وكلفوا بتنظيم خلايا جيش التحرير الوطني، وظل هذا المشروع دون تطبيق ميداني.
- إرسال وتسريح الضباط المحترفين السابقين في الجيش الفرنسي وإبعادهم عن الوحدات القتالية وقيادة الفيالق وإرسالهم إلى المكاتب التقنية لمصالح التسليح وإلى مراكز التكوين.
- تقسيم المناطق الحدودية إلى منطقتين، فالقاعدة الشرقية قسمت إلى منطقة العمليات الشرقية الجنوبية، ونفس العمل والتقسيم على مستوى القاعدة الغربية التي قسمت بدورها إلى منطقة العمليات الشمالية والجنوبية[2].
- استحداث نظام الفيالق والكتائب والدعم بالأسلحة الثقيلة وعاش هذا التنظيم جوا من الانضباط والقوانين الصارمة، مما مكن من توحيد الجيش تحت لواء هيئة الأركان العامة.
- إقرار مبدأ تصغير وحدات جيش التحرير الوطني، سواء على الحدود أو في الداخل كما قامت بالإيصال مع جيش الولايات بالداخل من أجل مراجعة التكتيك العسكري، وبهذا نجحت

[1] – جمال بلفردي، مرجع سابق، ص ص105، 106.

[2] – جمال بلفردي، مرجع سابق، ص ص112، 113.

قيادة الأركان ولو نسبيا في إخضاع الولايات إلى سلطتها المباشرة، كما خصصت للجيش مجالا للتنشئة السياسية[1].

وبمناسبة الذكرى الثانية للإعلان عن قيام ح. ج. م أصدرت قيادة الأركان نداءا موجها إلى جيش التحرير الوطني بمختلف أسلاكه من ضباط وجنود ومسبلين وفدائيين، ووزعت النداءات على الوحدات المقابلة داخل أرض الجزائر، ويلاحظ تأكيد قيادة الأركان من خلال قولها « إن الهدف المنشود من كفاحنا هو مكتوب بالدم في نداء أول نوفمبر 1954، ألا وهو الاستقلال، الذي لا يفصل عنه سوى التحلي بالصبر والتشبع بالروح الثورية والوطنية لتحقيق أهداف ثورتنا المجيدة التي نبقى حاملين للوائها في بعد الاستقلال في المجالين الاقتصادي والاجتماعي »[2].

[1] – محمد الصالح، **هيئة الأركان العامة للجيش أداة الاستقلال وأساس الجيش الشعبي**، على الخط، جريدة المساء، www. Djazairess. Com le lmassa، أطلع عليه يوم 15– 04– 2021، على الساعة 21:45.

[2] – جريدة المجاهد، **العدد 78**، 03 أكتوبر 1960، ص 11.

بمساعدة الرواد ← هوراي بومدين

(الرائد القايد أحمد المدعو سليمان، الرائد علي منجلي

(سي علي)، الرائد رابح زراري عز الدين)

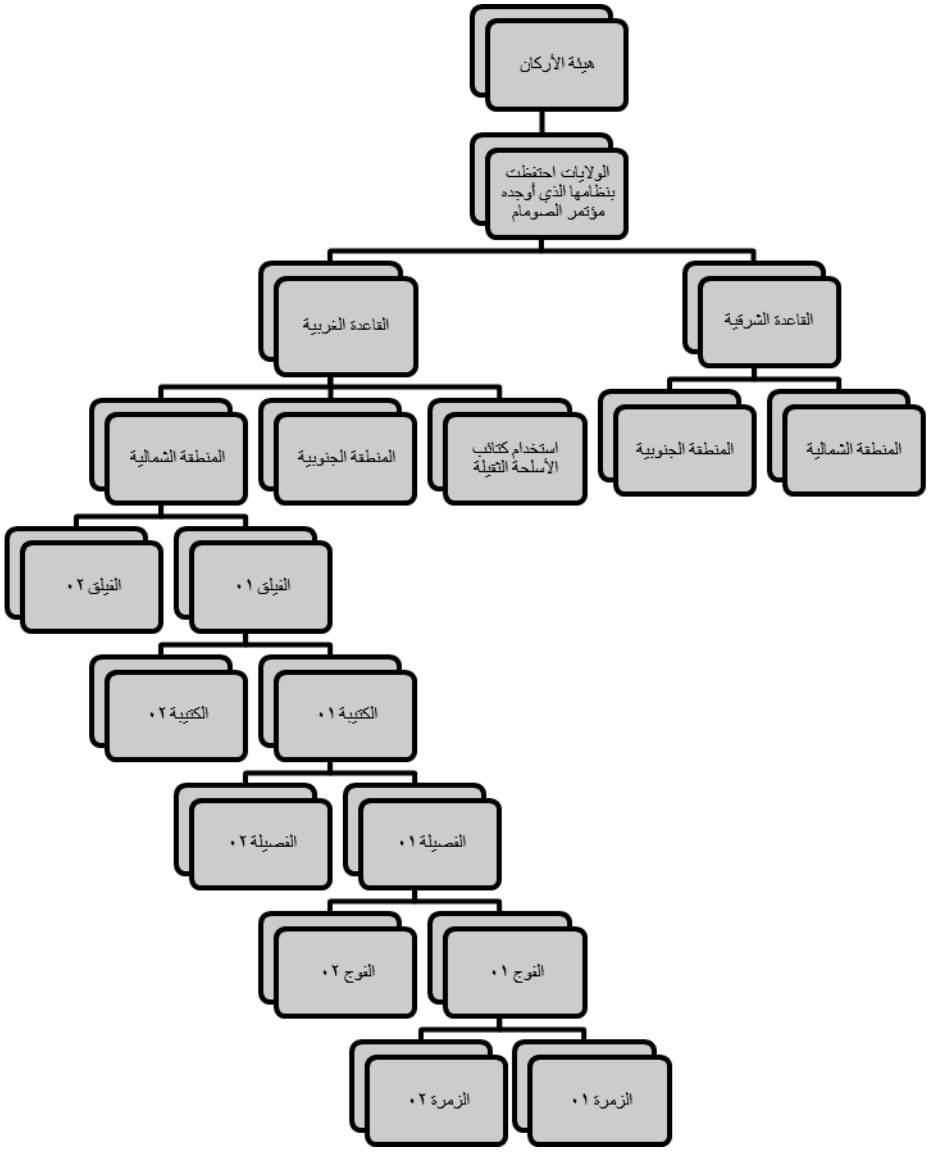

مخطط 02: يمثل البنية القاعدية لهيئة الأركان العامة

- تتشكل الكتيبة من أربع فصائل يقودها ملازم وثلاث نواب كل واحد برتبة ملازم أول.
- الفصيلة تتكون من ثلاث أفواج وقائدها برتبة مساعدة يساعده ثلاث نواب برتبة رقيب.

- الفوج يتكون من11 فرد يقوده رقيب.
- الزمرة تتكون من خمسة أفراد يشرف عليها عريف أول[1].

خلاصة الفصل :

مما سبق ذكره في هذا الفصل نستخلص من انشاء هيئة الأركان أنها احتلت مكانة كبيرة في القيادة الثورية لجيش وجبهة التحرير الوطني، وإن تأسست في ظروف صعبة ومقلقة ومخيفة، إلا أن هذا لا يقلل من شأنها – فقد تشكلت في الدورة الثالثة م. و. ث.– وفي هذا الصدد يقول علي منجلي لم يكن هناك أي مشكل بيننا وبين ح. ج. م في البداية سوى هذه القرارات، لنفتح في الفصل الثالث دفة الصراع بين الطرفين.

[1] – خليفة جندي وآخرون، **حوار حول الثورة**، ج 03، د– ر– ط، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، د– م– ن، 1986، ص 290.

الفصل الثالث: تصاعد الصراع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة

1. نشأة الخلاف من البداية إلى القطيعة
2. الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة
3. تطور المواجهة والخلاف من القطيعة إلى السلطة المضادة

الفصل الثالث: تصاعد الصراع بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة

شهدت المرحلة الأخيرة من عمر الثورة التحريرية زيادة في الخلاف والصراع بين الطرفين المتصارعين، بالرغم من المجهودات التي بذلها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الأربعة، فكلما زاد تمسك قيادة الأركان العامة بقرارات والنتائج، كلما زاد تجاهل ح ج في ذلك، ولذلك فالصراع بقي قائما.

1.نشأة الخلاف من البداية إلى القطيعة

وفي وقت مبكر بدأ سعي العقيد بومدين وجماعته من أجل السلطة، ويعود ذلك حسب تقدير المؤرخين إلى صيف 1960، فور الانتهاء من توحيد الجيش في الحدود عندئذ أصبحت الظروف الذاتية والموضوعية متوفرة لكي يطمح مسؤول عسكري من رتبته، وفي موقعه كقائد عام لجيش التحرير، إلى المشاركة في السباق على السلطة، وكما بينا في الفصل السابق، كانت مجريات الأمور في اجتماع العشر والدورة الثالثة للمجلس الوطني قد مكنت القادة العسكريين وفي مقدمتهم بومدين وأعضاء قيادة الأركان من اكتشاف عيوب القادة الأساسين في قمة الجبهة وعلى رأسهم الباءات الثلاث، وأظهرت لهم الخلافات التي كانت تمزقهم ومكنتهم بالتالي من الاستنتاج بأنه من الممكن أن يعملوا لحسابهم الخاص لكي يكونوا بدورهم أصحاب السلطة العليا بعد افتكاكها من المسيطرين عليها في ذلك الوقت[1].

وضمن هذه الظروف والخلفيات بدأ العقيد هواري بومدين يتطلع بشكل جدي إلى السلطة وفق أسلوب خاص به، لكن سيطرته على جيش الحدود القوي لم يكن كافيا للوصول إلى السلطة لأنه كان يفتقد للشرعية التاريخية من الناحية الدستورية، لأن مشكل الشرعية منذ

[1] – صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، د– ر– ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص 483.

الاستقلال بل حتى خلال الثورة كان أحد الأسباب الرئيسية للخلافات بين زعماء وقادة الجزائر[1].

ومن السمات الأساسية لأسلوبه، فهو حسب العقيد كافي لا يغامر أبدا ولا يعرض نفسه لأي خطر ذلك أن السلطة لا تكون إلا من نصيب من يصلون أحياء وسالمين في نهاية المطاف، وفي صيف 1960 وبعد نجاح هيئة الأركان في مهمة توحيد وإعادة التوحيد وإعادة التنظيم، أصبح في الحدود جيش قوامه 23 ألف جندي، يضاف إليه خمس كتائب ثقيلة وجيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه تفوقه وسيادته، وما أن أصبح أصبح للثورة جيشان، جيش في الحدود وجيش في الداخل، الأول يسعى إلى السلطة، والثاني هدفه حماية الثورة[2]، حيث تميز الوضع العسكري لسنة 1960، بتنامي قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية لجبهة التحرير الوطني، فقد أدرك قادة هيئة الأركان نقاط ضعف خصومهم في الحكومة المؤقتة[3]، ففور انتهاء العقيد بومدين توحيد الجيش بدأ يتطلع للسلطة[4]، وكانت معارضته موجهة في البداية لأعضاء اللجنة الوزارية للحرب (كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف)[5].

وبعودة العقيد هواري بومدين فحسب علي كافي أنه لم يكن قد تولى مناصب سياسية قيادية في الجبهة، وبالتالي لم يكن من الذين أنهكتهم السلطة ولطخت سمعتهم، إذ سمح له بارتداء ثوب النزاهة الثورية والتقشف[6].

---

[1] – الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص ص 13– 14.

[2] – علي كافي، مصدر سابق، ص ص 265– 258.

[3] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 483.

[4] – الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 12.

[5]– Slimane Chikh, **L' Algérie en armes ou le temps des certitudes**, Paris, 1981, p 130.

[6] علي كافي، المصدر السابق، ص 265.

كانت هيئة الأركان تدرك مصادر القوة لديها وتعرف مواطن الضعف عند خصومها لاسيما، وأن الحكومة المؤقتة ككل وبعض وزراءها كل على إحدى كانوا قد ارتكبوا أخطاء كثيرة في التسيير، وفي غيره، وأصبحت تلك الأخطاء والنقائص معروفة في قيادات الجبهة تأسرها فاشتغلت هيئة الأركان كل ذلك لضرب مصداقية الحكومة، وإضعاف سلطتها والتشهير بأعضائها، وقد كان الموقف مواتيا للنجاح في تلك اللعبة، لأن أعضاء الحكومة بحكم تجربة السلطة الطويلة التي مارسوها ارتكبوا أخطاء سياسية وكانوا حقا متصفين بجزء من العيوب والنقائص التي نسبتها إليهم هيئة (E.M.G).[1]

1-1.أسباب الخلاف بين الطرفين المتصارعين:

تأسيس هيئة الأركان العامة، تغيرت جميع الظروف لصالح نفوذ وسيطرة العسكريين الثلاثة كريم، بوصوف، بن طوبال، بعد أن كانت الوحدات القتالية مشتتة بين ثلاث قيادات[2]، أصبحت بإنشاء هذه الهيئة خاضعة بشكل منظم لزعيم واحد هو هواري بومدين[3]، ولكي يستعيد العسكريون نفوذهم داخل الجيش حدث هناك خلاف بينهم وبين هيئة الأركان حول أحقيته للإشراف على الولايات، واعتبروا أن هيئة الأركان المقيمة في الخارج لا يمكنها إلا أن تشرف على قوات الحدود، إلا أن جهود بومدين وبراعته في التخطيط، تمكن من إنشاء جيش قوي يدين له بالطاعة والولاء، لا يقل أي مساومة اتجاه الوحدة الوطنية والاستقلال التام.

وقد استطاع هذا الجيش أن يصبح قوة سياسية مواجهة ح ج م، وفي ظل التباين الإيديولوجي بين ح ج م وهيئة الأركان تطورت الخلافات بينهما إلى أن انفجرت في شكل

---

[1] – رابح لونيسي،"**الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي**"، مجلة إنسانيات، جامعة وهران، العدد 02 على الخط متوفر على Https://Journals.openedition.org/Insaniyat:6492، أطلع عليه يوم 21- 04- 2021 م، على الساعة 14:58.

[2] – صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص 481- 482.

[3] – Slimane Chikh, op cit, p 130.

أزمة حادة في شهر جوان 1961[1]، وكان لا بد من وقوع تصادم بين ح. م. ج وقيادة الأركان بالنظر إلى اختلاف الروئ والتصورات حول مسائل إدارة الحرب[2].

وقد تمكنت هذه الهيئة من تشكيل قوة عسكرية نشيطة ومنظمة ومهيكلة جيدا على الحدود الشرقية والغربية، وقدر عدد جيش الحدود بـ 35 ألف جندي، وتم وضع كل إمكانيات الحرب تحت تصرف هذه الهيئة حيث استطاعت تحويل جهاز كامل مهمته الحقيقة ألا وهي الحرب نحو الاهتمام بالسباق للفوز بالسلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية[3]، فجوهر الصراع هو السلطة لكن للتعبير عنه لا بد من أسباب هي في غالبية الأحوال ذرائع أكثر منها أسباب حقيقية، معنى ذلك أنه ينبغي أن لا نعتمد كثيرا عليها لفهم جوهر الصراع بين هيئة الأركان و ح . ج. م والصراع نشأة وتطور في ظل خلافات حول المسائل التالية: السلطة على الولايات، مضاعفة قوات جيش الحدود، المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، تجنيد الطلبة والأطباء[4]، حيث شرع بومدين ومساعديه في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش مثل تجنيد الطلبة واللاجئين[5].

---

[1] – لامية قريب ومريم جحمون، "**تطور الهيئات القيادية السياسية للثورة التحريرية 1954 – 1962**"، (رسالة ماستر)، عبدو الطيب، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، 2018– 2019، ص 78.

[2] – الشاذلي بن جديد، **مذكرات الشاذلي بن جديد 1929 – 1979**، ج 01، تح: عبد العزيز بوبا كير، د– ر– ط، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 158.

[3] – المجاهد كرور، «**أزمات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 – 1962**»، (رسالة ماستر)، مليكة عالم، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة، 2019 – 2020، ص ص 59– 60.

[4] – صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة**، مرجع سابق، ص 59.

[5] – سعد بن البشير لعمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932– 1978**، ط 01، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص 31.

أ. السلطة على ولايات الداخل:

كانت قيادة الأركان تعتبر أن الولايات خاضعة لسلطتها ما دامت قيادة العامة لجيش التحرير، وهذا ما يحتم على اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل معها على هذا الأساس، فهذه الأخيرة كانت ترى أنه من غير الممكن أن تمارس الهيئة سلطتها على الداخل، وهي مستقرة بالخارج وقد أصبح الخلاف حول التحكم في الداخل هو جوهر الصراع[1].

وفي الواقع أصبح التحكم في الولايات منذ ذلك الوقت ورقة أساسية في منظور الصراع على السلطة، بالنسبة للجانبين فكانت هيئة الأركان تريد أن تعزز سلطتها، وتفضل أن لا تجد ولايات معارضة عند دخولها الجزائر، وأدركت اللجنة الوزارية أن جيش الحدود قد أفلت من رقابتها، فأصدح الاحتفاظ بالسلطة على الولايات أمرا في غاية الأهمية بالنسبة إليها[2].

والشيء الذي زاد في خلق حرج كبير لقيادة الأركان هو إعطاء الأوامر لجيش الحدود وقادته بالدخول إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961، فكان ذلك القرار مناورة محرجة من الحكومة لهيئة الأركان المصممة على السيطرة على جيش الحدود، وفي حالة الرفض ستسيء إلى سمعتها في أوساط الجنود لأنها ستظهر عندئذ بمظهر الرافض للكفاح في الداخل والخائف من العودة إليه[3]، دون تردد ومنذ البداية كان الدخول مستبعدا بالنسبة إلى قادة الهيئة في الواقع كان الدخول ينطوي على مخاطر بالنسبة إليها، فهو بالإضافة إلى فقدان السيطرة على جيش الحدود انطوى على خطر عدم الوصول أصلا، في هذا الصدد كانت أمثلة الضباط الذين حاول العودة منذ مطلع 1960، فالقليل منهم كانوا قد نجحوا

---

[1] – مريم شويحات، "**الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1960 – 1962**"، العدد 01، 2016، ص 234.

[2] – صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 483.

[3] – عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 498– 499.

مثل طاهر الزبيري، وأحمد بن الشريف في الاجتياز، بينما سقط الآخرون ف الحواجز المكهربة مثل العقيد لطفي والرائد مبارك في الغرب[1]. والرائدان علي سواعي ورجاي في الشرق، وحاولت مجموعة أخرى العبور عدة مرات ولم تفلح في ذلك، من أمثال حاج لخضر وعلي كافي وعمر أوصديق، فحسب فرحات عباس أن كافي كان قد نجح من قبل في اجتياز خط موريس[2] ثلاث مرات.

ب. زيادة قوات الجيش في الحدود:

كانت هيئة الأركان مؤيدة لدفع عدد القوات المتعلقة بالتجنيد في أوساط اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب ، وبدأت عمليات التجنيد في صفوف للاجئين بالمغرب، من دون موافقة اللجنة الوزارية التي كانت معارضة لتجنيد وحدات جديدة ستبقى مجمدة في الحدود، كما طالبت هيئة الأركان بتجنيد الأطباء والطلبة فوجهت إليهم بالالتحاق بجيش التحرير في الحدود، مبررة ذلك بضرورة إبعادهم عن تأثير المذاهب الأجنبية الموجهة للتصدير، ورفضت اللجنة الوزارية تلك العملية بحجة تكرار الخطأ الذي ارتكبته الجبهة، في تقديرها عندما دعت الطلبة في شهر ماي 1956 إلى مغادرة مقاعد الدراسة والالتحاق بالجبال[3].

ج. المفاوضات:

إن توتر العلاقة بين قيادة الأركان العامة و ح. م. ج بلغ حد القطيعة قبل البدء في مفاوضات ايفيان الأولى[4] ، أي في عهد الحكومة الثانية التي كان يرأسها فرحات، عندما انعقد

---

[1] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة**، مرجع سابق، ص 60.

[2] – **خط موريس:** أنشئ1957، وهو مجموعة من الأسلاك الشائكة وست خطوط مكهربة، يمتد طولها على الحدود الشرقية إلى أقصى نقطة في الحدود الغربية، للمزيد ينظر إلى، جمال قندل، مرجع سابق، ص 99.

[3] – صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 488.

[4] – بدأت **اتفاقيات ايفيان الأولى** 20 – 05– 1961 في مدينة إيفيان، وترأس الوفد الجزائري (كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد الصديق بن يحي، الطيب بلحروف، أحمد فرانسيس، وأحمد بومنجل، والرائد أحمد قايد المدعو سليمان، علي منجلي=

م. و. ث أوت 1961 بعد قطع المفاوضات، أجرى رئيسا لها، قبل الشروع في المفاوضات بين ح. م. ج والحكومة الفرنسية اشتد الصراع مرة أخرى بين وزير الخارجية كريم بلقاسم والعقيد هواري بومدين يثق في مفاوضي ح. ج. م وبالأخص كريم بلقاسم المناهض لطروحاته الاشتراكية[1]، وهذا الصراع الإيديولوجي فتح مجالا واسعا أمام الاتهامات المتبادلة بين ح. ج. م وقيادة الأركان، فيما كان المركزيين يتغلون هذه الصراعات لكسب المزيد من النفوذ داخل الثورة، فشرع بن خدة في حملة ضد فرحات عباس[2].

بعد المفاوضات الجزائرية الفرنسية بدأ بمولان [3] جوان 1960، إلى غاية إيفيان الثانية مارس 1962، فرصة الهيئة لمهاجمة الحكومة المؤقتة فقد اتسم موقف الهيئة بالغموض لأنها لم تعلن صراحة رفضها للمفاوضات بل اعترضت على الأسلوب الحكومي كما شككت في صلاحية الأشخاص المختارين، لذلك فقد أكدت الهيئة حرصها الشديد على إنهاء الحرب مع عدم الموافقة على التنازلات التي قدمتها الحكومة لفرنسا كما عارضت على كيفية إجراء المفاوضات مع العدو إلى أن يتم حل النزاع القائم بينها وبين الحكومة حول السلطة على الولايات[4].

= وكان رضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد الجزائري وترأس الوفد الفرنسي بقيادة لويس جوكس، للمزيد ينظر إلى **بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر**، مصدر سابق، ص 24.

[1] – يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط 02، دار الشاطبية، الجزائر، 2012، ص 30.

[2] – نفسه، ص 30.

[3] – **مولان:** في مدينة مولان الفرنسية دامت أربع أيام جمعت بين وفد الحكومة الجزائرية بقيادة محمد الصديق بن يحيى وأحمد أبو منجل والوفد الفرنسي بقيادة روجي موريس والعقيد ماتون إذ أنها لم تنجح بسب اعتبار الوفد متمرد، ورغبتها في التفاوض على وقف إطلاق النار فقط، فتم عزل الوفد الجزائري وحرمانهم من كل الحريات والزيارات، للمزيد ينظر محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مصدر سابق، ص 156، وأيضا سعد دحلب، مصدر سابق، ص 117.

[4] – زبيحة زيدان المحامي، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، د– ر– ط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 133.

وقد اعتبرت مجموعة بومدين المفاوضات بداية لاستعمار جديد وبيع الجزائر[1]، ولم تستقر الأمور على هذا الحد بل اشتد الخلاف مرة أخرى والدليل على ذلك مشاركة هيئة الأركان في مفاوضات جانفي 1962، وكان رأيها في ذلك أن المفاوضات هي محاولة لتجاوز الأزمة التي كانت هذه الأخيرة تطالب بتسويتها من قبل[2].

في حين يرى سعد دحلب بأن موقف قيادة الأركان كان كنوع من الإحجام والإرادة في ترك ح. ج م أن تقوم بالمهمة دون التدخل بطريقة تمكن أعضاء قيادة الأركان من تجنب كل المسؤوليات السياسية ... ومنذ تلك الفترة يفكرون، بمنطق الاستيلاء على السلطة[3].

وخلال مرحلة هذه المفاوضات الجدية، واصل العسكريون مسعاهم للوصول إلى السلطة، واستمر خلافها مع ح. ج. م إلى غاية وقف إطلاق النار لتأخذ بعدها منحى تصاعديا منذرا بحدوث المصادمات، وبالتوازي مع النشاط العسكري على السياسي وترفض الاعتراف ح. ج. م العاجزة برأيها عن السير في الثورة في الاتجاه الصحيح، وتسعى للبحث عن تحالفات سياسية وعسكرية تكسبها الدعم نشر أفكارها في الداخل والخارج، هذا إلى جانب اعتمادها الرئيسي على القوة العسكرية لجيش الحدود والولايات التي استقطبتها كملجأ أخير للوصول إلى السلطة، وقد تحالفت هيئة الأركان مع بن بلة لرسم مخطط الإطاحة بـ ح. ج. م في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية[4].

[1] – وفي هذا الصدد انتقل علي منجلي إلى الحدود لتحريض الجيش ضد ح. ج . م التي قال عنها أنها لم تعترف كيف تدافع عن المصالح الحيوية للجزائر، للمزيد ينظر إلى رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، مرجع سابق، ص 55.

[2] – محمد بلعباس، مرجع سابق، ص 284.

[3] – سعد دحلب، مصدر سابق، ص 130.

[4] – عبد الله مقلاتي و طافر نجود، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 412.

1-2..قضية الطيار الفرنسي واستقالة أعضاء هيئة الأركان:

كان صيف 1961 منعرجا هاما في التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية، إذ شهدت تطور الخلاف بين الجهاز التنفيذي للثورة[1]، والمؤسسة العسكرية إثر ما يعرف بقضية الطيار الفرنسي، ففي يوم 21 جوان 1961 جراء حادث كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس[2]، حيث أسقط جيش التحرير الوطني طائرة عسكرية فرنسية F84، تحلق فوق أرجاء بعض مركز تدريب جيش التحرير الوطني في وادي ملاق بتونس وتم أسر طيارها الملازم الأول" فريديريك غايار" بعد أن قام بقنبلة بمركز ملاق التابع لوحدات جيش التحرير[3].

هذا الأخير ألقى بنفسه لينزل أرضا بمظلته في التراب التونسي، فضغطت فرنسا بشدة على الرئيس التونسي حبيب بورقيبة[4].لإطلاق سراح الطيار فقام هذا الأخير بالضغط على ح. م. ج التي أمرت لقيادة الأركان إطلاق سراح الطيار فأصدرت هذه الأخيرة أمر لقيادة الأركان العامة لتسليمه وهو ما رفضته[5]، فما كان من الحكومة التونسية إلا أن حالت دون وصول التموين والماء إلى جيش التحرير الوطني[6].

وحسب بن بلة فيقول: " نحن مع خروجنا من السجن وجدنا أنفسنا أمام مشكلة وأمام صراع خطير داخل الثورة الجزائرية بين الحكومة والجيش وهذا الأمر لم يكن لنا صنع فيه لقد كنا في الحقيقة داخل السجن، وكنا بعيدين عن هذا الصراع، وهذا الصراع لم يكن ناجما عما

---

[1] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 378.

[2] – محمد زروال، مرجع سابق، ص 58.

[3] – سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960– 1961**، د– ر– ط، دار الحكمة، الجزائر 2010، ص 62.

[4] – **الحبيب بورقيبة:** ولد ما بين 1900– 1903 زعيم سياسي تونسي، ولد بمدينة المانستير، تولى رئاسة الجمهورية التونسية 1957 عندما أزاح الباي منصف من السلطة، للمزيد ينظر إلى لزهر بدبدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، د– ر– ط، شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ص 287.

[5] – الطاهر الزبيري، مرجع سابق، ص 11.

[6] – محمد زروال، المرجع سابق، ص 58.

وضع في تونس من تسليم الطيارين الفرنسيين المأسورين فحسب بل كانت هناك أحداث أخرى واتصالات ليست جيدة، حيث طلبت ح. م. ج بناءا على الطلب الفرنسي التونسي بالعفو عن الطيارين ... ولا ننسى أن الصراع كان موجود من قبل، وكان هذا واضحا في اجتماعاتنا الخاص بمجلس قيادة الثورة الجزائرية "[1].

وأمام هذا الوضع اقترح كريم بلقاسم على هيئة الأركان تسليم الطيار أو توقيف هواري بومدين مع محاكمته بتهمة العصيان والتمرد إذ لم تتجاوز ح. م. ج الحدود مع تعاملها مع هيئة الأركان، بل وصل بها الحد إلى تنقل رئيسها إلى مقر هيئة الأركان من أجل إيجاد حل يرضي جميع الأطراف وتجاوز الأزمة، إذ تم لقاء فرحات عباس ببومدين، فحاول هذا الأخير الدفاع عن موقف هيئة الأركان واتهام بورقيبة بمحاولة إذلال جيش التحرير مقابل إرضاء الفرنسيين، وبعد أيام من التردد سلم بومدين، فكانت القطيعة مع ح. م. ج، في حين كان بومدين يدرك أنه لا يستطيع الاحتفاظ بالأسير أمام إصرار الحكومة التونسية لاسترجاعه، ويفهم بمنتهى الوضوح عواقب ذلك فوظفها لتحقيق نوايا هيئة الأركان[2].

إلا أنه أخيرا أذعنت هيئة الأركان للأمر الواقع وسلمت الطيار، لكنها أعلنت استقالتها[3] يوم 15 جويلية 1961 مشفوعة برسالة مطولة إلى رئيس ح. م. ج.[4]

وكانت مشكلة الطيار والطريقة التي عولجت بها، هي السبب المباشر في استقالة هيئة الأركان، وعلى إثر تقديم بومدين استقالته قام بن خدة بتعيين الرائد سي موسى عندما أعيد

[1] – أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، ط 02، دار الأصالة، الخرايسية–الجزائر، 2009، ص 180.

[2] – علي كافي، مصدر سابق، ص 330.

[3] – ينظر الملحق رقم 6.

[4] – فضيلة شريك وحسنية غلاب، مرجع سابق، ص 58.

بومدين إلى منصبه بضغط من قبل الضباط المناوئين لـ ح. ج. م أن يعطيه الضوء الأخضر لاعتقال ومحاكمة الضباط المنشقين بما فيهم بومدين بتهمة العصيان، والخروج عن الطاعة[1].

فيذكر رضا مالك، من هذه الاستقالة، كانت غامضة في غالب الأحيان ضد ح. ج. م والجزء الأوضح هو الذي يطرح ضعف أعضاء الحكومة اتجاه الرئيس بورقيبة وقضية الطيار هي مثال على ذلك، ويعلن واضعو المذكرة " أن الحكومة المؤقتة قد اكتفت بدل من أن تضع حدا للتونسيين، بأن تقول لهيئة الأركان ... سلموا الأسير وإلا ستفضحنا الحكومة التونسية علنا" [2]، أما القائد أحمد (سليمان)، فقد كان أكثر صراحة فيقول: " لقد امتثلنا، كوننا منضبطين ... لكننا قدمنا استقالتنا لأنه يجب أن تطلب الحكومة المؤقتة ... من التونسيين وضع حد لضغطهم "[3].

في حين تكشف قراءة تلك المذكرة لهيئة الأركان أنها كانت في خلاف دائم مع الحكومة وقد تمحورت خطة المذكرة حول محاكمة الحكومة ومواضع أخرى، كإنجازات الهيئة وآفاق حل لأزمة[4]، أي أن هذه العريضة تعتبر استقالة قيادة الأركان هي استقالة ذات مغزى سياسي، وتطالب بالعودة إلى المبادئ الثورية من أجل مواصلة الكفاح المسلح، وتطالب أيضا بالرقابة على أعضاء الحكومة[5].

وقد تضمن الملف أكواما من التهم في المجال الداخلي والخارجي ففي المجال الداخلي نجد عدم تطبيق مقررات المجلس الوطني وتهمة العمل على أضعاف هيئة الأركان وعدم

---

[1] – فضيلة شريك وحسنية غلاب، مرجع سابق، ص 58.

[2] – حاول الرئيس عباس تهدئة الأمور على طريقته، وكان حسب رأيه أنه لم يكن هناك يوم النزاع بين ح. م. ج وهيئة الأركان، وإنما فقط حادث حول استرداد الطيار، لقد رفضت تسليمه للأسباب تتعلق بالجيش، وهذا النزاع هو أصغر من ذلك، ويجب ألا يعطي أوراقا لرقيبة، للمزيد ينظر إلى رضا مالك، **الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956 – 1962**، تر: فارس غصوب، ط01، دار الفارابي، بيروت – لبنان، 2003، ص ص 202– 203.

[3] – نفسه، ص 203.

[4] – صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 492.

[5] – شاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 160.

الاهتمام بجيش التحرير وسوء التسيير والتدبير، أما خارجيا تعلق الاتهام سوء اختيار التحالفات الأجنبية ونقص الخبرة في النشاط الدبلوماسي،كما أوضحت بأن الجيش في 1961 أحسن بكثير مما كان عليه طيلة الفترة السابقة،، وإزاء هذه الاستقالة فقد بين بن طوبال وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة أنه رفض استقالته، وكما يذكر أنه لم يمانع هيئة الأركان في عدم إرجاع للطيار المتواجدين أيدي وحدات الجيش بل دعاها إلى التصرف بحكمة وعقلانية، وإرجاع الأمر غاية انعقاد الدورة الرابعة (م. و. ث. ج)[1].

2.الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة 09- 27 أوت 1961:

كان من أهم قرارات م. و. ث. ج، في دورته الثالثة ديسمبر 1959 إلى جانفي 1960، هو إنشاء هيئة الأركان العامة (E.M.G)، والتي تعمل تحت إشراف لجنة الوزارية للحرب المسندة إلى الثلاثي، ولكن هذه الأخيرة – المقصود باللجنة الوزارية للحرب- لم تستطيع أن تمارس سلطتها على هيئة الأركان العامة، وهذا ما زاد في اتساع الهوة بين هيئة الأركان و ح.م. ج[2]، وصولا إلى مرحلة القطيعة والسلطة المضادة، فما كان أمام كل الطرفين المتصارعين إلا وانعقاد دورة رابعة، وذلك من أجلل إيجاد حلول وتسوية لتخطي هذه المشاكل والعراقيل في المسار الثوري.

أما عن الملابسات التي انعقد فيها هذا المجلس، فنحن قد أشرنا إليه سابقا، أما أن الجو السائد بعد إيقاف مفاوضات لوقران[3]، هو أن الموقف دخل مرحلة معقدة جدا، ذلك أن فرنسا أخذت تلوح بفكرة التقسيم من جديد، وخاصة تقسيم الشمال، بعدما كانت تطرحه

[1] – مختار سالمي، **"إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954 – 1962"**، (أطروحة دكتوراه)، سيد أحمد مسعود، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2018-2019، ص 181.

[2] – سعد دحلب، مصدر سابق، ص 134.

[3] – **لقاء لوغران:** مفاوضات أجريت بقصر لوغران بفرنسا من 20 إلى 28 جويلية 1961، كانت سلبية بسب تعنت الوفد الفرنسي وتمسكه بموافقة وعدم قبول أي تنازل، للمزيد ينظر جريدة المجاهد، العدد 101، 31 جويلية 1961، ص 10.

كمساومة في السابق، فأما التقسيم، أما ترحيل الأوروبيين عن الجزائر وهذا يفهم بأن فرنسا رأت وأن ح. م. ج أظهرت المفاوضات نوعا من الرغبة الملحة في السلام، ولذا كان المفاوضون الفرنسيون قد أرادوا استغلال هذه الرغبة من أجل شروط معينة تتنافى مع المبادئ السامية للثورة الجزائرية أو على الأقل ربح الوقت لكي تخلق قوة ثالثة[1].

وبعد أشهر من العمل المكثف ح. ج. م، حان الوقت للاجتماع م. و. ث. ج، وذلك لأن المحادثات بين ح. ج و. ف، قد بدأت وطرحت المسألة تطبيق تقرير المصير، وظهرت خلافات بين قيادة الأركان ولجنة الحرب وبين فرحات عباس وبلقاسم الذي اتهم بضعف سلطته[2].

ونظرا إلى ظروف الثورة وإلى بداية المحادثات بين ح. ج. م و ح. ف و إلى الخلافات الناشئة في القصة، تحتم التغيير، فعينت كالعادة لجنة للقيام بسبر الآراء (محمد بن يحي، عمر بودواد[3]، سعيد محمدي، ورجعت هذه اللجنة إلى م. و. ث. ج بقائمة حضرتها بعد مشاورات واسعة فصادق عليه المجلس[4].

2-1.انعقاد الاجتماع وقراراته:

وفي ضمن هذه الظروف تقرر انعقاد اجتماع م. و. ث. ج الذي اجتمع في طرابلس من 09- 27- أوت 1961، بليبيا، وعندما افتتح المجلس أشغاله وجد نفسه أمام مشكلتين هما، الأزمة القائمة بين ح. ج. م وهيئة الأركان من جهة، ومسألة المفاوضات من جهة أخرى،

---

[1] – خليفة جندي وآخرون، **حوار حول الثورة**، ج 02، د- ر- ط، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص 453.

[2] – بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 ومعالمها الأساسية**، د- ر- ط، دار النعمان، د. م. ن، 2012، ص 320.

[3] – **عمر داود:** مسؤول فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1957، ثم عضو في م. و. ث. ج، 1959 إلى غاية الاستقلال، للمزيد ينظر إلى: ابتهال جوادي وزليخة سلطاني، **« المسار السياسي والعسكري لقيادة الثورة التحريرية »**، (رسالة ماستر)، بشير مديني، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لونيسي علي البليدة 02، 2017- 2018، ص 193.

[4] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 320.

لكن هيئة الأركان ركزت منذ البداية على مناقشة النقطة الأولى، وأثارت مسألة عدم تطبيق قرارات الدورة السابقة – المقصود بالدورة الثالثة، ثم اقترحت تغيير النظام القائم في اتجاه تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية، ويتلخص هذا الاقتراح في تشكيل قيادة من ستة أعضاء هم: ثلاثي هيئة الأركان العامة زائد ثلاثي اللجنة الوزارية للحرب، على أن تتخذ هذه القيادة مقرا لها بالحدود[1].

ودار خلالها نقاش محتدم وصراع عنيف بين أعضاء قيادة الأركان ووزراء ح. ج. م، جيش اتهم القادة العسكريون فرحات عباس، بعدم تشبعه بإيديولوجية الثورة، وبالاعتدال في المواقف التفاوضية، وكريم بلقاسم سوء الدفاع عن الملف الجزائري في مختلف اللقاءات مع الجانب الفرنسي، وتقديمه تنازلات كثيرة بدون فائدة تذكر، وبدورهما شهر فرحات عباس وكريم بلقاسم بقيادة الأركان أنها:« اتصلت بكل الأموال التي طلبتها، وجلبنا لها كميات هائلة من الأسلحة المتطورة والذخيرة، وبدلا من إمداد الداخل بما يحتاج إليه راحت تشغل نفسها بأمور سياسية لا ناقة فيها ولا جمل[2]. وفي هذا الصدد لوي جوكس ردا على ممثلي ح. ج. م، أن قضية الصحراء لا نقاش فيها، وأن الصحراء بحر به سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من هذه الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع، كما عارض بقاء فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة أعضاء آخرون، من بين أعضاءهم م. و. و. ث. ج، من بينهم أعمران وسليمان دهليس، وقد تم في هذه الدورة[3].

وحسب رأي سعد دحلب أن مسألة القيادة اقترح يوسف بن خدة، تشكيل مكتب سياسي فوق ح. ج. م، وفي الوقت نفسه أراد كريم بلقاسم الحلول محل فرحات عباس إذ كان ضد إنشاء هذا المكتب، وبالنسبة لقيادة الأركان فقد أيدت اقتراح يوسف بن خدة على أن تكون

[1] – محمد عباس، **رواد وطنية ... ثوار عظماء**، ج 07، د– ر– ط، دار هومة، الجزائر، د– س– ن، ص 114.

[2] – عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 158.

[3] – بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، ط 01، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص 105.

القيادة الجديدة بالحدود، والمشاركة فيها إلى جانب الباءات الثلاث[1]. أما عن مسألة المفاوضات، فانقسم الحاضرون إلى صفين هما هيئة الأركان من جهة وغالبية من جهة أخرى، فالأولى رأت ح. ج. م مستعدة للتضحية بمصالح الثورة من أجل التعاون مع فرنسا، أما رئيس الوفد المفاوض كريم بلقاسم فقد عارض ملف المفاوضات، وبن مظاهر التشدد التي أبداها أمام الفرنسيين، ودعمه أعضاء الوفد الآخر باستثناء منجلي وقايد أحمد، إلا أن كريم بلقاسم كان مدعوما بغالبية أعضاء المجلس، ولذلك لم تنجح مساعي الهيئة في عزله[2].

أعطت دورة م. و. ث. ج دفعا قويا لسباق السلطة، بعد أن كشف الفريقان عن أوراقهما بوضوح، استمرار قيادة الأركان في تمردها مع ح. ج. م، وعزم بحافز من كريم أساسا على وضع حول هذا التمرد في أحسن الآجال، ومع تجدد الاتصالات السرية مع الفرنسيين، واستشراق آفاق الاستقلال، بدأت في التبلور على إستراتجية قيادة الأركان التي ترى في جيش الحدود الأداة الحاسمة في النزاع[3].

- أهم القرارات الصادرة عن هذه الدورة:

- إعادة تعديل ح. ج. م حيث تم استبعاد فرحات عباس من رئاسة الحكومة، وعوض يوسف بن خدة (التشكيلة الثالثة)، وعين كريم بلقاسم وزيرا للداخلية، وتولى سعد دحلب وزارة الخارجية[4].

- صادق م. و. ث ج على مقررات تتعلق بميدان الكفاح ونص على تعزيز جيش التحرير الوطني، وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي وتدعيم أجهزة الإطارات السياسية والاجتماعية[5].

- تجديد ح. ج. م والسماح لها بمواصلة المفاوضات مع ح. ف.

---

[1] - سعد دحلب، مصدر سابق، ص 134.

[2] - صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 499.

[3] - محمد عباس، **الثورة التحريرية نصر بلا ثمن**، ج 01، ج- ر- ط، دار هومة، الجزائر، د- س- ن، ص 851.

[4] - عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 158.

[5] - محمد بلعباس، مرجع سابق، ص 229.

- تقوية تحالفات الجزائر في المجال الدولي والمساهمة في حركة التوحيد المغربية والإفريقية والعربية.
- بناء دولة حديثة واقتصاد اشتراكي لخدمة الشعب، والقيام بنهضة ثقافية شاملة.
- الموافقة على حل القضية الجزائرية عن طريق المفاوضات على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير مع محافظة على وحدة التراب الجزائري[1].
- ترقية فدرالية فرنسا إلى مستوى ولاية مثل الولايات الستة الأخرى داخل الوطن[2].
- مضاعفة هيئة الأركان العامة لجهودها من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاجه، ولذا قررت قيادة الأركان الرجوع إلى مقرها في بداية نوفمبر 1961، غير أن الخلافات بقيت على مستوى القيادة فحسب، ولم يكن لها أي تأثير على الجانب السياسي[3].

أما خارجيا:

- قرر م. و. ث في نطاق سياسته عدم الانحياز إلى تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الإعانة المادية والسياسية والدبلوماسية بهدف إضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية.
- مؤازرة حركات التحرر التي تقودها الشعوب المضطهدة.
- التأكيد على مبدأ التفاوض القائم على أساس وحدة التراب والشعب الجزائري.
- وفيما يتصل بميدان المغرب العربي والإفريقي، والآسيوي، فأكد المجلس من جديد بأن الثورة الجزائرية، تدرج كفاحها في إطار حركة الوحدة المغربية والعربية والإفريقية، وفيما يتعلق بالمساندة المادية والسياسة والدبلوماسية، فقد سجل المجلس أهمية التي منحتها البلدان الاشتراكية وأقطار إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية[4].

---

[1] – محمد عباس، **رواد وطنية ... ثوار عظماء**، مصدر سابق، ص 199.

[2] – راضية قوفي وهدى والي، مرجع سابق ، ص 63.

[3] – مصطفى هشماوي، مصدر سابق، 145.

[4] – عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص ص 455– 456.

2.2.مناقشة قراراته:

كانت مسألة القيادة أهم بكثير من قضية المفاوضات في الصراعات التي شهدتها هذه الدورة، تتمثل في التوازن الجديد الذي أقامته في تحالف الباءات الثلاثة، مع قدماء المركزيين الذين كانوا قد أبعدوهم من (C.C.E) في أوت 1957 على حساب فرحات عباس وأصدقائه.

وفي هذه الدورة ثأر المركزيون لأنفسهم إذ تولوا المناصب الهامة في الحكومة، وأخذ بن خدة رئاسة الحكومة من فرحات عباس والشؤون المالية والاقتصادية من أحمد فرنسيس وعادت إلى سعد دحلب، أما المركزي الآخر محمد يزيد[1]، فقط احتفظ بمنصبه.

ونلاحظ في الحكومة الجديدة أن محمد بوضياف أصبح نائبا للرئيس وألغيت اللجنة الوزارية للحرب.

خسرت قيادة الأركان العامة في هذه الدورة لأن م. و. ت. ج لم يبين موقفه من المفاوضات، وتم لم يقم بإنشاء القيادة التي كانت تريدها، ذلك كان يريدها بمجرد التصويت على الرئيس الجديد بن خدة أعلنت استيائها وغادرت الاجتماع قبل نهايته، وقامت بإبلاغ لإطارات العسكرية في الحدود بأنها لا تعترف بمقررات الدورة.

ويرى سليمان الشيخ أن الحكومة الجديدة، كانت أكثر وأشد حزما من سابقتها ذلك لأن القضية هي قضية الحزم بالدرجة الأولى، وبالتأكيد أن الحزم يكون مع فرنسا وأمام العسكريين لاسيما أمام قيادة الأركان[2].

---

[1] – **محمد يزيد**: كان عضو في حزب الشعب الجزائري ووزير الإعلام في الحكومة المؤقتة 1958، وعضو المجلس الوطني 1962– 1965 وعضو ف اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني 1984، للمزيد ينظر إلى محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1994، ص ص 183– 194.

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مصدر سابق، ص 162، وأيضا صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق ,.ص 50.

رغم الصراعات الداخلية إلا أن الحكومة الجديدة واصلت مفاوضاتها مع فرنسا والتي توقفت في لوغران نتيجة لحركة العصيان وتمرد التي تقودها منظمة الجيش السري L'OAS [1]، أما بالنسبة لبقية القرارات فقد درس أوضاع جيش التحرير الوطني في الخارج، وأمر قيادة الأركان العامة بالتراجع عن استقالتها.

ويرى علي كافي أن هذه القرارات بقيت حبرا على ورق، لأن هيئة الأركان كانت تهمها السلطة والدليل على ذلك هو انسحابها من الاجتماع وسفر أعضائها البارزين – بومدين، منجلي، القايد أحمد إلى ألمانيا، لكن م. و. ث. ج، واجه هذه الاستقالة بجدارة حيث قام بإكمال مجريات الدورة فيما بعد، وبالتحديد في أوائل نوفمبر 1961 عادت قيادة الأركان إلى مقرها وأصبح بن خدة وكريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف، هدفا رابعا تسعى هيئة الأركان لإزاحته.

أما عن قرار تعيين المكتب السياسي للمجلس الوطني للثورة، فإنه بمثل هذا القرار ازداد تنظيم (C.N.R.A) حيث أصبح يتكوم من محمد الصديق بن يحيى، علي كافي، عمر بداود، تعمل على مراجعة القرارات المتخذة، كما اتصلت بالسجناء الخمس[2]، من أجل العمل معا على الحد من الصراع الذي كان بين هيئة الأركان العامة و ح. ج. م ومن أجل السهر على تطبيق القرارات المتخذة في تلك الدورة.

وكان الهدف من عقد هذا الاجتماع هو دراسة ملف الاستقالة التي تركت فراغا مهولا على مستوى وحدات جيش التحرير، المتمركزة على امتداد الحدود حيث كانت هيئة الأركان قد حضر أعضائها في هذا الاجتماع فنددوا بسياسة الهروب من عدم تنفيذ المقررات، الدورة

[1] – **L.'OAS:** منظمة إرهابية مسيرة من طرف المتطرفين الفرنسيين تأسست سنة 1955 بالجزائر والتي تهدف للدفاع عن الجزائر الفرنسية ووسيلتها الدعاية لفكرتها والتحريض على التخريب، للمزيد ينظر إلى، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1955، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية** من 19 مارس 1962، ص29.

[2] – علي كافي، مصدر سابق، ص 274.

الثالثة، وإذا كان الحاضرون جميعا قد التزموا الصمت فإن لخضر بن طوبال تولى الرد على ذلك فقال « مطبقناش مطبقناش» على أننا نلاحظ أن هؤلاء المجتمعين هم أنفسهم قد حلفوا بالأمس القريب وأقسموا على المصحف الشريف أنهم سينفذون القرارات التي اجتمعوا عليها[1]. ويظهر أن هذه القرارات لم يتم تنفيذها بعد وهو الأمر الذي زاد من حدة الخلاف واستفحال الأمة القائمة بين الطرفين.

3.تطور المواجهة والخلاف من القطيعة إلى السلطة المضادة

1.3.انقسامات الحكومة:

أمام التمرد الذي أعلنته هيئة الأركان العامة ضد ح. ج. م، لم يتمكن بن خدة ووزرائه من التصدي للعقيد بومدين، ونوابه واتخاذ الإجراءات رادعة ضدهم، حيث اتسم موقف الحكومة بالتردد نتيجة للانقسامات الداخلية والحسابات الشخصية لأعضائها إلى غاية جانفي 1962.

وفي النصف الثاني من 1961 كانت ح. ج. م منقسمة إلى ثلاث مجموعات من حيث نظره إلى النزاع مع هيئة الأركان:

المجموعة الأولى: تضم قدماء المركزيين بن خدة ودحلب واليزيد فيرى هؤلاء ضرورة الإسراع بالتواصل إلى اتفاق نهائي مع فرنسا يسمح باستقلال الجزائر وإقامة نظام غير خاضع لسيطرة العسكريين.

المجموعة الثانية: فشكل بوصوف وبن طوبال موقف إزاء هيئة الأركان، فتمثلت بالإزدواجية بين إدانة هيئة الأركان داخل اجتماعات الحكومة والامتناع عن التصدي الحازم لها كلما تعلق الأمر باتخاذ إجراءات عقابية ضدها.

[1] – محمد زروال، مرجع سابق، ص 54.

المجموعة الثالثة: فتكونت محمد كريم مهدي السعيد كان الموقف هنا أوضح من كلا الجانبين فالهيئة أرادت إسقاط نظام كريم ومحمد السعيد حاولوا التظاهر بأنهم غير معنيين بالمشكلة[1].

وعندما أدرك الباءات الثلاثة حقيقة الوضع الذي كشف عن تراجع نفوذهم، تحولوا إلى القيام بمناورات فردية ساهمت بشكل كبير في زعزعة مكانة ومصداقية ح. ج. م، في أوساط جيش الحدود، فقد أشار بعض المؤرخين إلى أن كريم بلقاسم حاول استمالة بومدين عن طريق إغرائه بترقيته إلى رتبة جنرال. لكن ما كان يرجو كريم بلقاسم تحقيقه من وراء تلك الخطوة، انقلبوا وابلا عليه بعد ما قام بومدين بإذاعة الصفقة المشبوهة التي جعلت صاحبها يبدو كراش يسعى نحو غايته، بأي وسيلة كانت، ولقد كانت ح. ج. م تتمتع بصفتها التمثيلية الشرعية كجهاز تمثيلي للثورة، لكن ما غاب عن بن خدة أن تلك الشرعية كانت بحاجة إلى تجانس مع الأداء الميداني للجهاز التنفيذي، ليكون رديفا لها من خلال الأزمة التي وضعتها في مواجهة قيادة الأركان العامة إلا أن ذلك ما لم تستطع ح. ج. م تحقيقه في السنتين الأخيرتين من الثورة، فقد أخفقت في تجاوز الخلل الشديد الذي كان يعتري العديد من قراراتها، بسب انشطارها إلى مجموعات مستقلة تعمل في اتجاهات مختلفة. ولم يكن ذلك الانشطار محصورا في تفكك العصب التقليدية ولكنه مس أيضا مجموعة التاريخيين الخمسة المعارضين المسجونين[2].

وفي صيف 19ظهرت الانشقاقات الأولى في صفوف ح. ج. م، فقد شرعت العناصر المركزية (بن خدة – دحلب) بالتشكيك في قدرة فرحات عباس على مواصلة عملية تسوية بهدف الإطاحة به من رئاسة الحكومة التفت الباءات الثلاثة إلى العمل من أجل الحد من

[1] – نورة لعصار ويمينة بن قوشة " **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958– 1962**" (رسالة ماستر)، سعيدي مزيان، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لونيسي علي العفرون، 2015– 2016، ص ص 106– 107.

[2] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص ص 389– 391.

تعاظم نفوذ قيادة الأركان على جيش الحدود وحاولوا إرغامها على الالتحاق بالتراب الوطني، ومن هنا بدأت قادة هذه الهيئة في القيام بالدعاية المضادة لـ ح. ج. م واتهامها بالانحراف والتسرع في تقديم تنازلات خطيرة للاستعمار [1].

3-2.بن خدة يحاول التحكم في الجيش:

منذ تولي بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة، قام بمحاولات عدة للتحكم في جيش الحدود. حيث ذهب في سبتمبر 1961 إلى بلدة غار الدماء، واقترح إعادة تنظيم جيش بتفكيك القيادة العسكرية إلى قيادتين، واحدة بالمغرب والأخرى بتونس، لكن الضباط الذين كان بومدين استحلفهم عند استقالته رفضوا المشروع[2]، في أواخر سبتمبر أصدر بن خدة أوامر للولايات بإيقاف التعامل مع قيادة الأركان واقتراح منصب القائد على النقيب موسى بن أحمد الذي وافق على ذلك، لكن هذه الموافقة جاءت متأخرة، فقد قرر قادة الهيئة المستقلين العودة إلى استئناف نشاطهم، وقاموا باعتقال بن أحمد وأنصاره، فكانت النتيجة المزيد من التوتر والتصعيد في العلاقة بين الطرفين[3].

---

[1] - Ferhat Abbas, op cit, p 318.

[2] – يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، مصدر سابق، ص ص 262- 263.

[3] – على عكس الفكرة التي روجت حول الموقف الضعيف الذي أبدى بن خدة اتجاه تحالف بن بلة مع هيئة الأركان، هناك دلائل عديدة تشير إلى مبادرات قام بها بن خدة دفاعا عن شرعية ح. ج. م، فقد حاول تعين هيئة أركان جديدة بقيادة النقيب موسى بن أحمد ثم حاول إخضاع الولايات إلى سلطة الحكومة مباشرة وعندما فشل في هذا التوجه استعد للمواجهة العسكرية، فقد أشار رئيس الوزراء الليبي الأسبق محمد عثمان الصيد أن بن خدة طلب منه تسليم مخزون الأسلحة التي كان يمتلكها جيش التحرير الوطني في ليبيا إلى ح. ج. م وذلك من أجل مواجهة زحف جيش الحدود على العاصمة، إلا أنه رفض ذلك واقترح عليه عقد لقاء مصالحة مع بن بلة في طرابلس، لكن هذا الأخير فضل الانصراف من ذلك اللقاء، وتوجه إلى الاجتماع مع عبد الناصر بعد ما تحصل على وعد من السلطان الليبية بعدم تقديم الأسلحة، وهذا ما جعل عثمان الصيد يتأسف في مذكراته على كونه وقع ضحية لمناورة كبيرة من طرف من أصبح فيما بعد أول رئيس للجزائر بحكم أمر الواقع، للمزيد ينظر إلى، محمد عثمان الصيد، **محطات من تاريخ ليبيا مذكرات محمد عثمان الصيد**، ط 01، طلحة جبريل، الرباط، 1995، ص 180.

وواصلت قيادة الأركان انتقاداتها الصريحة وقادتها لـ ح. ج. م، وأعلنت عن عدم اعترافها بهما بل وعملت كسلطة موازية لها، وفي جانفي 1962م، عقد بن خدة اجتماعا مطولا للنظر في مشكلة قيادة الأركان[1]،فاقترح كريم بلقاسم اتخاذ عقوبات صارمة ضد الهيئة بعزل بعض أعضائها، فعارض بوصوف ذلك بشدة وتمكن من إقناع المركزيين بمعارضة هذا الاقتراح أيقنت ح. ج. م أنها عاجزة عن التصدي للهيئة، لذلك رأت أن عليها أن تدعم صفوفها بالقوات في الداخل، فقام بإرسال مفوضين عنها إلى الولاية الرابعة للسهر على احترام الاتفاقيات وشرع الرائد عز الدين في إعادة تنظيم الولاية بسرعة، تمثلت في إنشاء خمس مناطق وصل عدد الجنود بها عند وقف إطلاق النار حوالي 350 رجلا مسلحا[2]،بداية من شهر فيفري أصبحت المواجهة مفتوحة بين الطرفين، واتسعت هوة الخلاف بينهما مما اضطر م. و. ث. م لعقد اجتماع في 22 فيفري 1962 فغيرت خلاله الهيئة عن معارضتها للمفاوضات والإتفاقيات لتتم مع فرنسا، وكانت العبارة التي رددها بومنجل لأعضاء الوفد المفاوض: **«** الفرنسيون لعبوا بكم **»**[3].

3-3.تحالف أحمد بن بلة وقيادة الأركان :

لم يكن قادة هيئة الأركان من مؤسسين جبهة التحرير الوطني ولا من إطارات الحركة الوطنية قبل 1954 م، لذلك رأوا من الضروري لهم البحث عن سند سياسي تاريخي لتوفير التزكية التاريخية والثورية لحكمهم. بداية قام بومدين بإرسال عبد العزيز بوتفليقة المدعو (عبد القادر المالي) لمقابلة بوضياف في السجن وعرض عليه التحالف، لكن بوضياف كان يميل أكثر للتعامل مع كريم بلقاسم فرفض عرض بومدين فلجأ بوتفليقة لأحمد بن بلة، الذي لم

[1] - يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، مصدر سابق، ص 263.

[2] – أنيسة كنداري، " **المشاكل والصراعات في الثورة من خلال مذكرات علي كافي**"، (رسالة ماستر)، محمد بوطيبي، شعبة التاريخ، العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، 2017-2018، ص ص 71- 72.

[3] – مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 178.

يرفض عرضه، وقد كانت بداية تلك الزيارات مع بداية ديسمبر 1961، على إثر تحويل السجناء إلى سجن أولنوي[1].

ومع بداية جانفي 1962، تمت الصفقة بين أحمد بن بلة وهواري بومدين

لاتخاذ موقف موحد ضد ح. ج. م، وفي 03 فيفري 1962 قام بلقاسم وبن طوبال بزيارة السجناء والاتفاق الذي تم بين بن بلة وقيادة الأركان[2].

وحسب محمد حربي فإن بومدين لجأ للتحالف مع بن بلة[3]، لأن بوضياف كان قد تحالف مع كريم بلقاسم[4].أما بقية المؤرخين فقد أشاروا إلى الأسباب التالية: أولهما رفض بوضياف للتوجهات العسكرية الخاصة لقيادة الأركان، أما السبب الثاني فهو اقتناع هذه الأخيرة أنه سيعتذر عليها التحكم في بوضياف[5].

لكن الواقع أن بوضياف هو الذي رفض التحالف مع بومدين وليس العكس، وقد جاء في تصريح بعث به بن بلة إلى الرئيس جمال عبد الناصر أكد له فيه عن نيته في الاعتماد على قوات جيش الحدود للسيطرة على الداخل وإزالة خصومه السياسيين[6].

لعب أحمد بن بلة دورا رئيسيا في التمكين لإستراتجية جيش الحدود، بفضل شخصيته ومبادرته وعلاقاته الداخلية والخارجية، وكانت هذه الإستراتجية تهدف أساسا إل منع ح. ج. م

---

[1] – الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح**، مصدر سابق، ص ص 13– 15.

[2] – محمد عباس، **اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف**، مصدر سابق، ص ص 180– 181.

[3] – علي كافي، مصدر سابق، ص 282.

[4] – أنيسة كنداري، مرجع سابق، ص 73.

[5] – روي العقيد علي كافي قصة التحالف السياسي بين قيادة الأركان وبن بلة على النحو التالي: كان بومدين يعرف أيضا أنه سيكون في حالة حاجة إلى قصر توركان في اتصال أول كان بومدين يعتمد على بوضياف، ولكن بعودة مرسوله قرر استعمال بن بلة فبومدين يعرف أنه بدون نقل سياسي فللاقا بوضياف الرجل القوي الذي لا يتنازل على قناعته بسهولة، للمزيد ينظر إلى علي كافي، مصدر سابق، ص 352.

[6] – فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 984.

بأي ثمن، من تجاوز عتبة الاستقلال والعودة مكللة بغار النصر، وفي مركز قوة يمكنها من استلام أدوات السيادة ومقاليد الحكم في الجزائر المستقلة.

تشكل أزمة الأركان العامة، أحد أبرز مظاهرها، فالزائر لم يكتف بتحكيم الخمسة في هذه الأزمة، بل لمح لهم بأن جيش الحدود يرشحهم إلى دور قيادي، بدل حكومة أنهكتها متاعب إدارة الحرب، ومناورات الثلاثي القوي فيها وأقوى بصفة خاصة كريم بلقاسم، وزيارة بن طوبال كشفت لهم أ، ح. ج. م، لم تحضر بعد شيئا يذكر لمرحلة الاستقلال، وتحملهم عمليا مسؤولية القيام بوضع مشروع برنامج، لطرحه على المؤتمر الوطني، الذي من المقرر أن ينعقد بعد الاستقلال داخل الجزائر[1].وبذلك أعطى الإثبات بن بلة فرصة التفكير في السلطة من جديد، وأكثر من ذلك دخول المنافسة من مركز قوة بإعداد مشروع برنامج عمل، أشرك فيه اثنين من رفاقه هما محمد خيضر ورابح بيطاط، وأخفاه عن الاثنين الآخرين محمد بوضياف وحسين آيت أحمد[2].

ونلمس أثار الزيارتين في مراسلات بن بلة، لمن كان يهمه كسبهم إلى صفه، استعدادا لمعركة في سبيل السلطة قادمة لا محالة، ونلاحظ في هذا الصدد، اتفاقه مع قيادة الأركان حول أهمية جيش الحدود. فهو يؤكد أن جيش التحرير هو الضمان الوحيد، خلال المرحلة الانتقالية، ويضيف في مناسبة أخرى، أن أمالنا كلها معلقة على جيش التحرير، فإليه يعود المشعل بعد الآن، لأنه حافظ على نفس الثورة في صفوفه كأقوى ما يكون، وبناءا على هذا الإنجاز إلى أن إستراتجية جيش الحدود، راح بن بلة سيساهم بحماس واندفاع في تجسيدها على أرض الواقع، وبشخصية وعلاقاته الداخلية والخارجية[3].

[1] – محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، مصدر سابق، ص 883.

[2] – محمد عباس، **اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف**، مصدر سابق، ص 884.

[3] – محمد عباس ، **نصر بلا ثمن**، المصدر السابق، ص 884.

خلاصة الفصل:

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن الصراع القائم قد أحدث فجوة كبيرة في طبيعة العلاقة بين السياسيين والعسكريين مع حدوث تناقضات في فهم مبادئ كل من الطرفين والتي ستنجر عنها نتائج مؤثرة على مسار الثورة فيما بعد.

الفصل الرابع: نتائج الصراع وأثره على المسار الثوري

1. اجتماع طرابلس جوان 1962 وإشكالية القيادة
2. اجتماع زمورة 24 – 25 جوان 1962 وعزل قيادة الأركان
3. أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية
4. محاولة تسوية الخلاف مع قيادة الأركان

الفصل الرابع: نتائج الصراع وأثره على المسار الثوري

بعد التطرق إلى مجريات ووقائع الصراع بين الطرفين المتنازعين، كان لا بد من وجود انعكاسات ونتائج باعتبارها حداً فاصلاً للوصول إلى نقطة تفاهم مشتركة، وهذا ما سيكون محل الدراسة التالية:

1.اجتماع طرابلس جوان 1962 وإشكالية القيادة:

انعقد هذا الاجتماع[1] في ظل ظروف جد صعبة، كانت تمر بها الثورة في مرحلتها الانتقالية وتتمثل أساسا في الخلافات الحادة بين ح. ج. م وهيئة الأركان العامة، وقد تطورت هذه الخلافات برفض هذه الأخيرة لاتفاقيات ايفيان، حيث اعتبرت شروط وقف إطلاق النار تنازلا خطيرا لصالح الاستعمار ولذلك سعت لعرقلة تطبيق هذه الاتفاقيات مستفيدة في ذلك من الانقسام الحاصل في صفوف ح. ج. م، فبعد إطلاق سراح الوزراء المساجين بدا واضحا تقارب بعضهم مع هيئة الأركان (أحمد بن بلة، محمد خيضر، رابح بيطاط)[2].

1-1. انعقاد الاجتماع وقراراته:

لقد استطاع أحمد بن بلة استدعاء. و. ت. ج ورفقاءه في ذلك (حسين آيت أحمد) لوضع برنامج للدولة الجزائرية المستقلة، وتعين قيادة جديدة تقوم بالسهر على ذلك، وتقرر أن تنطلق أشغال دورة المجلس في العاصمة الليبية بطرابلس يوم 27 ماي 1962، وتم اختيار التحضير لهذه الدورة انطلاقا من مشروع الحمامات[3].

---

[1] – ينظر الملحق رقم 07.

[2] – حكيمة شتواح،" **الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صيف 1962**»، بحوث ودراسات، ص 150.

[3] – مختار السالمي، مرجع سابق، ص 207.

عقدت هذه الدورة في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس، حضر الاجتماع 52 عضو، تحت رئاسة المكتب المكلف بإدارة النقاش المكون من (محمد بن يحيى رئيسا، ومساعديه علي كافي، عمر بوداود) وتمت الصادقة عليه بالإجماع، النقل أعضاء المجلس إلى مناقشة تعين مكتب سياسي أو القيادة لجبهة التحرير الوطني، حيث عين المجلس لجنة مكلفة بتحديد المهام، وذلك باقتراح بن طوبال ضمن كل من (الحاج بن علا- محمد بن يحيى- عمر بوداود – والقاضي بوبكر) لاستشارة أعضاء و. ت. ج فرديا بصدد الأشخاص الذي يمكن أن يكونوا في المكتب السياسي وتقديم قائمة من شأنها[1]، أن تحظى بقبول ثلثي الناخبين، وهذا طبقا للقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني، فقد تم تكليف لجنة خاصة بتحريره تضم عضوين من ح. ج. م وهما (بن بلة – محمد يزيد)، وعضوين من (C.N.R.A) وهما (محمد الصديق بن يحيى ومصطفى الأشرف- رضا مالك- محمد حربي)[2].

ونظرا للوضع السياسي داخل أجهزة جبهة التحرير الوطني والتي كان يمر بأزمة حقيقية خائفة ولمواجهة كل التحديات تقرر استدعاء م. و. ت. ج السابقة من شروط النجاح والحضور الجماعي مثل ما توفر لهذه الدورة التي سميت بمؤتمر طرابلس لإجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المهام الضخمة التي تنتظر السلطة بعد سنوات من الحرب المدمرة.

تمحور بجدول أعمال هذه الدورة حول محورين هامين هما:

أ. مناقشة ميثاق طرابلس والمصادقة عليه.

[1] – إيمان لمشلفق وعائشة طلباوي، « **مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956- 1962**»، (رسالة ماستر)، عبد السلام كمون، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018- 2019، ص 68.

[2] – مريم شويحات، مرجع سابق، ص 239.

ب.مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي[1].

تلقت اللجنة عدة اقتراحات أهمها: من حيث عدد المؤيدين لكل اقترح اثنان، دار النقاش اللاحق حولهما، وتوقفت دورة المجلس من دون اتفاق على أي منهما ولا على غيرهما، هذان الاقتراحان هما قائمة بن بلة وقائمة كريم بلقاسم، حيث تكونت الأولى من سبعة أعضاء وهم الزعماء الخمس إضافة إلى محمدي السعيد (وزير الدولة في الحكومة المؤقتة) والحاج بن علا (من ضباط الولاية الخامسة)[2].

حيث كان في قائمة كريم بلقاسم بن طوبال وبوصوف وسعد دحلب، وعند التصويت فازت قائمة بن بلة بـ33 صوت مقابل 31 صوت لقائمة كريم بلقاسم.

إلا أن هذه النتائج أدت إلى انفجار أزمة بفعل الفوضى والغموض بسب الاختلاف حول صحة بعض وكالات التصويت التي كانت بحوزة الحاضرين[3].

أما بالنسبة لمناقشة مشروع الحمامات وملحقاته، فقد افتتح المجلس أشغاله في 28 ماي 1962 على الساعة التاسعة والنصف صباحا، تحت رئاسة محمد بن يحي، وقد طرحت عدة إنشغالات منها تدخل بن علا الداعي إلى النظر في الصراع القائم بين ح. ج. م وقيادة الأركان العامة، الذي بدأ يتغلغل في ثنايا القاعدة، واقترح تصفية هذا الخلاف بدل خوضها في النقاشات العقائدية والقيام بإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني، والتحضير للاستفتاء الخاص بتقرير المصير، وتضمن ثلاث محاور أساسية:

- إلقاء نظرة عامة على الأوضاع التي تعيشها الجزائر.

---

[1] – فاطمة الزهراء لعريبي وأحلام شماني، « **مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وانعكاساتها على العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية 1954– 1962**»، (رسالة ماستر)، حواس محمد، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلاني بونعامة – خميس مليانه، 2019– 2020، ص ص 91– 92.

[2] – إيمان لمشلفق وعائشة طلباوي، مرجع سابق، ص 69.

[3] – مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 207.

- شرح وتحليل شروط تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية.
- تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الشعبية، وذلك ببناء اقتصاد وانتهاج سياسة اجتماعية لصالح الجماهير.

وكانت هناك بعض التدخلات في محاضر الاجتماع كتدخل علي كافي، الذي اقترح النظر في بعض المصطلحات وأثيرت مسألة الحزب الواحد حيث اقترح علي منجلي ضرورة إعادة النظر في تركيبة جبهة التحرير الوطني، وطويت هذه الوثيقة بسرعة وسهولة وإهمال[1].

والنقطة التي أثارت جدلا بينهم، في قضية تأسيس المكتب السياسي أو القيادة الجديدة لجبهة التحرير، لاتفاقهم على برنامج العمل واختلافهم حول قيادتها، وفي نهاية المطاف ظهر اتجاهان متضادان، هما اتجاه بن بلة المدعم من طرف هيئة الأركان، واتجاه ح. ج. م، وأثناء عقد اجتماع تشاوري بين مجموعة تتكون من 22 مسئول يمثلون ولايات الداخل، وفيدرالية فرنسا والغرب وتونس، وأعضاء من ح. ج. م، ومن مكتب م. و. ث. ج، إذ خرجت في الأخير بالاتفاق على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي يضم 07 أعضاء وهم (المساجين الخمسة + العسكريين الثلاث)، وقد تخلى كل من بوصوف وبن طوبال على عضويتهما وزادت حدة الصراع بين بن بلة و ح. ج. م، ووصل الحد إلى الشتم والسب، الأمر الذي جعل رئيس الجلسة إلى دفاعه تفاديا لتفاقم الوضع[2].

لم يجتمع م. و. ث. ج بكامل أعضائه، نظرا للإنسحاب معظم وزراء ح. ج. م، ليلة 6- 7 جوان، فمنهم إلى فرنسا. وبرر يوسف بن خدة انسحابه بما يلي: « ... كانت هناك مشاكل ملتهبة تنتظر التسوية مثل الاستفتاء، التصدي L'OAS أجهزة الشرطة والإدارة ... ثم إن ح. ج. م، شريكة ديغول في ايفيان، وهي بذلك مسئولة مباشرة عن وقف إطلاق النار ...

[1] – علي هارون، **خيبة الانطلاق أو أزمة صيف 1962**، تر: الصادق عماري وأمال فلاح، مر: مصطفى ماضي، د- ر- ط، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 20.

[2] – نفسه، ص 130.

أما الذين قد يجازفون بثمار هذا النصر فقررت مغادرة طرابلس والعودة إلى تونس للقيام بمسؤولياتي من جديد»[1].

أما عن فرحات عباس فيقول: **«** كنت مشاركا في مؤتمر طرابلس، وكان هذا المؤتمر لتصفية حسابات فهو بدون شرف ... انحطت المداخلات فيه إلى الشتم والكلام البذيء، في وقت كانت فيه منظمات الجيش السري تكثف من عملياتها الإجرامية في الجزائر ...**»**[2].

ولهذا بقيت هذه الدورة معلقة، ولم تكتمل، وذلك نتيجة لمغادرة أعضاء ح. ج. م، وبعض الآخر، وهذا ما عقد المشكلة أكثر، ووضع المؤتمر في حرج كبير فا كان أمام المجلس، حسب رأي علي هارون أن يغادر خشية التاريخ[3].

وكان من أبرز القرارات التي القرارات التي صادق عليها م. و. ث. ج، في دورته الأخيرة هي:

- المصادقة على برنامج طرابلس والخطوط العريضة له، من خلال ممارسة السلطة وعلى أن تكون جبهة التحرير الوطني هي الحزب المهيمن والوحيد، لكن التطورات السياسية للجزائر، سوف تتجه نحو الحل الثاني، وذلك من خلال الخطاب السياسي لـ ح. ج. م سنتين قبل الاستقلال. **«** لن نسمح بفتح أبواب الحرية من أجل تشكيل الأحزاب، سيكون هذا إذن تشتيتا لطاقات الشعب، والذي لن يستطيع تعبئة نفسه، من أجل إعادة النبأ**»**.

- أما عن مستقبل العلاقات التي سوف تربط الشعب بالمؤسسات، فإن ميثاق طرابلس شجع على إلغاء كل وساطة حتمية بين الشعب والسلطة.

[1] – محمد عباس، **رواد وطنية**، مصدر سابق، ص 130.

[2] – عبد القادر حميد، مرجع سابق، ص 215.

[3] – علي هارون، مصدر سابق، ص 32.

– التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة في الإصلاح الزراعي واستثمار الثروات الطبيعية والطاقوية والمعدنية، أما فيما يخص الميدان الصناعي، فقد برنامج طرابلس بوجود قطاع خاص وعام، والذي أوصى البرنامج بتوسيعه وتنميته[1].

– تحديد تصورات للدولة المستقلة، ومنها المسألة الثقافية، وقد أبرز الانتماء الوطني للثقافة، وجمعها بين الوعي الثوري والحرص العلمي، وذلك بإعطاء اللغة العربية مكانتها الحقيقية، وإعادة بناء التراث الوطني ومحاربة الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي، اللذان ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقارهم لغتهم وقيمهم الوطنية، ومما جاء فيه: « استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم، اعتمادا على أسس علمية، وهذه مهمة من أعب مهام الثورة، إذ تتطلب وسائل ثقافة عصرية، ولا يمكن تحقيقها بالتسرع دون خطر التضحية بأجيال كاملة»[2].

وتعزى أهمية انعقاد هذا الاجتماع لثلاثة أسباب وهي:

1. هو أول اجتماع م. و. ث. ج، بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان، ووقف اطلاق النار وخروج الوزراء الخمس من سجن فرنسا.
2. هو أول اجتماع يشترك فيه أعضاء الولايات الستة في الـ م. و. ث ج، فلقد كان فيه 30 عضوا يمثلون جيش التحرير الوطني من بين 72 عضوا.
3. هو أول اجتماع يتطلع إلى مستقبل بناء الجزائر[3].

---

[1] – عبد الوهاب أو سليم، « **مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي – جوان 1962 الأسباب – المجريات – القرارات** » جامعة تيارت، ص ص 161– 163.

[2] – سفيان لوصيف، « **أحمد بن بلة والفكر القومي الناصري وملامح تجسيده في قيادة الدولة الجزائرية**»، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، العدد 15، ص 118.

[3] – ميلود بلعالية، « **خلافات قادة الثورة الجزائرية في الاجتماع طرابلس 27 ماي – 07 جوان 1962 تحديد الأسباب وقراءة إستراتجية الاستقلال السياسي**»، مجلة الدراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 04 ديسمبر 2018، مجلد 10، 16 – 09– 2018، ص 180.

2.1 منـاقشة قراراته:

لقد خرج المؤتمرون في طرابلس ماي – جوان 1962 ببرنامج عرف وسمي بميثاق طرابلس، الذي تناول موضوع تنظيم الدولة الجزائرية القادمة بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن تقييم أوضاع البلاد نتيجة للاستعمار الذي دام 132 سنة، ولقد اتفق الأخوة الأعداء على البرنامج واختلفوا حول الأشخاص، وذلك بسب طغيان الأنانية الناتجة عن الحب المفرط للسلطة.

استهل المجلس أشغاله بقراءة متأنية لاتفاقيات ايفيان، التي كانت هيئة الأركان العامة قد شنت عليها حملة واسعة، واصفة إياها بالخيانة التي قدمت بالاستعمار تنازلات بدون مقابل. أما فيما يخص ميثاق طرابلس لم تراع فيه مقومات الشعب الجزائري الثقافية والحضارية، ولا ثوابت الأمة، لأن مقترحوه كانوا متأثرون بالثقافة الأوروبية الشرقية والغربية، وطبعوه بمفاهيم وقيم غريبة عن المجتمع الإسلامي، وهذا الشيء يدل على المرجعيات التنظيمية والفكرية القديمة ذات الطابع اليساري، ومن آثار واضحة المعالم على واضعي البرنامج المصادق عليه بالإجماع في هذه الدورة.

يجزم معظم المؤرخين أن م. و. ث. ج قد فشل في هذه الدورة فهو لو استطاع الحزم في مسألة القيادة التي يؤجلها من دورة أخرى، لتجنيب الجزائريون من الدخول في دوامة ذلك الصراع، أما عن موقف الولايات فترى أن م. و. ث. ج، قد فشل وبالتالي كان لا بد من دراسة الوضعية المترتبة على ذلك وبالتالي فإن الاجتماع التنسيقي بين الولايات، قد زاد في حدة الصراع وعمق الهوة بين بن بلة المدعوم بهيئة الأركان، ويبين ح. ج. م [1]، أما عن رأي علي كافي في هذا الاجتماع، فإنه يرى أنه أكثر منه مؤتمرا، وذلك لعجزه عن حل مشكلة القيادة التي تسببت في أزمة صائفة 1962، ويقول عن هذا الاجتماع أنه كان

[1] – محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 02،مصدر سابق، ص 167.

مؤتمر في جلساته فقط، فالغائب الكبير هو روح نوفمبر حسبه[1]، ومن هنا تحققت مقولة زيغود يوسف **«** الاستـقلال سنحصـل عليه، أما الثورة فقد انتهـت **»**.

فحسب رأينا، فإننا نرى بأن م. و. ث. ج، في دورته الأخيرة حقق انتصارا على المستوى الخارجي فقط، وذلك من خلال إلغاء معظم الامتيازات التي كانت تتمتع بها فرنسا في الجزائر، وأما على المستوى الداخلي، فنجده قد وسع آفاق ومشاكل الصراع في بعد الاستقلال، وهذا ما نتج عنه أزمة صيف 1962 من فقد يكون الأمر متعلق بطبيعة الشخصيات القيادية والمتزعمة للإجتماع، وبالتالي صعوبة التعامل مع البشر الذين تتغير أفكارهم بين حين وآخر، وفي ظل النزاعات الداخلية بين العناصر القيادية، فلا يجب أن نحصل المسئولية كثيرا، فالأمر يرجع إلى أرضية مؤتمر الصومام 1956، مع وجود اختلافات كثيرة حول هذا المؤتمر، ولكن حسب رأي الشخصي بعد الشيء على شرعيته وقراراته (الداخل على الخارج – السياسي على العسكري).

2. اجتماع زمـورة 24 – 25 جوان 1962 وعزل قيادة الأركان:

انعقد هذا الاجتماع[2] في منطقة زمورة[3]، كان ممثلا في ثلاث ولايات رئيسية وهي الولاية الثانية والثالثة والرابعة، بالإضافة إلى منطقة الجزائر، وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بكل من فرنسا وتونس، وانعقد هذا الاجتماع من أجل البحث عن حلول مستعجلة وصيغ توافقية للأزمة الحادة التي شهدتها السلطتين السياسة والعسكرية بالجزائر في مرحلة جد صعبة بالنسبة للمسيرة التحريرية الثورية.

---

[1] – علي كافي، مصدر سابق، ص 192.

[2] – ينظر الملحق رقم 08.

[3] – **زمورة:** هي منطقة تقع في ناحية سطيف في بقعة حدودية بين الولاية الأولى والثانية والثالثة، للمزيد ينظر إلى، إيمان لمشلفق وعائشة طلباوي، مرجع سابق، ص 71.

وفي ظل كل ذلك فإننا نجد أن بعض الولايات قد أعلنت رفضها الصريح للمشاركة في هذا الاجتماع تجلت في صورة عدم ردود واضحة لدعوات الحضور من قبل الولايات الأولى والسادسة.

وحسب شهادة محمد حربي فإن كريم بلقاسم ومحمد بوضياف قد أرسلا رسالة مساندة وتأييد للمجتمعين في زمورة[1].

فكانت أهم النصوص التي بدورها أدانت الانعكاسات التي نتج عنها انهيار سلطة الحكومة ملتزمين في ذلك بالوحدة إلى غاية الانتخابات ولعل الغرض من ذلك ابعاد بن بلة وخيضر عن هيئة الأركان، فقررت الولايات المشاركة بعدم التصرف بصورة انفرادية فتم على إثر ذلك تشكيل لجنة التنسيق وأوكلت لها مهام عديدة[2].

وفي يوم 30 جوان وجه بن خدة إلى جيش التحرير الوطني لعزل هيئة الأركان وتجريد بومدين ومنجلي وزراري من رتبته، في الحين أعلن بن بلة عن عدم استطاعته للموافقة على قرار الحكومة، وأعلنت قيادة الأركان أن قراره غير شرعي، وأن م. و. ث. ج هو المسئول على عزلها أما بالنسبة للحكومة وأنصارها اعتبروا أن شرعية العزل تستند للمادة 22 من القانون الأساسي للجبهة « من يعين له حق العزل قانونيا، فكا لابن خدة الحق في عزل قيادة الأركان»، وفي نهاية شهر جوان كانت الحكومة في وضع أضعف وأسوء فأكثر انقساما واتخذت قرار عزل قيادة الأركان، واتخذت قرار عزل قيادة الأركان[3].

وفي 30 جوان أي 03 أيام فقط من وصول قرارات الاجتماع فأصدرت قرار يتضمن:

---

[1] – محمد محمدي، « **الاجتماعات والمؤتمرات الثورية وأهميتها بالنسبة للمسيرة الكفاحية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954– 1962 إجتماع منطقة زمورة 24– 25 جوان 1962 نموذجا**»، مجلة متون، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 04، المجلد 11، 10 – 04 2020، ص ص 11– 12.

[2] – محمد عباس، **فرسان الحرية شهادات تاريخية**، مصدر سابق، ص 115.

[3] – بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص221.

- إدانة الأعمال الإجرامية التي يقوم بها الأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان السابقة.
- تجريد العقيد هواري بومدين والرائدين منجلي والقايد أحمد من رتبهم.
- توجيه أمرية للجنود والضباط بملازمة وحداتهم، وعدم الامتثال لـ ح. ج. م أو القيادات التي تحت سلطتها فقط[1].
- المصادقة على لائحة شددت على خطوة الخلاف.
- اتفاق الحاضرون على تأسيس هيئة تنسيق بين الولايات تتكفل بتوحيد عملهم والحفاظ على وحدة الصف[2].

وبالرغم من هذه القرارات فإن الأغلبية الساحقة ظلوا أفياء لقادتهم الفعليين ومحافظين على انضباطهم ضمن وحدات جيش التحرير وفي هذا الصدد يذكر لخضر بورقعة: « ... جاءت أوامره متأخرة عن أوانها مائعة حتى صد منه هؤلاء واعتبروا قراراته لاغية »[3].

وبدأ القائد هواري بومدين مصمما على انتزاع السلطة التي جعلها نصب عينيه من ح. ج. م وباءاتها الثلاث بعد وثوقه في ضباط جيش التحرير وبعض الولايات إلى جانبه وقد التقى الطاهر الزبيري مع أحمد بن بلة وسأله عن هذا الاجتماع فكان جوابه « ارجعوا إلى أماكنكم واجعلوا السلطة نصب أعينكم »، حيث قام بن خدة بتكليف الأمر إلى الرائد موسى بن أحمد وأمره بإلقاء القبض على بومدين هذا الأخير تمكن ن الإفلات من قبضة بورقيبة الموالي لـ ح. م. ج والتجئ بومدين للمركز الجديد للولاية الأولى عند الطاهر الزبيري واستطاع

[1] – مختار سالمي، مرجع سابق، ص 600.

[2] – عبد المالك بوعريوة، « **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية 1954**– 1962»، (رسالة ماجستير)، شاوش حباسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005– 2006، ص 147.

[3] – لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص ص 143– 144.

استمالة ضباط جيش الحدود إلى صفه وأمرهم بالتجمع بمدينة طاورة بسوق أهراس ولم يتمكن الرائد بن أحمد أن يفعل شيئا[1].

كما أرسلت هيئة الأركان ضباط الولاية الثانية إلى قسنطينة للسيطرة على الولاية والإطاحة بالعقيد صالح بوبندير (أحد أشد المعارضين لها)، ومن بين هؤلاء الرائد أحمد قايد والها تسمي هجرس والشاذلي بن جديد محمد عطايلية غير أنهم ألقي عليهم من طرف جنود العقيد بوبندير[2]، وبتاريخ 02 جويلية أصدرت قيادة الأركان تعليمية للضباط والجنود بأن يبقوا محافظين على ماضيهم وتهيئوا لدخول العاصمة[3].

ولمواجهة دسائس هيئة الأركان العامة أغلقت لجنة ما بين الولايات حالة طوارئ على كامل الأراضي ودعت الولايات الأولى والخامسة والسادسة للانضمام إليها لتحاشي انتقال الخلافات في الخارج إلى الداخل[4].

2-1. تشكيل التحالفات:

انفض عن مؤتمر طرابلس، على وقع الصراعات بين الزعامات التاريخية والتي تكتلت في ثلاث مجموعات رئيسية، الأولى تدعى بـ " مجموعة تلمسان"، وهناك من يحاول تسميتها بجماعة وجدة، وكانت تضم أغلب الزعامات السياسية والعسكرية في البلاد، وعلى رأسهم أحمد بن بلة، والعقيد هواري بومدين قائد أركان القوات المسلحة لجيش التحرير، بالإضافة إلى قادة ثلاث ولايات[5]، ولم يبق لمجموعة تلمسان التحرير، إلا السيطرة على الولاية الثانية والثالثة والرابعة، وقد استطاعت هذه المجموعة كسب جزء من الولاية الثالثة، وتتمثل في القوات

[1] – مختار سالمي، مرجع سابق، ص 221.

[2] – الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح**، مصدر سابق، ص 281.

[3] – علي هارون، مصدر سابق، ص 83.

[4] – محمد حربي، مصدر سابق، ص 287.

[5] – العقيد طاهر الزبيري، العقيد سي عثمان بوحجر، العقيد محمد شعباني، وهم قادة الولاية الأولى والخامسة والسادسة على التوالي، للمزيد ينظر إلى، الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح**، المصدر السابق، ص ص 13- 14.

المرابطة في واد الصومام بقيادة محمد بن يحي المدعو علاوة، أما الولاية الثانية كانت تحت قيادة صالح بوبندير المدعو صوت العرب، فقد حاولت مجموعة تلمسان استمالتها بإرسال قايد أحمد إليها.للإثارة بعض الضباط ضد قيادتها، فألقى القبض عليه، ولم يطلق سراحه إلا تنازلا عند بن خدة الذي طلب منه ذلك.

وأمام ذلك الوضع هاجم العقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى بقواته الولاية الثانية، وألقى القبض على بوبندير وبن طوبال، فتم بذلك ضم الولاية الثانية كلها إلى جانب مجموعة تلمسان[1].

وكان رد الفعل على ميلاد هذه المجموعة، ظهور لجنة أخرى للدفاع عن الثورة على يد كل من محمد بوضياف وكريم بلقاسم، وعرفت باسم مجموعة تيزي وزو، حيث كانت مدعومة من أغلب مجاهدي الداخل، فضمت هذه المجموعة أيضا محند أو لحاج قائد الولاية الثالثة (القبائل)، أما الولاية الثانية فوقفت إل جانب ح. ج. م في حين ادعت الولاية الرابعة الوقوف موقف الحياد في هذا الصراع[2].

هكذا أسس كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، لجنة التنسيق والدفاع في 26- 07- 1962[3]، وفي 02 أوت قبل بوضياف الانضمام للمكتب السياسي والدفاع عن أفكاره، والواضح أن كريم لم يبق في صفه إلا بوضياف من الناحية الشكلية لأنه قبل المشاركة في المكتب السياسي[4]. هذا بالإضافة إلى تحالف ح. ج. م، برئاسة بن خدة ومعه لخضر بن طوبال وبن بوصوف[5]، وصارت جماعة بن خدة ضعيفة خاصة بعد أن حاولت إدخال السلاح

---

[1] – رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع**، مرجع سابق، ص ص 62- 63.

[2] – الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح**، مصدر سابق، ص 14.

[3] – عبد القادر حميد، مرجع سابق، ص 236.

[4] – فضيلة شريك وحسينة غلاب، مرجع سابق، ص 86.

[5] – بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989** ، ج 02، د- ر- ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 237.

المخزن في ليبيا[1]، ووقفت الولاية الثانية إلى جانب ح. م. ج، واتخذت العاصمة قاعدة لها منذ أن دخلتها يوم 03- 07- 1962[2]، لكنها ضعفت بعد اعتزال بن خدة في شهر أوت 1962، وانسحاب العديد من أعضائها[3]، فبعد دخول أعضاء ح. ج. م إلى الجزائر، عقد أحمد بن بلة اجتماعا في مدينة الشلف 17- 07- 1962 مع قادة الولايات، وكان الدافع وراء ذلك هو تزكية المكتب السياسي الذي اقترحه في مؤتمر طرابلس[4]، وقد حسم الأمر لصالح جماعة تلمسان نظرا لاستقوائها بجيش الحدود، وحيازتها على تأييد الولايات الأولى، والخامسة والسادسة[5].

سعت كل مجموعة إلى استقطاب كافة الولايات بالداخل وقد كانت الولاية الرابعة المستهدف الأول من هذه السياسة، لأنها تسيطر على العاصمة ومختلف المواقف الضرورية للدولة، لذلك سارعت هيئة الأركان عن طريق أحمد بن بلة وقايد أحمد إلى محاولة إقناع مجلسها بشرعيتها في استلام السلطة لكن رد قادة الولاية كان حازما حيث أصدر قرار بتوقيف أحمد بن يوسف وفرضوا الإقامة الجبرية بالبليدة بتهمة انحيازه لتحالف هيئة الأركان أما قايد أحمد، فقد رفضوا جميع أطروحاته وأكدوا حيادهم بقولهم[6] « ... لا يمكننا أن نوجه بنادقنا التي صوبناها لصدر العدو الواحد أن نصوبها لهم، وإذا كان بإمكاننا أن نفعل شيئا فهو نوحد الصف ونبني جزائر المستقبل التي مزقتها معارك العدو ... وإذا لم نفلح في هذا المسعى، فسوف نلتزم الحياد إلى أن تتبلور المواقف ... أما إذا استقر تدهور الوضع، فإننا لن نقف مكتوفي اليدين ولن ولن نسمح للعابثين بمستقبل الجزائر أن يتمادوا في عبثهم ... وإذا كان لا

[1] – فضيلة شريك وحسينة غلاب، مرجع سابق، ص 86.

[2] – الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح**، مصدر سابق، ص 14.

[3] – بشير بلاح، مرجع سابق, ص 237.

[4] – نفسه ص ص 237 – 238.

[5] – فضيلة شريك وحسينة غلاب، المرجع السابق، ص 268.

[6] – لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 89.

بد من المحاكمة فأنتم جميعا معنيون بها لأنكم مسئولون على تمزيق وحدة الثورة، وإطالة المأساة التي يدفع ثمنها الشعب الجزائري»[1].

3.أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية:

3-1.جذور وأسبـاب الأزمة:

تعود جذور هذه الأزمة إلى القرار الذي أصدره م. و. ث. ج، في ديسمبر 1959 جانفي 1960، والمتمثل في إنشاء هيئة الأركان العامة، وقد اشتدت قيادتها، كما رأينا سابقا، إلى العقيد هواري بومدين، الذي نجح في إعداد جيش يدين له بالولاء، والطاعة رغم صغر سنه، وقد أظهر براعة فائقة في القيادة والتخطيط، وزادت شعبيته وانتقاداته اللاذعة للحكومة المؤقتة في مساعيها من أجل إيجاد حل دبلوماسي للقضية الجزائرية، إذ كان يرى أن هذه القضية، لا يمكن أن تحل إلا بالخيار العسكري، وفي هذه الفترة دخلت ح. ج. م في مفاوضتها مع فرنسا، رغم معارضة هيئة الأركان لشروط وقف إطلاق النار، إلا أن ح. ج. م واصلت مسارها التفاوض مع فرنسا، ووقعت نهائيا على وثيقة اتفاقيات ايفيان 18مارس 1962، ودخلت الجزائر مرحلة انتقالية (يقصد بها القشرة الفاصلة بين وقف إطلاق النار والاستفتاء حول تقرير المصير المحدد بتاريخ 01 جويلية 1962)[2].

لم تكن هيئة الأركان العامة في سنة 1962 قادرة على استلام السلطة للأسباب التالية، صغر سن بومدين ومعاونيه، وعدم انتمائهم إلى مجموعة القادة الأوائل، الذين أسسوا جبهة التحرير فلم تكن لهم الشرعية التاريخية اللازمة التي تخولهم إلى استلام مقاليد الحكم، وكانت في مواجهتهم ح. ج. م، التي انتخبت ديمقراطيا من قبل م. و. ث. ج، فقررت البحث

[1] – لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 90.

[2] – عمار ملاح، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس إلى سبتمبر 1962، د**– ر– ط، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 172.

عن حلفاء سياسين تتوفر فيهم الشرعية التاريخية، لمواجهة خصومها، فقرر بومدين التحالف مع بن بلة القريب إيديولوجيا من الشعب الجزائري، والبحث عن حلفاء ضد ح. ج. م.[1]

وكما رأينا، أنه خلال اجتماعات طرابلس، بدا واضحا تشكل تحالفين متصارعين، فالأول يمثل ح. ج. م، والولايتين الثانية والثالثة، ومنطقة الجزائر المستقلة، وفيدرالية فرنسا، والثاني تزعمه أحمد بن بلة المدعوم من طرف هيئة الأركان والولايتين الأولى والسادسة.

كانت ح. ج. م تراهن على ولايات الداخل، لحسم الخلاف لصالحها فقد توهمت أن عودتها الداخل في جو من الحماس كفيل، بحل المشاكل المعلقة منذ شهور لكن تأجيل تسوية الخلافات، تسبب في شق السلطة النظرية على السلطة الفعلية، ولهذا أرسلت ح. ج. م رابح زراري المدعو عز الدين، رفقة عمر أوصديق إلى العاصمة بهدف ترتيب الأمور لصالحها[2]، إضافة إلى ثلاثة قادة من رتبتهم العسكرية هم (هواري بومدين، المقدم قايد أحمد، سي سليمان، علي منجلي) يوم 30 جوان 1962 أي قبل 05 أيام من الاستقلال كي تضمن ح. ج. م، وإبعاد قادة الأركان من السلطة، وكان رد بومدين على هذا القرار بانسحابه إلى غار الدماء، وثم التحق بالولاية الأولى وعقد تحالف مع الطاهر الزبيري، وبن بلة، بالإضافة إلى تأييد الولايتين الخامسة والسادسة، بالإضافة إلى قادة الأركان، وقد قام بومدين بتهديد ح. ج. م، وذلك بفتح ملف اغتيال عبان رمضان، حيث كان الباءات الثلاثة متورطون في هذه القضية[3].

[1] – عمار ملاح، مرجع سابق، ص 172.

[2] – لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص ص 89– 90، 79.

[3] – أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، ط 02، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص 03.

إن هذه الأزمة التي انفجرت يوم 04 جوان 1962، بعد فشل المؤتمر في التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي المقترح عليهم[1]، ويرى سليمان الشيخ أن الحقيقة من أزمة الصيف، بما كان فيها من عنف وفوضى التي أدخلت واللامسؤولية التي عمت، قد فاجأت أكثر الناس اطلاعا ويقظة، وأسقط في يد أكثرهم وقاحة، فخصومات الأشخاص، والنزعة الذاتية، والانقلابات الشخصية غير المتوقعة، وعلى غير مبدأ والتحالفات و المعارضة التكتيكية التي كانت مفاجئة بقدر ما كانت عابرة، أضفت على صورة تسارع الأحداث ما يحمل على الاعتقاد بأن التاريخ فقد جن، غير أن الأزمة انفجرت علانية في اجتماع م. و. ث. ج، في طرابلس، وتركزت مباشرة على مستوى الخصومات الشخصية، وتلك النزاعات التي نشأت وتراكمت على طول فترة الكفاح المسلح، انبثقت فجأة وظهرت على السطح، وكانت كثرتها وتعقيداتها يساهمان في إشاعة الفوضى، وازدياد خطورة الأزمة، ووضعت ح. ج. م، في قفص الاتهام، واضطرت إلى الوقوف موقف الدفاع، أمام الهجمات المركزة عليها، ولاسيما من أعضاء هيئة الأركان الذين كانوا يلومونها على التنازلات التي قبلتها لحساب فرنسا في اتفاقيات ايفيان، وينقذون طريقة إدارتها للأمور، أما وإن الذاتية كانت غالبة، فإن صراعات الأشخاص قد غلبت على مناقشة الأفكار[2].

وحسب شهادة عبد الحميد مهري يرى أن أسباب وظروف هذه الأزمة كانت نتاج عن تراكمات سابقة، امتدت طيلة سنوات الكفاح المسلح لتنفجر مع نهايتها، وكان من أهمها اختلاف الآراء والاجتهادات في مواجهة مرحلة نهاية الثورة وبناء الدولة المستقلة أو ترجع

[1] – أحلام عبداوي ونسيمة قاشي، « **أحمد بن بلة الدور الوطني والثوري ورجل الدولة 1916 – 2012**»، (رسالة ماستر)، قاسمي يوسف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2016– 2017، ص 82.

[2] – سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، د– ر– ط، تر: محمد حافظ الجماني، مر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، ص ص 433– 434.

الخلافات إلى عودة نقاشات مؤتمر الصومام، وتنافس الأشخاص والزمر حول من يحكم في المرحلة القادمة وما هو برنامج العمل[1].

3-2.تداعياتها

ما إن بدأت الجزائر تجف دموعها وتجمع أشلائها وتلم السلطة أطرافها وتشرع في وضع ركائزها حتى طفت على السطح وجهات نظر عديدة حول أنماط تنظيم وتسيير الدولة المستقبلية، وكانت البداية الديمقراطية والتعددية الحزبية وكيفية الوصول إليها، ولكل يحمل نموذجا وتصور مما عاناه من ظلم وإجحاف في الحقبة الاستعمارية وكسب السيد أحمد بن بلة وحلفاءه الذين أوصلوه للحكم الجولة الأولى، بوجود حزب واحد وبقي خارج اللعبة الكل من السادة محمد بوضياف وآيت أحمد، ومحمد خيضر فيما بعد لأنه لم يكن راضيا على بعض المحيطين بالرئيس، ولم يستطع كبح جناحه وحبه للانفراد بالسلطة مستندا على ماضيه التاريخي وشعبيته، كأول رئيس للجزائر المستقلة مع أنه كان مسئولا على المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ومكلفا بتحضير مؤتمر الحزب[2].

أما الجانب العسكري الذي يمثله بومدين فكان يحمل مشروعا بدأ التخطيط له منذ أن ترأس هيئة الأركان العامة في 1959 بإعداد جيش قوي عددا وعدة وتنظيما وتقنية، تتوفر فيه مواصفات ومقاييس الدولة المعاصرة، والإشكالية التي طرحت بعد الاستقلال، حيث استطاع

[1] – عبد الله مقلاتي، **عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية**، د– ر– ط، دار العلم والمعرفة، د– س– ن، ص ص 240– 241.

[2] – محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، تق: السيد عيسى بوضياف، ط 01، دار النعمان، الجزائر، 2010، ص ص 66– 67.

بومدين استصدار مرسوم تغيير اسم جيش التحرير الوطني باسم الجيش الوطني الشعبي وأعاد هيكلته[1].

أما فيما يخص اختلاف وجهان النظر في تشكيلته هيئة الأركان والسرعة في تسريح أعضاء جيش التحرير دون تأمين مستقبلهم، مما جعل قادة الولايات تقوم بالتدخل السريع باتفاق هذا التصريح وإدماج بعض الإطارات في الحرب محاولة الحفاظ على الخط العام للثورة[2].

إذ أدت هذه الأزمة إلى اختلاط الصفوف في القواعد وإلى التشرذم الواسع في القيادة ومن نتائج هذا الوضع:

أ. انتصار المكتب السياسي:

في 22 جويلية 1962 بتلمسان، بادر بن بلة إلى الإعلان عن قيام المكتب السياسي بأعضائه السبعة، الحائزين على ثقة المجلس كسلطة وطنية شرعية بالجزائر المستقلة[3].

وفي 02 أوت تمكن لمكتب برئاسة بن بلة دخول العاصمة والاستقرار فيها كسلطة قيادية حاكمة بموافقة جميع الأطراف عدا حسين آيت أحمد الذي انسحب إلى باريس مؤقتا متهما الجميع بالتكالب على السلطة[4].

ويقول بورقعة أن الولاية الرابعة قررت السماح لأعضاء المكتب السياسي بالدخول إلى العاصمة بناء على اتفاق مبدئي، تم في 25 سبتمبر نص على التحضير لانتخاب مكتب

[1] – نوال بن عيسى، " **أزمة صائفة 1962 بالجزائر**"، (رسالة ماستر)، علي آجقو، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 – 2014، ص 66.

[2] – نفسه، ص 67.

[3] – لطفي الخولي، مصدر سابق، ص 37.

[4] – محمد بلعباس، مرجع سابق، ص 291.

سياسي مؤقت[1]، وانتخاب أعضاء مجلس وطني جديد تكون له صلاحيات لتعيين أعضاء دائمين في المكتب السياسي[2]، وبذلك دخلت الجزائر عصر جديد من الاستقرار النسبي أتاح لها الانتخاب للمجلس التأسيسي التشريعي[3]، بعد انتصار المكتب السياسي وعزمه على التمرد وعودته لتولي سلطته كاملة[4].

على إثر هذا الوضع قرر بن بلة وفرحات عباس وخيضر تشكيل حكومة لا يتمثل فيه غير أنصار مجموعة أنصار تلمسان، لذلك شطب من لوائح النواب خمسون قياديا من بينهم بن خدة وبوصوف، بن طوبال ودحلب والعقداء بوبندير وعلي كافي، وبن عودة والرائدون طاهر بودربالة عبد المجيد كحل الرأس، بالإضافة إلى محمد بن يحيى ومصطفى الأشرف وكلهم أعضاء في المجلس الوطني[5].

ب. تشكيل المجلس التأسيسي وقيام حكومة بن بلة:

في 20 سبتمبر 1962، أسفرت الانتخابات على جعل 195 مترشح و 195 منتخبا، وشرع الرحمان فارس نتائج الاقتراع[6]، قام بن بلة بزيارة فرحات عباس لوضع التنظيم الداخلي للجمعية القادمة وصرح كري بلقاسم أنه مستعد للقيام بدور نائب تيزي وزو، أما بوصوف لم يقدم أبدا ترشيحه، وجعل منتخبا في سطيف وهدد بأنه سوف يستقيل من منصبه[7]، حيث تم

[1] – من مهامه التحضير للانتخابات المجلس الوطني التي حددت في 27 أوت 1962، والإدارة المؤقتة لجبهة التحرير الوطني في المجال التنظيمي، للمزيد ينظر: بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، مصدر سابق، ص 50.

[2] – لخضر بورقعة، مصدر سابق، 103.

[3] – تشكل من المجلس يوم 20 سبتمبر 1962، برئاسة فرحات عباس وأعلن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، للمزيد ينظر، رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع**، مرجع سابق، ص 67.

[4] – لطفي الخولي، مصدر سابق، ص 38.

[5] – محمد حربي، مصدر سابق، ص 307.

[6] – تشرع عبد الرحمان فارس نتائج الاقتراع، فكانت المشاركة هامة 661. 303. 5 مصوتا 033. 504. 6 مسجلا وامتنع 46. 18 بالمئة، للمزيد ينظر إلى، علي هارون، مصدر سابق ، ص 113

[7] – نفسه، ص 213.

التكليف محمد خيضر ورابح بيطاط بالعمل على تحويل ج. ت. و إلى حزب ثوري يواصل تصفية المواقع الاستعمارية في الاقتصاد، وقد اصطدمت عملية تحويل جبهة التحرير إلى الحزب الثوري بالمكتب السياسي وخصومه من جهة وداخل المكتب السياسي من جهة أخرى، ويمكن تفسير ذلك في نقطتين أساسيتين هما:

- نزعة بن بلة إلى احتكار السلطة، وضغوط جماعة وجدة الرافضة لقيام أية مؤسسة يمكن أن تنافسها[1].

ومن هنا يمكن القول أن هذه المرحلة من الصراع حول السلطة انتهت لتوطيد أركان المكتب السياسي وأجهزة الحكومة والبرلمان والجيش في البلاد[2]، ومع ذلك استمرت الأزمة بتأسيس محمد بوضياف حزب الثورة الاشتراكي الذي يعترض على شرعية المكتب السياسي الذي شكله بن بلة[3].

ج. إلقاء القبض على محمد بوضياف:

كانت وضعية الجزائر بعد الاستقلال مزررية، وكان الرئيس بن بلة يحاول التخلص من هذا الوضع وإعادة بناء الدولة الجزائرية[4]، لكن النشاطات المعارضة لمحمد بوضياف كانت تهدد الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد، فالصراع بين بلة وبوضياف حول من يمتلك الشرعية التاريخية لحكم الجزائر كان محتدما، ويقول الطاهر الزبيري أن بوضياف يرى أنه أحق بالسلطة من بن بلة لأنه كان ضمن مجموعة 22، ويعتبر أب للثورة للجزائرية، وأما بن بلة فيستند شرعيته التاريخية لكونه آخر قائد للمنظمة الخاصة التي هي أصل الثورة[5]، وبعد تراجع

[1] – محمد بلعباس، مرجع سابق، ص 292.

[2] – نفسه، ص 293.

[3] – بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 – 1988**، تر: صباح ممدوح كعدان، د– ر– ط، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص 20.

[4]– نفسه، ص 23.

[5] – الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح**، مصدر سابق، ص 25.

جماعة تيزي وزو والولاية الرابعة، أراد بوضياف وكريم بلقاسم تنظيم تجمعات شعبية مضادة لحكم بن بلة[1]، وعاد بوضياف إلى المسيلة التي كانت تابعة للمنطقة الأولى بقيادة الأولى بقيادة الطاهر الزبيري، بدأ بوضياف وكريم بلقاسم في تنظيم هذه التجمعات، هذا ما أدى بالطاهر الزبيري إلى إعطاء أمر لقائد الفيلق بالمسيلة بتحذير بوضياف من القيام بأي نشاط سياسي يؤدي إلى الانقسام والانشقاق داخل الولاية الأولى، لكن بوضياف لم يأبه لأوامره وواصل مسيرته[2]، فأعطى الطاهر الزبيري أوامر باعتقال محمد بوضياف بباتنة، بعدها أخبر بن بلة بقضية اعتقال محمد بوضياف، فقام بن بلة بإرسال بيطاط لتوفيقه، فتم وضعه في الإقامة الجبرية، وفقا لأوامر بن بلة، وتم سجنه في بشار في الناحية العسكرية الثالثة، وبعد فترة من الاعتقال سمح له بن بلة بالخروج إلى المغرب[3].

4.محاولة تسوية الخلاف مع قيادة الأركان:

على الرغم من تكوين حكومة جديدة برئاسة بن خدة، ظل الخلاف قائما مع هيئة الأركان العامة، فمن أجل قبول سلطة هذه الحكومة توجه بن خدة إلى غارديامو لاقتراح مشروع إعادة تنظيم الجيش المتمثل في إنشاء هيئة في الغرب وأخرى في الشرق، فأجيب عن اقتراحه بأنه ليس لهم صلاحيات لمناقشة ذلك وأن هيئة الأركان المعينة من طرف م. و. ث. ج المخولة قانونيا بذلك[4]، وبهذا أدركت ح .ج. م أنها غير قادرة أن تعرض نفسها أمام قيادة الأركان فغيرت من طريقها إذ في 27 سبتم بر 1961 أمرت الولايات إيقاف كل الاتصالات مع قيادة الأركان وفي الوقت نفسه حاول بن خدة تكسير وحدة الضباط فنصب قيادة جديد على رأسها موسى بن أحمد كما اتهم رئيس الحكومة قيادة الأركان أنها مسئولة عن الانسداد وأنها رافضة للسلم.

---

[1] – رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع**، مرجع سابق، ص 41.

[2] – الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح**، مصدر سابق، ص 27.

[3] –نفسه ,ص 30.

[4] – مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 193.

وفي تلك الفترة ذهب بعض الضباط إلى كريم بلقاسم يطلبون منه النصح لكنهم لم يتلقوا منه أي أمر ملموس، وفي نوفمبر لم تستطع الحكومة وأن تفرض سيطرتها على الجيش وبهذا رأى أعضائها أنهم حققوا النصر حيث رجع علي منجلي أولا ثم لحق به العقيد بومدين، وهذا من أجل مواجهة النقيب موسى فقد حاول هذا الأخير القيام بتمرد على هيئة الأركان بالاعتماد على معسكرات جيش التحرير الوطني في الدار البيضاء والقنطيرة، وتدخلت الشرطة المغربية وأطلقت سراح النقيب مصطفى، وذلك بتدخل من شوقي مصطفاوي[1]، (ممثل جبهة التحرير الوطني بالمغرب) أحمد أمر بإعدام النقيب موسى إلا أن الأزمة لم تحل إلا عندما تراجعت ح. ج. م عن مشروعها وأمرت بوضع المعسكرات[2]، التي كانت تحت قيادة النقيب موسى تحت تصرف بن طوبال[3]، وبهذا أخرجت ح. ج. م ضعيفة وتدهورت مصداقيتها، أما هيئة الأركان فقد أصبحت أقوى من ذي قبل، وفي ظل هذا الظرف حاول كريم بلقاسم من رضى هواري بومدين فاقترح عليه منصب جنرال إلا أنه رفض ذلك، كما قام بتسجيل محادثة دون علم كريم بلقاسم ونشرتها هيئة الأركان لكي تظهر أن بعض أعضاء ح. ج. م مفسدون[4].

كما بدأ بومدين يبحث عن تحالف مع القادة المسجونين بفرنسا فالبداية كانت المحاولة مع بوضياف غير أن المحاولة فشلت بحكم أن هذا الأخير كان حليفا لكريم بلقاسم، وفي الأخير تمكن عبد العزيز بوتفليقة – أحد الضباط المقربين من هواري بومدين – من الاتصال ببن بلة للتفاوض معه من أجل الانضمام لمجموعة هيئة الأركان العامة، ومن أجل حل الأزمة التي كانت بينهما، غير أن بن بلة لم يكن متحمسا لذلك، لأنه كان يعلم أن هيئة الأركان العامة اتصلت ببوضياف، وبالمقابل رأى أن تحالفه مع الهيئة سيمكنه من التخلص

[1] – سهام ميلودي، مرجع سابق، ص 67.

[2] – جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 138.

[3] – نفسه، ص 138.

[4] – سهام ميلودي، المرجع السابق، ص 69.

من بوضياف وكريم، والوصول إلى زعامة جبهة التحرير الوطني، ومن أجل هذا تم التحالف بين بن بلة وهيئة الأركان العامة حول طريقة حل الأزمة[1].

وأثناء ذلك اتصل بن خدة بهيئة الأركان في غارديامو للتفاوض معها في كيفية تسوية الخلافات القائمة بين الطرفين غير أنه أعطى انطباعا لهيئة الأركان بأن ح. ج. م ، قد ورثت من هذا الخلاف عن الحكومة السابقة، ولا يستطيع فعل أي شيء، فتم تأجيل أمر الخلاف، فقد كان من الضروري توجيه كل الجهود نحوها لأن الأمر يتعلق بمصير الشعب الجزائري[2].

خلاصة الفصل :

ومما سبق ذكره من نتائج الصراع توصلنا إلى: أنه رغم حدوث أزمة كادت تعصف بهيئة الأركان وتشكيل تحالفات مضادة إلا أنه لم يحدث أي قطيعة نهائية ومع ذلك فمحاولة التسوية بدورها لم تؤدي إلى أي توافق واتحاد بينهما.

[1] – علي كافي، مصدر سابق، ص ص 282– 283.

[2] – سهام ميلودي، مرجع سابق، ص 70.

الخاتمة

خاتمة

في حقيقة الأمر أن موضوع صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ليس بالأمر الهين أو السهل، لأنه يمس قضايا جوهرية وحساسة في تاريخ الجزائر المعاصر عامة ،وخاصة المرحلة الأخير من تاريخ الثورة التحريرية، ولازال أثره حتى بعد الاستقلال ،في شقيه السياسي والعسكري إذ أن الخوض في غمار هذا الموضوع ومجرياته مكننا من فهم القليل من المبهمات المتعلقة بتاريخ الثورة ، وصراع قادتها حول السلطة ،ويمكننا أن نلخص نتائجه في ما يلي :

- ✓ كان لمؤتمر الصومام صدًا واسعًا وبعيد المدى في تأجيج الصراع بين العسكريين والسياسيين.
- ✓ بذل المجلس الوطني للثورة الجزائرية مجهودًا كبيرًا في دورته الثالثة والرابعة، لكن رغم هذه الجهود المبذولة إلا أن القرارات الصادرة حول اجتماعاته بقيت حبرا على ورق.
- ✓ لقد كان لتأسيس وتشكيل هيئة الأركان العامة، تأثيرا كبيرا في تفاقم الصراع السلطوي، نظرا للدور الذي لعبته في توحيد وتنظيم جيش الحدود، بعد أن كان مشتتا بين عدة قيادات، وعلى الرغم من تقديم استقالتها إلا أن جيش الحدود بقي خاضعا وتابعا لقائدها هواري بومدين.
- ✓ كان لميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية، دورا في افتعال نار الفتنة بين الباءات الثلاث، فالصراع الإيديولوجي لم يكن هنا دائما صراع أشخاص وأفراد يبحثون عن تحالفات سلطوية، بل وصل الأمر إلى صراع في الأفكار والمبادئ.
- ✓ كان عزل قيادة الأركان وتهميشها في اجتماع زمورة، خطأً كبيرًا ساهم في عرقلة المسار الثوري، لانعقاده من أجل البحث عن حلول فورية ومستعجلة، إلا أن بعض الولايات قد أعلنت رفضها الصريح والمعلن للمشاركة في هذا الاجتماع.

- ✓ لم ولن تتوقف الحكومة المؤقتة الجزائرية عن تحالفاتها المتكررة والمستميتة عن تجريد الهيئة من كل صلاحيتها العسكرية، حتى تتصدر المشهد السياسي وحده، ولولا كفاح قيادة الأركان كلما تراه ضروريا لها، لما كان للحكومة المؤقتة أن تمزج السياسي بالعسكري.
- ✓ كان لتصفية الحسابات الشخصية أثرًا كبيرًا في نتائج هذا الخلاف، فحدوث أزمة صائفة 1962، الأكثر حدّة إذ ترجع خلافاتها إلى عودة نقاشات مؤتمر الصومام، وتنافس الأشخاص والرموز حول من يحكم البلاد في مرحلة قادمة، فالأمر هنا يتعلق بإلقاء القبض على محمد بوضياف تحت أوامر أحمد بن بلة، وبالرغم من كل هذا إلا أن التداعيات لازالت مطولة لحدوث هذه الأزمة.
- ✓ إن قيام حكومة بن بلة ولتشكيلته لمكتب تأسيسي قد جعل الأمر أكثر تعقيدا، وخاصة مسألة الولاءات والانتماءات لأي صف، لذلك استمرت الأزمة بتأسيس حزب الثورة الاشتراكي بقيادة محمد بوضياف، الذي يعتبر طعنًا في شرعية المكتب السياسي.

الملاحق

تقديم الملاحق:

بعد استكمال ما تم عرضه في متن البحث، يلي ذلك قائمة الملاحق، حيث قمنا بتقديم ثمانية ملاحق في هذا البحث، ولكل ملحق وضيفته الخاصة، بحسب ما ورد فيه، باعتبارها خادمة ومكملة لما تم عرضه، بشكل مفصل وبإتباعنا لمنهجية البحث، حيث جاءت هذه الملاحق، مرقمة، معنونة، موثقة. لتزيد من حتمية وثقة القارئ، ولتأكيد على الأمانة العلمية. حيث أوردنا إدراج الملاحق في قائمة خاصة لكي لا نثقل على متن البحث وهامشه، لذلك أوردناها بشكل توضيحي لتكميل المعنى المقصود أعلاه، ولعل من بين الملاحق التي أدرجناها هي استقالة أعضاء هيئة الأركان و اجتماع زمورة.

الملحق 01: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957

- لمين دباغين
- الشريف محمود
- فرحات عباس
- عمر أوعمران
- كريم بلقاسم
- لخضر بن طوبال
- عبد الحفيظ بوصوف
- عبد الحميد مهري[1]

[1] – Khalfa Maamri, **Abane Ramande Documents et Vérités**, 2012, p 02

المحلق رقم 02: التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

فرحات عباس..... رئيس المجلس الوزاري

كريم بلقاسم ..... نائب رئيس المجلس الوزاري ووزير القوات المسلحة

أحمد بن بلة..... نائب رئيس المجلس

رابح بيطاط ..... وزير دولة

محمد بوضياف ..... وزير دولة

محمد خيضر ..... وزير دولة

محمد لمين دباغين.....وزير الشؤون الخارجية

محمود شريف ..... وزير التسليح والتموين

لخضر بن طوبال..... وزير الداخلية

عبد الحميد بوصوف ..... وزير الاتصالات العامة والموصلات

عبد الحميد مهري ..... وزير شؤون شمال إفريقيا

أحمد فرانسيس..... وزير الشؤون الاقتصادية والمالية

امحمد يزيد ..... وزير الأخبار

أحمد توفيق المدني..... وزير الشؤون الثقافية

الأمين خان ..... كاتب دولة

عمر أوصديق ..... كاتب دولة[1].

[1] – أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 581 – 582.

الملحق رقم 03: التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

السيد فرحات عباس..... رئيس الحكومة

السيد كريم بلقاسم ..... نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية

السيد أحمد بن بلة ..... نائب رئيس

السيد رابح بيطاط ..... نائب رئيس

السيد محمد بوضياف ..... وزير دولة

السيد محمد خيضر ..... وزير دولة

السيد السعيد محمدي ..... وزير دولة

السيد عبد الحميد مهري..... وزير الشؤون الاجتماعية

السيد عبد الحفيظ بوصوف ..... وزير التسليح والاتصالات العامة

السيد أحمد فرنسيس ..... وزير المالية والشؤون الاقتصادية

السيد أمحمد يزيد ..... وزير الإعلام[1]

[1] – وزارة المجاهدين المتحف الجهوي للمجاهد بتلمسان، **تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، الذكري الستون لاندلاع الثورة التحريرية، ص 04.

الملحق رقم 04: التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

بن يوسف بن خدة ..... رئيس

كريم بلقاسم ..... نائب رئيس والداخلية

أحمد بن بلة ..... نائب رئيس

محمد بوضياف ..... نائب رئيس

حسين آيت أحمد ..... وزير دولة

لخضر بن طوبال ..... وزير دولة

رابح بيطاط ..... وزير دولة

محمدي السعيد ..... وزير دولة

عبد الحفيظ بوصوف ..... التسليح واتصالات عامة

يزيد محمد ..... إعلام

سعد دحلب..... الشؤون الخارجية[1]

[1] – سعد دحلب، مصدر سابق، 249.

الملحق رقم 05: تصريح من المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته الثالثة

اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية بطرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960. وبعد استماعه إلى عرض عن نشاطات الحكومة المؤقتة للجهورية الجزائرية قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية بدراسة معمقة للوضع العسكري وبتنظيم وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني.

ودرس وضعية شعبنا وكذلك السياسة المتبعة من طرف الحكومة الفرنسية قصد خنق الكفاح التحريري لشعبنا، واتخذ إجراءات عل الصعيد التنظيمي ليجعل كفاحه أكثر فاعلية...

من جهة أخرى أكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأخذ بعين الاعتبار وعن طريق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 28 سبتمبر 1959 اللجوء إلى تقرير المصير، معتبرا أن هذا اللجوء بالنسبة للشعب الجزائري هو إحدى وسائل استرجاع استقلاله.... وبعد اتخاذ هذا الموقف، كان من الممكن أن يتحقق السلام فورا، خصوصا عندما أخذت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية البادرة العملية التي تمثلت في تعيينها يوم 20 نوفمبر 1959 خمسة من قادتها للشروع في محادثات مع الحكومة الفرنسية ... إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في نفس الوقت الذي يندد فيه بهذا السياسة العدوانية، يؤكد من جديد إرادة السلام لدى الشعب الجزائري الذي لم يضطر إلى اللجوء إلى الكفاح المسلح لإحراز حقه في الحرية والاستقلال إلا بعد أن استنفذ كل الوسائل السلمية.

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو متأكد من أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لن تدخر أي جهد للوصول إلى تسوية سلمية، يؤكد مع ذلك إرادة الشعب الجزائري الذي لم يضطر إلى اللجوء إلى الكفاح المسلح لإحراز حقه في الحرية والاستقلال إلا بعد أن استنفذ كل الوسائل السلمية.

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية تحية إجلال وإكبار حارة إلى الشعب الجزائري الذي يواجه منذ أكثر من خمس سنوات أبشع ألوان الهوان والتعذيب دون أن تلين إرادته الصلبة في الكفاح، وينحي بكل خشوع أمام أرواح مئات الآلاف من الشهداء الذين قدموا دماءهم لتحرير الوطن الجزائري ... إن المجلس الوطني للثورة الجزائري يوجه نداء إلى كافة الشعوب وإلى جميع الحكومات المناهضة للاستعمار لتقوي دعمها لكفاح الشعب الجزائري، ولتفرض السلام على الحكومة الفرنسية، وفي الوقت الذي يتحقق فيه الانفراج الدولي، وعشية مؤتمر القمة، يتعين على هذه الشعوب وهذه الحكومات أن تبقى يقظة من أجل أن يتحقق السلام العالمي في ظل الحرية والاستقلال لجميع شعوب العالم.

وبعد أن حيا الحكومة المؤقتة للجمهورية بالتصفيق، ختم المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعه بالنشيد الوطني للجزائر المستقلة.

تونس 19 جانفي 1960[1]

[1] – فتح الدين بن أزواو، **إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954 – 1962** ، د– ر– ط، دار الإرشاد، د– م– ن، د– س– ن، ص ص 360– 365.

الملحق رقم 06: استقالة أعضاء هيئة الأركان

DOCUMENT N° 59 (version intégrale inédite)

MEMOIRE DE L'ETAT-MAJOR GENERAL DE L'ALN A MONSIEUR LE PRESIDENT DU GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE (SOUS COUVERT DU CIG)[1]

15 juillet 1961. *SOURCE : archives privées.*

L'établissement de ce mémoire répond à deux préoccupations. D'une part, nous soussignés colonel Boumedienne, commandants Slimane, Mendjeli et Azzedine désirons rendre officielle notre démission de nos responsabilités à l'état-major général, d'autre part, donner les raisons et faits ayant déterminé cette décision.

Notre propos cherche à donner un sens à cette décision pour en éviter toute interprétation tendancieuse. Notre propos montre au travers de l'évolution politique et militaire que cette décision n'équivaut point à une fuite des responsabilités mais qu'il s'agit au contraire d'une décision à même, pensons-nous, de révéler à l'aide de multiples problèmes posés, la masse d'erreurs fort graves commises au nom de la révolution et auxquelles nous ne saurions apporter, plus avant, notre caution.

Ce document qui ne prétend pas avoir le caractère d'une étude exhaustive ne tend point à ouvrir une polémique vide de toute signification et encore moins à faire le procès de certains. Il est simplement destiné à rappeler de manière concise ce que nos écrits ont maintes fois rappelé en vain, des écrits adressés aux plus hauts responsables et qui n'ont sans doute pas toujours reçu la diffusion et la compréhension souhaitables au sein du gouvernement. Notre correspondance est là pour prouver que toutes les fois que les membres du gouvernement ont été à la hauteur de leur tâche, nous n'avons point manqué d'enregistrer avec satisfaction leur réussite. Ceci malheureusement n'a duré qu'un temps. Ceci malheureusement a progressivement fait place à une insouciance et à un à peu près point compatible avec l'esprit de dirigeants à la tête du gouvernement d'une nation en révolution. Et là aussi notre correspondance témoigne de l'orientation choisie depuis lors, orientation vers les chemins battus de la facilité.

La réunion des dix,[2] qui a été l'épilogue d'une crise ouverte, a permis à certains d'entre nous d'avoir une image sur la profondeur du cancer qui rongeait notre révolution.

Tripoli[3] ayant constitué la prise de conscience véritable nous semble-t-il pour ceux qui avaient perdu de vue les réalités, Tripoli ayant été l'occasion d'un nouveau départ sur des bases saines, il nous est d'autant plus douloureux de constater ce qu'il reste de l'historique serment prêté à l'issue de ce congrès.

La fausse orientation suivie depuis lors peut être envisagée à la lumière de deux catégories de problèmes, ceux que nous appellerons internes, et ceux qu'englobe le terme général de contentieux algéro-tunisien.

Ce que nous appelons fausse orientation en matière interne procède à la fois du déviationnisme et de la non-application des décisions de Tripoli. En ce qui concerne la première rubrique, il n'est que d'énumérer les nombreux travers enregistrés dont la somme est malheureusement un fardeau supplémentaire que la révolution déjà chargée ne peut se permettre de porter.

Nous avons toujours pensé que l'enfer vécu par notre peuple ne pouvait permettre à aucun d'entre nous le moindre oubli des douleurs et des deuils endurés par toutes les couches de nos populations. Nous avions toujours pensé que notre révolution ne pouvait guère s'accommoder des compromissions, des calculs personnels et des manoeuvres les plus mesquines. Et ne voilà-t-il pas que quotidiennement se déroulent, au su et au vu de tout un chacun, de mauvais exemples de corruption et de vénalité, ne voilà-t-il pas qu'un certain nombre d'éléments font couler à flots un argent corrupteur dont personne ne contrôle l'utilisation[4] ?

les seuls témoins en qui nous aurons toujours confiance resteront les cadres et les moudjahidines qui nous entourent depuis dix-sept mois, et l'oeuvre réalisée en dépit des obstacles insurmontables.

Cette oeuvre, les bilans qui seront présentés en fourniront et la matière et l'esprit. Pour assurer la continuité du travail et la permanence de l'autorité, certaines mesures conservatoires énoncées par la directive n° 24 et la décision n° 52 ont été prises en attendant le dénouement de la crise[26].

Il n'a pas été dans nos intentions de nous contenter de faire le procès des autres. L'action entreprise par nous et les activités qu'elle a fait naître sont ici pour prouver que nos critiques ne sont point stériles.

Nous laissons un certain nombre de commandements parfaitement organisés, des organismes structurés, une gestion des plus saines aussi bien à l'Est qu'à l'Ouest.

Nous laissons des jeunes et brillants cadres dont la déception et l'amertume ne vous échappent point. Un bilan général depuis février 1960 à nos jours décrit la situation organique et structurelle que nous avons établie et que nous laissons en place plus dynamique que jamais.

Pour l'Est : Zone Nord ; Zone Sud ; DGI[27] ; CDF[28](Services : sécurité, auto, santé, finances, allocations familiales, intendance) ; Services de l'EMG: commissariat politique, service armement, bureau technique, secrétariat général, trésorerie, bureau des effectifs, foyer central.

Pour l'Ouest : Zone Nord ; Zone Sud ; DGI ; CDF (Services : sécurité, auto, santé, finances, allocations familiales, Intendance)
— Services de l'EMG : commissariat politique, service armement, bureau technique, secrétariat général, trésorerie, bureau des effectifs, foyer central.

Des noyaux [29] : Frontière algéro-tunisienne (extrême-Sud) ; Frontière algéro-libyenne ; Frontière algéro-malienne ; Frontière algéro-mauritanienne.

Ce n'est pas sans angoisse et sans déchirement que nous quittons l'institution qui nous est la plus chère au monde, au moment le moins indiqué et parce que certains, nous en sommes conscients, ont voulu qu'il en soit ainsi. Plusieurs choix s'offraient à nous. Nous avons préféré celui-là, grave certes mais qui a l'avantage de laisser persister un soupçon d'unité à un moment où la révolution est soumise à une rude épreuve. Une épreuve qui en fait, n'est que la conséquence directe de l'inadaptation de nos structures actuelles à la forme de lutte que nous menons. Le système qui en effet est la charpente dans laquelle nous avons à nous mouvoir se trouve un tant soit peu dépassé. Ceci d'un point de vue tout à fait pratique puisqu'il est aisé de reconnaître qu'en sept années de révolution, une fois et une seule le CNRA a pu se réunir en session plénière si l'on excepte encore les nombreuses procurations dont étaient investis alors certains des congressistes.

Le mal, tout le mal nous le répétons, nous vient beaucoup plus des structures que des hommes. Pour le salut de la révolution, il est grand temps de revoir le système et de l'amender.

Pour ce qui est de notre acte, notre démission de l'état-major général ne nous enlève en rien la conscience de nos responsabilités révolutionnaires, en tant que militants de la cause nationale.

La révolution algérienne dirigée par un simple organisme d'Etat — et seulement dans la mesure où il gouverne — nous nous en remettons, pour ce qui est de notre cas, au sain jugement de tous les membres du CNRA, aussi bien ceux qui sont à l'intérieur que ceux qui sont à l'extérieur et plus particulièrement, les lueurs d'espoir et de con-

1

[1]- Mohamed HARBI, op cit, p p 343, 344.

الملحق رقم07: البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الرابعة[1]

بيان

المجلس الوطني للثورة الجزائرية

نص البلاغ الذى اذيع عقب اجتماع المجلس الوطنى للثورة الجزائرية :

« اجتمع المجلس الوطنى للثورة الجزائرية فى طرابلس من 9 الى 27 اوت 1961

وقد مجد مجلس الثورة ، الشعب الجزائرى وكل ضحايا القضية الوطنية ، كما حيا جيش التحرير الوطنى البطل وكل الوطنيين الموجودين فى السجون ومراكز التجمع والمحتشدات الاستعمارية

ان المجلس الوطنى للثورة الجزائرية حدد مشاريع المستقبل بالنسبة لحرب التحرير التى يقودها الشعب الجزائرى وصادق على النصوص التى تضبط اتجاه واهداف الثورة الجزائرية

وفيما يتصل بميدان الكفاح، خصص مجلس الثورة اشغاله لدراسة وسائل الكفاح وصادق على مقررات تنص على تعزيز نشاط جيش التحرير الوطنى وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالى وتدعيم اجهزة الاطارات السياسية والاجتماعية داخلها

وفى الميدان الخارجى، اتخذت مقررات تهدف الى تمديد عمل الثورة الجزائرية الذى يدخل فى نطاق سياسة عدم الانحياز ، وهو عمل يهدف الى تجنيد اقصى ما يمكن من وسائل الاعانة المادية والسياسية والدبلوماسية والى اضعاف الموقف الدولى للاستعمار الفرنسى

وقد ضبط المجلس الوطنى للثورة الجزائرية المحتوى الديموقراطى والاجتماعى لكفاح الشعب الجزائرى الذى تعبر جبهة التحرير عن مطامحه، بوصفها قائدة الامة ، وهذه المطامح ترمى الى تشييد امة عصرية ، وبناء اقتصاد فى خدمة الشعب وتحقيق البعث الثقافى

وقد اكد المجلس الوطنى للثورة الجزائرية من جديد مواقف الثورة الجزائرية فى ميدان المغرب العربى ، والميدان العربى والافريقى ، وفى النطاق الافريقى ـ الآسيوى، وهى مواقف تندرج فى حركات التحرير التى تقودها الشعوب للتخلص من الاستعمار المباشر ومن مخلفاته المتمثلة فى الاستعمار الحديث ، كما ان الثورة الجزائرية تدرج كفاحها فى حركة الوحدة المغربية والعربية والافريقية

ان المجلس الوطنى للثورة الجزائرية سجل اهمية المساندة المادية والسياسية والدبلوماسية التى منحتها البلدان الاشتراكية واقطار افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية للثورة الجزائرية

وقد اكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية من مسالة الحل التفاوضى على اساس حق الشعب الجزائرى فى الاستقلال وفى تقرير المصير ، ويؤكد المجلس من جديد ان هذا الحل ممكن فى نطاق المبادىء الاساسية التى تحافظ على سلامة التراب الجزائرى باكمله ، بما فيه الصحراء ، وعلى وحدة الشعب الجزائرى ، والتعاون على قدم المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب

ان المجلس الوطنى للثورة الجزائرية قد سجل بارتياح الاعانة التى قدمتها معظم البلاد الافريقية الى الشعب الجزائرى، ودرس وسائل تعزيز كفاح الشعب الجزائرى من اجل الدفاع عن سلامة ووحدة ترابه بما فيه الصحراء ، ومن اجل احباط المطامع الاجنبية

ودرس المجلس ايضا مشاكل تنظيم اجهزة الثورة الجزائرية ، على ضوء التجارب التى مرت بها منذ غرة نوفمبر 1954 ، وقرر تركيز وتنسيق الاجهزة المسيرة

وقد عين المجلس الوطنى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكلفها بتطبيق هذه المقررات .

[1] – جريدة المجاهد، **العدد 103**، 28– 8– 1961، ص 03.

الملحق رقم 08: اجتماع زمـورة[1]

RESOLUTION D'UNE REUNION INTER-WILAYAS A ZEMMORAH

25 juin 1962 SOURCE : archives privées.

Participants :
Wilayas 2, 3, 4 — Zone autonome d'Alger — Fédération de France. (Fédération de Tunisie invitée).

Résolution générale :
— considérant que les divisions au sein du gouvernement ont porté atteinte à son autorité,
— considérant que le conflit gouvernement état-major a détruit les principes d'autorité et créé un vide absolu,
— considérant qu'en l'absence d'une autorité effective, les wilayas agissent séparément,
— considérant qu'une menace grave pèse sur l'unité, non seulement du FLN mais de la nation

Les responsables des wilayas 2, 3, 4 des Fédérations de Tunisie et de France et de la zone autonome d'Alger réunis les 24 et 25 juin 1962 à Zemmorah,
Décident :
1. La création d'un comité de coordination inter-wilayas pour unifier leur action et sauvegarder la nation.
Ce comité a pour tâche :
a) de préparer les listes des candidats à la Constituante,
b) d'arrêter les conditions de déroulement et de participation au congrès national,
c) d'organiser l'intégration au sein des wilayas respectives des unités de l'ALN stationnées aux frontières,
d) de faire rentrer l'armement stocké à l'extérieur du pays.
2. Décident de lancer un ultime appel à tous les membres du gouvernement, autorité légitime du pays, pour :
— rester unis jusqu'à l'élection de l'assemblée constituante,
— préparer la prise en charge de la souveraineté nationale après le 2 juillet,
— aider le comité inter-wilayas et la zone autonome d'Alger,
— dénoncer les membres de l'état-major,
— prendre les mesures adéquates pour sauvegarder l'intégrité territoriale et les intérêts de la nation.

Les responsables réunis à Zemmorah prennent l'engagement de rester unis, de défendre les objectifs de la révolution et de tout mettre en œuvre pour construire la patrie en restant fidèles, à la mémoire des martyrs et aux intérêts supérieurs du peuple algérien.

Fait le 25 juin 1962, à Zemmorah

Pour les conseils de wilayas et des Fédérations :
Wilaya 2
Wilaya 3
Wilaya 4

Zone autonome d'Alger
Fédération de Tunisie
Fédération de France

[1] – Mohamed Harbi, op–cit, p 345.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر

أ-المصادر العربية:

1. بورقعة لخضر، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط 10، دار الأمة، 2007 م.

2. تابليت علي، **فرحات عباس رجل الدولة**، منشورات الأبيار، الجزائر، 2009م.

1. تقية محمد، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والنضال**، تر: عبد السلام عزيزي، ط-ر- ط، دار القصبة، الجزائر، 2010 م.

2. توفيق المدني أحمد، **حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة التحريرية، ج 03، د-ر-ط،**

5.عباس محمد، **فرسان الحرية شهادات تاريخية**، د-ر-ط، دار هامة، الجزائر، 2001م.

3. بن جديد الشاذلي، **مذكرات الشاذلي بن جديد 1929 م- 1979م**، ج 01، تح: عبد العزيز بوبكير، د-ر - ط، دار القصبة، الجزائر، 2011م.

4. بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962- 1988**، تر: صباح ممدوح كعدان، د- ر- ط، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2012.

5. بن خدة بن يوسف، **جذور أول نوفمبر 1954م**، تر: مسعود حاج مسعود، ط 02، دار الشاطبية، الجزائر، 2011م.

6. ـــــــــــــ، **شهادات ومواقف**، ط 01، دار النعمان، الجزائر، 2001 م.

7. ـــــــــــــ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**، تع: لحسن زغدار ومحل الجبائلي، مر: عبد الحكيم الحسين د- ر- ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، د- س- ن.

8. بن شريف أحمد،**فجر المشاتي أو لمحات عن الثّورة الجزائريّة في معركة التّحرير،ط2**،الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع،د-م-ن،1977م- المؤسسة الوطنيّة للكتاب، د-م-ن،1988م.

9. الجنيدي خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة، ج 02**، د- ر- ط، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

10. الجنيدي خليفة وآخرون،**حوار حول الثّورة،ج3**،د-ر-ط،المركز لوطني للتّوثيق والصّحافة والإعلام،د-م-ن،1986م.

11. حربي محمد،**الثّورة الجزائريّة سنوات المخاض**،تر:نجيب عيّاد وصالح المثلولي،المؤسسة الوطنيّة للطّباعة،الجزائر،1994م.

12. ــــــــــــ،**جبهة التّحرير الوطني الأسطورة والواقع،1954م/1962م**،تر:كسير قيصر داغر،ط1، دار الكلمة،بيروت،1983م.

13. الخولي لطفي،**عن الثّورة بالثّورة في الثّورة حوار مع بومدينّ،د-ر-ط،منورات** التّجمّع الجزائري البومدييني الإسلامي،الجزائر،1975م.

14. دحلب سعد، **المهمة المنجزة من أجل الاستقلال**، د- ر- ط، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

15. الذّيب فتحي، **عبد النّاصر والثّورة الجزائريّة**،ط2، دار المستقبل العربي،القاهرة،1990م.

16. الزبيري الطاهر، **آخر قادة الأوراس التاريخي 1922 - 1962 م، د-ر- ط**، منشورات anep، الجزائر، 2007.

19..ــــــــــــ،**نصف قرن من الكفاح مذكّرات قائد أركان الجزائر**،د-ر-ط،دار الشّروق،2011م.

17. السّعدي عثمان،**مذكّرات عثمان السّعدي**،ط1،دار الأمّة،الجزائر،2000م.

18. الشيخ سليمان،**الجزائر تحمل السّلاح أو زمن اليقين**،د-ر-ط،تر:محمد حافظ الجمالي،مر:مسعود حاج مسعود،دار القصبة،الجزائر،2007م.

19. الصيد محمد عثمان،**محطات من تاريخ ليبيا مذكّرات محمد عثمان الصّيد،ط1**،طلحة جبريل،الرّباط،1995م.

20. عبّاس محمد ، **اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف**،د-ر-ط،دار هومة ،الجزائر ،2001م.

21. ــــــــــــ،**الثّورة الجزائريّة نصرٌ بلا ثمن،ج1**،د-ر-ط،دار هومة،الجزائر،د-س-ن.

22. ــــــــــــ،**روّاد وطنيّة...ثوّار عضماء**،ج7،د-ر-ط،دار هومة،الجزائر،د-س-ن.

23. العظمة بشير،**جبل الهزيمة بين الوحدة و الإنفصال**،ط1،رياض ريّس،لندن،1991م.

24. قدّاش محفوظ،**وتحرّرت الجزائر**،تر:العربي بونيون،د-ر-ط،دار الأمّة،الجزائر،2011م.

25. كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي من مناضل سياسي إلى قائد عسكري 1946 – 1962**، د- ر- ط، دار القصبة، حيدرة- الجزائر، 2007.

26. مالك رضا،**الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السّرية 1956م-1962م،تر:فارس** غصّون،ط1،دار الفرابي،بيروت_لبنان،2003م.

27. محساس أحمد، **الحركة الثّوريّة في الجزائر من ح ع 1 إلى الثّورة المسلّحة، تر:حاج** مسعود و محمد عبّاس، د-ر-ط،دار القصبة،الجزائر،2003.

28. منصور أحمد،**الرّئيس أحمد بن بلّة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر،ط2،دار** الأصالة،الخرايسيّة،الجزائر،2009م.

29. الميلي مبارك ,**مواقف جزائرية**، ط 01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

30. هارون علي، **خيبة الانطلاق وأزمة صيف 1962م**، الصادق عماري وأمال فلاح، مر: مصطفى ماضي، د- ر- ط، دار القصبة، الجزائر، 2003م.

ب-المصادر الأجنبية:

1. Slimane Chikh, **L'Algérie en armes ou le temps des certitudes,** paris, 1981.
2. Hardi Mohamed, **Les archives de la révolution algérienne.**
3. Perre le Goyet, **la guerre d' Algerie, édperrim, Paris**, 1989.
4. Acheur cheurfi, **la classe politique algérienne de 1900 à nos jours**, Ed casbah, Alger, 20.
5. patrik Eveno et Jean planchais, **la guerre d' Algérie Dossier et temoignages**, ed laphnic, Alger, 1990.
6. Raphaelle Bramche**, la torture et l'armée, pendant la guerre d'Algérie (1954 – 1962), ed Gallimard**, paris, 2001.
7. Saad Dahlad, **Mission Accomplie, pour l'indépendance de l'Algérie,ed Dahlab,** Alger, 1990.
8. Benyoucef Benkhedda, **l' Algérie à l' indépendance, la crise de 1962, ed Dahlab, Alger, 2000.**
9. maamri khalfa, **Abane Ramdane Documents et Vérités**, 2012**.**
10. Ferahat Abbas, **Autopsie d' une guerre éd Gainer frères,** Paris, 1980,

ثانيا: المراجع

أ-الكتب:

1. إبراهيمي عبد الحميد، **في أصل الأزمة الجزائرية،1958م،1999م**،ط1،مركز دراسات الوحدة العربيّة،بيروت،2001م.
2. إحدادن زهير، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1956 – 1962**، ط 01، مؤسسة إحدادن، الجزائر، 2007.
3. بجاوي محمد، **الثورة الجزائرية والقانون 1960 – 1961**، ط 02، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

4. بديدة لزهر، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية**، د- ر- ط،شمس الزيبان ،الجزائر،2013.

5. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989**، ج2، د- ر- ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

6. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989**، ج2، د- ر- ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

7. بلاسي نبيل،**الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، د-ر-ط،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الإسكندرية ،1990م.

8. بلحاج صالح، **أزمات جبهة التّحرير الوطني وصراع السّلطة 1956-1965م**،ط1،دار قرطبة،الجزائر،2006م.

9. ـــــــــــــ، **تاريخ الثّورة الجزائرية**، د-ر-ط،دار الكتاب الحديث،القاهرة،2010م.

10. بلعباس محمد، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، د-ر-ط،دار المعاصرة،الجزائر-المحمدية، 2009م.

11. بن أزواو فتح الدين، **إيديولوجية الثورة الجزائرية1954ـــ1962**،د- ر- ط،دار الإرشاد، د- ب- ن، د- س- ن.

12. بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954ـــ1962ومعالمها الأساسية**،د- ر- ط،دار النعمان، د- د- ن،2012.

13. بن سلطان عمّار، **الدعم العربي للثورة الجزائرية**،د-ر-ط،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م،الجزائر،2007م.

14. بوحوش عمّار،**التاريخ السّياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م**، د-ر-ط،دار الغرب الإسلامي،بيروت،2005م

15. بورغدة رمضان، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (سنوات الحسم والخلاص 1958 – 1962)**، ط 01، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012.

16. بوضربة عمر،**النّشاط الدّبلوماسي للحكومة المؤقّتة للجمهوريّة الجزائريّة(سبتمبر 1958-جانفي 1960م)**، د-ر-ط، دار الحكمة،الجزائر،2012م.

17. حميد عبد القادر،**فرحات عبّاس رجل الجمهوريّة**،د-ر-ط،دار المعرفة،الجزائر،د-س-ن.

18. خليفي عبد القادر،**سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته**،تر: سموحي فوق العادة واحمد عويدات،ط1منشورات عويدات ،بيروت،1971م.

19. خيضر ادريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1930 – 1962م**، ج 02، د – ر – ط، دار الغرب، الجزائر، 2005 م.

20. رخيلة عامر،**التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980م**،د-ر-ط، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر- بن عكنون، 1993.

21. الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)**،ج2،د-ر-ط،منشورات اتّحاد كتاب العرب،دمشق،1999م.

22. ــــــــــــــ،**كتاب مرجعي عن الثّورة التّحريرية 1952-1962م**، د-ر--ط،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية،الجزائر،2006م.

23. زروال محمد،**إشكالية القيادة في الثورة التحريرية الولاية الأولى نموذجا**،د-ر-ط،المطبعة الرسمية ،البساتين،الجزائر،2007م.

24. زغدود علي، **صفحات من ثورة التحير الجزائراية**، د- ر- ط، متيجة للطباعة، الجزائر، 2006م.

25. زغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصّومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائريّة،1956-1962م**،د- ر- ط،دار هومة،الجزائر،2009م.

26. زوزو عبد الحميد، **المرجعيّات التاّريخيّة للدّولة الجزائريّة الحديثة**،د-ر-ط،دار هومة ،د-م-ن،2009م.

27. زيدان المحامي زبيحة، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، د- ر -ط ،دار الهدى ،الجزائر ،2010.

28. السلطاني ابو جرة، **جذور الصراع في الجرائر**، ط2، دار الأمة ،الجزائر ،1999.

29. ضيف الله عقيلة، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962**م،ط1،البصائر الجديدة،الجزائر ،2013م.

30. طلاس مصطفى والعسلي بسام، **تاريخ الثورة الجزائرية**، ط 01، دار الشورى، لبنان، 1982.

31. العسلي بسام، الاستعمار **الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط 01، النفائس، بيروت 1984 - 1976.

32. ـــــــــــ،**جبهة التّحرير الوطني**،ط2، دار النّفائس، بيروت،1986م.

33. العلوي محمد، **قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954ـــ1962**، ط1،منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين،بسكرة،2013.

34. العمامرة سعد البشير ،**هواري بومدين الرئيس القائد1932ـــ1978**،ط1،قصر الكتاب, البليدة،1997.

35. ـــــــــــــ، **دراسات وأبحاث في قضايا ثورة التّحرير**،الجزائر،د-ر-ط،دار المعارف،ولايات الجنوب الشّرقي،2019م.

36. ـــــــــــــ،**شهداء من بلادي الجزائر**، د-ر-ط،مطبعة مزوار،د-م-ن،2005م.

37. ـــــــــــــ، مسيرة حياة، **رؤساء الجزائر وحكوماتها 1962- 1998 والحكومات الجزائرية وأعضائها 19962- 2012**، د- ر- ط، دار هومة، الجزائر، 2014.

38. فركوس صالح، **تاريخ جهاد الأمة الجزائريّة للاحتلال الفرنسي(المقاومة المسلحة 1830-1962م)**،د-ر-ط،دار العلوم ،عنابة-الجزائر،د-س-ن.

39. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**،ج2،د-ر-ط،دار العثمانية 2013م.

40. قنّان جمال، **دراسات في المقاومة والاستعمار**،د-ر-ط،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر،د-س-ن.

41. قندل جمال،**خط موريس وشال على الحدود التونسية والمغربيّة تأثيرهما على الثّورة 1957-1962م**،ط1،دار الضّياء،الجزائر،2006م.

42. لونيسي إبراهيم، الصّراع **السّياسي داخل جبهة التّحرير الوطني خلال الثّورة التّحريرية1954-1962**م،د-ر-ط،دار هومة،الجزائر،2015م.

43. لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، د- ر- ط، دار المعرفة، الجزائر، د- س- ن.

44. مقلاتي عبد الله،**عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية**، د ــ ر ــ ط،دار العلم والمعرفة ،د_م_ن,د-س- ن.

45. مقلاتي عبد الله وجنود الظافر، **الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية**،ج1،د.-ر- ط،دار سحنون، د- م- ن ،2013.

46. مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962م**،د-ر-ط، ديوان المطبوعات الجامعية،د-م-ن،2012م.

47. ملاح عمار, **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19مارس إلى سبتمبر1962**، د ــ ر ــ ط،دار الهدى, الجزائر،2005.

48. ــــــــــ، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954**،د-ر-ط،دار الهدى الجزائر،2004م.

49. منغور أحمد، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962**م.ط1،دار التنوير،الجزائر،2008م.

50. هشماوي مصطفى، **جذور أول نوفمبر 1954م**،د-ر-ط،دار هومة،الجزائر،د-س-ن.

ب- الرسائل الجامعية:

1.بلفردي جمال، «**هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962**»،(رسالة الماجستير)،مسعودة يحياوي ،قسم الماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية ، بوزريعة ،الجزائر ،2004.

2.بن عيسى نوال،«**أزمة صائفة 1962 بالجزائر**» ،(رسالة ماستر)،علي آجقو،شعبة التاريخ ،قسم العلوم الإنسانية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013_2014.

3.بوعريوة عبد المالك، «**العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954_1962** »، (رسالة الماجستير) شاوش حباسي، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ، 2005 _2006.

4.جوادي إبتهال وسلطاني زوليخة ،«**المسار السياسي والعسكري لقيادة الثورة التحريرية** »،(رسالة ماستر)،بشير مديني ،شبعة التاريخ،قسم العلوم الإنسانية ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة لونيسي علي ،البليدة2, 2017_2018.

5.حيزية خليل، «**الإغتيالات أثناء الثورة الجزائرية 1954_1960**»،(رسالة ماستر) ،علي أجقو، شعبة التاريخ ،قسم العلوم الإنسانية ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2016_2017.

6.سالمي مختار، «**إشكالية الثراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954 – 1962**»، (أطروحة دكتوراه)، سيد علي أحمد مسعود، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018- 2019.

7.جوادي ابتهال وسلطاني زليخة، **«المسار السياسي والعسكري لقيادة الثورة التحريرية»**، (رسالة ماستر)، البشير مدني، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، 2017- 2018.

8.لعصار نورة وبن قوشة يمينة، **«النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية 1958 – »1962**، (رسالة ماستر)، سعيدي مزيان، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لونيسي، علي العفرون، 2015 – 2016.

9.كندراي أنيسة، **«المشاكل والصراعات في الثورة من خلال مذكرات علي كافي»**، (رسالة ماستر)، محمد بوطيب، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الدكتور يحيا فارس، المدية، 2017 – 2018.

10. شبوب محمد، **«اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه – أسبابه –انعكاساته على مسار الثورة»**، رسالة ماجستير، بوعلام بلقاسمي قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2009 – 2010.

11. موساوي راشدة ومش خديجة، **«المسار النضالي للرئيس يوسف بن خدة 1920 – 1962»**، رسالة ماستر، زغيدي محمد لحسن، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، 2016 – 2017.

12. عون يمينة، **«الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة 1954 – 1962 (الولاية السادسة التاريخية أنموذجا)»**، (رسالة ماستر)، شلبي شهرازاد، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016- 2017.

13. قوفي راضية ووالي هدى، **«تطور ونشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 – 1962»**، (رسالة ماستر)، صالح لمين، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014- 2015.

14. خيثر عبد النور، **«تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 – 1962»**، (أطروحة دكتوراه)، حباسي شاوش، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

15. عبدواي أحلام وقاسي سليمة، **«أحمد بن بلة الدور الوطني ورجل الدولة، 1916– 2012 »**، (رسالة ماستر)، قاسي يوسف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016– 2017.

ثالثا: مقالات ومنشورات:

1.**الذاكرة**، مجلة الدراسات التاريخية المقاومات والثورة، السنة الثانية، العدد الثالث، 1995.

2.الصيدواي رياض، "**صراعات النخب دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**".

3. سعيدوني نصر الدين، "**مشروع قسنطينة 1958**"، جريدة الشعب، العدد 8299.

4.سعد الله عمر، "**الحكومة الجزائر المؤقتة والقانون الدولي الأساسي**"، العدد 14، الجزائر 2006.

5.الصالح محمد، **هيئة الأركان العامة للجيش أداة الاستقلال وأساس الجيش الشعب**، على الخط المساء، www. Djazairess. Com\ elmassa اطلع عليه يوم 15– 04 – 2021، على الساعة 04: 21.

6.شويحات مريم، "**الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1960– 1962**"، العدد 01، 2016.

7.منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1955، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962.**

8.وزارة المجاهدين، **المتحف الجهوي للمجاهد التلمساني لتشكيلات الحكومة المؤقتة الجزائرية الذكرى الستون لاندلاع الثورة التحريرية.**

9.لوصيف سيفان، "**أحمد بن بلة والفكر القومي الناصر وملامح التقليد في قيادة الدولة الجزائرية**"، سجله المعرف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، العدد 15،

10. بلعالية ميلود، "**خلافات قادة الثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس 07 ماي – 07 جوان 1962 تحديد الأسباب وقراءة استراتيجية الاستقلال السياسي**"، مجلة الدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 04، ديسمبر 2018، مجلد 10، 06- 09، 2018.

11. محمد محمدي، "**الاجتماعات والمؤتمرات الثورية وأهميتها بالنسبة للمسيرة الكفاحية باب الثورة التحريرية الجزائرية**"، 1954 – 1962 اجتماع منطقة زمورة 24، 26 جوان 1962 نموذجا، مجلة متون، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 04، المجلد 11، 10- 04- 2020.

12. وزارة المجاهدين المتحف الجهوي للمجاهد بتلمسان، **تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، الذكري الستون لاندلاع الثورة التحريرية.

رابعا: الجرائد:

1.جريدة المجاهد، **العدد 20**، 19- 08- 1917.

2.جريدة المجاهد، **العدد 24**، 29- 05- 1958.

3.جريدة المجاهد، **العدد 73**، 03- 10- 1960.

4.جريدة المجاهد، **العدد 101**، 31- 07- 1961.

5.جريدة المجاهد، **العدد 103**، 28- 08- 1961

الفهارس

1- فهرس الاشكال

2- فهرس الملاحق

3- فهرس المحتويات

1- فهرس الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط يوضح إنشاء هيئة الأركان العامة	48
02	مخطط يمثل البنية القاعدية لهيئة الأركان العامة	53

2-فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	أعضاء لجنة التنسيق التنفيذ الثانية 1957	111
02	التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	112
03	التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	113
04	التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	114
05	تصريح من المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة	116-115
06	استقالة أعضاء هيئة الأركان	125-117
07	البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الرابعة	126
08	اجتماع زمورة	127

3-فهرس المحتويات

المقدمة : 1

قائمة المختصرات 6

الفصل التمهيدي: جذور الصراع بين العسكريين والسياسيين من 1956-1958

الفصل الأول: تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة والتحديات التي واجهتها

1.ميلادها 20

1.1 ظروف نشأة الحكومة المؤقتة.....20

2.1 تأسيس الحكومة المؤقتة: 23

3.1 تشكيلات الحكومة المؤقتة 25

2.مبادئ الحكومة المؤقتة وأهدافها 28

1.2المبادئ:.....28

2.2 الأهداف: 29

3.الصعوبات التي واجهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية:.....31

خلاصة الفصل : 34

الفصل الثاني: قيادة الأركان العامة

1.الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة 16- 12 – 1959 إلى 18 – 01- 1960 وتعديل القيادة:.....36

1-1.ظروف انعقاده: 36

1-2.انعقاد الاجتماع وقراراته:.....39

1-3. مناقشة قراراته: 41

2.إنشاء هيئة الأركان EMG.....43

2-1.ظروف تأسيسها (إنشائها) 43
2-2.تأسيسها:.....46
3.الهيكل التنظيمي لقيادة الأركان:.....50
3-1.البنية العمودية لهيئة الأركان العامة: 51
3-2.البنية القاعدية أو الأفقية لهيئة الأركان العامة: 51
4.أداء هيئة الأركان.....52
خلاصة الفصل : 55

الفصل الثالث: تصاعد الصراع بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة

1.نشأة الخلاف من البداية إلى القطيعة 57
1-1.أسباب الخلاف بين الطرفين المتصارعين: 59
1-2..قضية الطيار الفرنسي واستقالة أعضاء هيئة الأركان:.....65
2.الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة 09- 27 أوت 1961: 68
2-1.انعقاد الاجتماع وقراراته:.....69
2.2.مناقشة قراراته:.....73
3.تطور المواجهة والخلاف من القطيعة إلى السلطة المضادة.....75
1.3.انقسامات الحكومة: 75
3-2.بن خدة يحاول التحكم في الجيش: 77
3-3.تحالف أحمد بن بلة وقيادة الأركان :.....78
خلاصة الفصل: 81

الفصل الرابع: نتائج الصراع وأثره على المسار الثوري

1.اجتماع طرابلس جوان 1962 وإشكالية القيادة: 83
1-1. انعقاد الاجتماع وقراراته:.....83
2.1 مناقشة قراراته: 89

.2اجتماع زمورة 24 – 25 جوان 1962 وعزل قيادة الأركان:.....90
2-1. تشكيل التحالفات: 93
3.أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية: 96
3-1.جذور وأسباب الأزمة:.....96
3-2.تداعياتها.....99
4.محاولة تسوية مع قيادة الأركان: 103
خلاصة الفصل : 105
خاتمة.....107
الملاحق: 110
الفهارس.....134
1- فهرس الأشكال.....135
2-فهرس الملاحق 136
3-فهرس المحتويات 137